www.amazigh.press

amadalpresse

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني 2001/0008 - الترقيم الدولي: 1114/1476 العدد: 274 نونبر 2023/2973 NOVEMBRE – ⵏⵓⵡⴰⵎⴱⵔ الثمن: 5 دراهم /1.5 Euro

الجزائر تعرقل حق تقرير المصير للأزواديين وتدفع مليارات الدولارات لتقسيم المغرب

ᓂᐅᑎᓯᒪᔨᖅ ᐅ ᐃᓕᓴᕐᓂᖅ ᓴᖅᑭᑲᓪᓚᕆᓂᖅ

ᓄᓇᕗᑦ ᓴᖅᑭᑦ ᐅ ᓴᖅᑭᑲᓪᓚᕆᓂᖅ ᐊᑐᓕᖅᑐᑦ

ᐃᑲᔪᖅ / ᓄᓇᕗᒻᒥᐅ
ᐱ ᐅᓴᕕᐃ ᐃ ᐊᓚᓐᓇᕐ

99

@

15 ᐃᕕᓴᖅ

+15 ᓱᒃᑐᒃᑐᓱ
ᐃ ᕕᓐᓂᕕᐃ
ᐃᕕᓚᐅᓴᐃ ᐱ ᓱᒪᕕᓐᓄᓱ ᐊᓯᖏᓐᓄᑦ

+ ᐊᓚᐅ ᕕᓐᓄᐅᓐᓂᐃ
intra flotte

15 ᐃᕕᓴᖅ

ᐃᓐᓇᐃᑦᑐᖅ ᐃᓐᓇᐃᑦᑐᖅ ᐅᓂᒃᑳᖅ ᐃᓐᓇᐃᑦᑐᖅ ᐅᓂᒃᑳᖅ 12 | ᐊᓂᔪᓂᖅ ᐅᓂᒃᑳᖅ ᐃᓐᓇᐃᑦᑐᖅ ᐅᓂᒃᑳᖅ

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

مع كل حرب تدور رحاها في الشرق الأوسط بين فصيل مسلح من الفصائل الفلسطينية وبين الجيش الإسرائيلي مثلا، فإن صداها في المغرب يسمع من خلال نقاش عقيم وغير ذي جدوى، قد ينصب في كثير من الأحيان على علاقة الحركة الأمازيغية بالقضية الفلسطينية، التي يُصر البعض من المستلبين عندنا، على المزايدة علينا بها وتغليفها كعادتهم، بغلاف العروبة العرقية والإسلام السياسي من جهة، وعلاقتها أي "الحركة الأمازيغية" بدولة إسرائيل من جهة أخرى، لدرجة أن البعض أصبح "محترفا" في توزيع وتلفيق الاتهامات الباطلة ونسج أفلام "هوليودية" من وحي خيالهم متأثرين بأيدولوجيتهم العروبية التي أكل عليها الدهر وشرب بالإضافة إلى وهم الانتماء إلى المشرق على حساب قضايا أوطانهم المغاربية، لا لشيء إلا من أجل الضرب في الحركة الأمازيغية المتشبعة بالقيم الإنسانية، وبقيم الحرية والتضامن مع كل شعوب الأرض بعيدا عن "العرقية العنصرية "و"الأيدولوجيات المقيتة".

فما يجري في فلسطين بالشرق الأوسط، الذي بالمناسبة ندينه بأشد العبارات، لا يحتاج للمزايدات السياسوية، إنما يحتاج للحكمة والتبصر والبحث عن الحلول والطرق السليمة والسلمية لتعيش مختلف الشعوب والأعراق والأديان بالمنطقة في سلام.

فلا بأس أن نجدد التأكيد لرفع اللبس في موضوع التضامن مع القضية الفلسطينية، فالحركة الأمازيغية المعروفة بنضالها ورفضها، بل ومقاومتها ضد كل أنواع الظلم والعدوان، لا يمكن لها إلا أن تقف، وتصطف إلى جانب الشعوب المدافعة عن الحرية والاستقلال، وتتمسك بالقوانين والمواثيق الدولية وفي مقدمتها حل الدولتين، ليس من منطلق "عرقي عنصري" و لا من منطلق "الإيديولوجيا المقيتة"، إنما من منطلق إنساني محض، وإذا كان البعض يتضامن مع امتداداته العرقية والإيديولوجية، وهذا ما يجري للأسف في المغرب، اذ نجد من جهة، الإسلاميون يتضامنون مع الحركات الجهادية الإسلامية الفلسطينية من قبيل "الجهاد الإسلامي" و "حركة حماس" وغيرها من الحركات الإسلامية، ويتهمون بالمقابل الحركات الأخرى، التي لا تسير في فلكهم بالعمالة مع اسرائيل ، ونجد في الضفة الأخرى الحركات اليسارية التي تتضامن بدورها مع رفاقها اليساريين في فلسطين، ويتهمون بدورهم غيرهم من الحركات المقاومة بخدمة أجندة إسرائيل وأمريكا، وهكذا...، أما الحركة الأمازيغية فهي الإطار الوحيد الذي يتضامن مع القضية الفلسطينية كقضية شعب بغض النظر عن انتماءات قيادته وفصائله.

إن ما دفعني للجزم بأن التضامن، في المغرب من طرف بعض ما يسمى بالهيئات الحقوقية والتنظيمات السياسية والاطارات المدنية، يغلب عليها الطابع الأيديولوجي والعقائدي والعرقي أكثر منه انساني محظ، هو غياب ردود أفعال من طرف هذه الفئات، إزاء ما يجري في إقليم أزواد، من قتل للمدنيين العزل من أطفال ونساء وشيوخ، وتدمير للمدن والقرى والمآثر التاريخية، وطمس للمعالم الثقافية والحضارية للمنطقة، وتهجير شعب بأكمله قسرا من وطنه، من طرف "الجيش المالي" و "مرتزقة فاغنر" الروسية.

لماذا، إذن، لم نر مثلا تنظيم مظاهرات ووقفات ومسيرات متضامنة مع الشعب الأزوادي والكردي والأرماني، والتنديد بما يتعرضون له من همجية وقتل، إذا كان هؤلاء بالفعل وليس بالشعارات، يؤمنون ومقتنعون بحق الشعوب المقهورة في تقرير مصيرها وفي حقها في العيش الكريم؟!

بالتأكيد لن يحدث ذلك، لأنه باختصار من يحرك البعض ليس "هول الجرائم" التي تمارس ضد الانسانية، إنما "الأيدولوجية والعرقية"، وهي ثنائية اعمت بصيرة بعض المرضى الذين لا يشرفنا في هذا المنبر ذكر أسمائهم، منهم من اصبحوا فلسطينيين اكثر من الفلسطينيين، وابانوا عن تبعيتهم العمياء للحركات الإرهابية ضدا على مصالح بلادهم، وهذا للأسف ما ترك القضية الفلسطينية تراوح مكانها مادام هؤلاء المرتزقة يتاجرون ويسترزقون بها، وبالشعب المسكين الذي لا ذنب له، إلا أن قضيته بين يدي محامون فاشلون، والى هؤلاء أقول، إنكم لن تنالوا منا، ولن ننصاع وراء هلوساتكم المثيرة للضحك والسخرية، وأن وطننا خط احمر، وقضاياه من أولوياتنا وبدون مزايدات، تليه كل القضايا الإنسانية للشعوب المضطهدة، وفي مقدمتها الآن وفي الحال، قضية الطوارق بأزواد.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⵍⵍⴰⵀⵍⵍⴰ ⴰ ⵙⵜⵜⴰⵢ ⵙⵙⴻⵖⵔⵙ ⵏⵙⵙⵓⵙⵏ ⵙⵙⵓⵙ

wanna d Singh isDuqqrn

naggin srs

ومعناه: للي دق علينا غنجاوبوه و"كفى من الاستفزازات"

الوزيرة مزور تؤكد مواكبة جميع المشاريع والإجراءات والتدابير الرامية إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

قدمت وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، السيدة غيثة مزور، اليوم الاثنين 20 نونبر 2023 أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين، عرضا حول الخطوط العريضة والتوجهات الكبرى لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة وبرنامج عملها برسم سنة 2024.

وبخصوص تفعيل الطابع الرسمي الأمازيغية، كشفت غيثة مزور خلال العرض، أنه "سيتم مواصلة توفير خدمة الاستقبال والتوجيه والإرشاد باللغة الأمازيغية بالمرافق العمومية، وإدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الرسمية للإدارات والمؤسسات العمومية، وكذا في اللوحات وعلامات التشوير بمقرات الإدارات والمؤسسات العمومية".

كما أكدت عن "استعمال الأمازيغية في جميع الحملات التواصلية والتحسيسية والبلاغات والبيانات الموجهة للعموم على القنوات التلفزية والإذاعية".

وأوضحت وزيرة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، أنه سيتم كذلك مواصلة دعم ومواكبة جميع المشاريع والإجراءات والتدابير الرامية إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، لاسيما في مجالات التعليم والتشريع والتنظيم، والإعلام والاتصال.

وأكدت السيدة مزور، خلال العرض، أن الحكومة حرصت على مواصلة الإصلاحات العميقة لنمط اشتغال الإدارة العمومية، تنفيذا للالتزامات التي تم تسطيرها في البرنامج الحكومي وعملا بتوصيات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، بهدف الرفع من أداء وفعالية المرفق العمومي والاستجابة بشكل أفضل لحاجيات المرتفقين، مؤكدة أنه تم الرهان على توظيف الرقمنة كرافعة لتحسين جودة الخدمات العمومية وعلى تطوير المعرفة والممارسة الرقميتين.

وذكرت الوزيرة أن برنامج الوزارة خلال سنة 2024 فيما يتعلق بإصلاح الإدارة سيرتكز بالأساس على متابعة مسطرة المصادقة على مشاريع المراسيم المتعلقة بتفعيل ورش اللاتمركز الإداري، ومواكبة تنفيذ مضامين ميثاق المرافق العمومية، وتطوير الاستقبال بالإدارات العمومية، وكذا تفعيل مخطط العمل الخاص بالحكومة المنفتحة، بالإضافة إلى تفعيل قانون الحق في الحصول على المعلومات.

مرسوم ترسيم السنة الأمازيغية على طاولة الحكومة

ينعقد، بعد غد الخميس، مجلس للحكومة برئاسة عزيز أخنوش، رئيس الحكومة.

ووسيخصص المجلس الحكومي لتدارس في التعديلات الجديدة التي ستعرفها العطل الرسمية ببلدنا، ومن المرجح أن تتم المصادقة على مرسوم ترسيم السنة الأمازيغية كعطلة رسمية ابتداءا من يناير المقبل.

وذكر بلاغ لرئاسة الحكومة، أن المجلس سيتدارس أربعة مشاريع مراسيم يتعلق الأول منها بتغيير وتتميم المرسوم الصادر في شأن تحديد لائحة أيام الأعياد المؤداة عنها الأجور في المقاولات الصناعية والتجارية والمهن الحرة والاستغلالات الفلاحية والغابوية، فيما يتعلق الثاني بتغيير وتتميم المرسوم الصادر في شأن تحديد لائحة أيام الأعياد المسموح فيها بالعطلة في الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والمصالح ذات الامتياز.

ويتعلق مشروع المرسوم الثالث، حسب المصدر ذاته، بتغيير وتتميم المرسوم المتعلق بتحديد تأليف لجنة العرائض واختصاصاتها وكيفيات سيرها، فيما يتعلق مشروع المرسوم الأخير بتجديد الترخيص الممنوح لشركة MORATEL SA، من أجل إقامة واستغلال شبكة راديو كهربائية ذات موارد مقتسمة.وأشار البلاغ إلى أن المجلس سيختم أشغاله بدراسة مقترحات تعيين في مناصب عليا طبقا لأحكام الفصل 92 من الدستور.

هيئة التحرير:
رشيد راخا (راحة)
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
خيرالدين الجامعي
نادية بودرة

الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

السكرتارية:
رشيدة اجنايني

ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/0008
- الترقيم الدولي: 1476-1114
- رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

:ينورتكلإلا ديرب
amadalamazigh@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press

السحب:
مجموعة ماروك سوار

التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH

Editeur:
Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

أكثر من 22 سنة في خدمة الأمازيغية

المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

في إطار الأحداث الأخيرة التي عرفتها منطقة ازواد خاصة بعد الهجومات التي شنتها القوات المسلحة المالية (فاما) ومرتزقة ميليشيات فاغنر الروسية ضد السكان المدنيين في أزواد ،والتي عرفت أشدها منذ إعلان مجلس الأمن الدولي في 30 يونيو2023،إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة في مالي "مينوسما"،والتي كانت تسعى لخفض الأزمات الناجمة عن هجمات الجماعات الإرهابية والمعارك بين الحكومة والحركات المسلحة في أزواد، وخرق اتفاق الجزائر للسلام الذي تم التوقيع عليه من طرف الحكومة المالية والجماعات السياسية والعسكرية المالية، والحركة الأزوادية والتي توسطت وأشرفت عليها الحكومة الجزائرية سنة 2015. ولتقريب الرأي العام المغربي والدولي من ما يحصل بمنطقة أزواد من مجازر في حق المدنيين، خصصت "العالم الامازيغي" ملفها الشهري للغوص في الأزمة الازوادية من خلال لقاءات مع عدد من المحللين والسياسين والنشطاء الازوادين.

الصراع الدائر اليوم في أزواد عبارة عن شكل من أشكال المقاومة الأزوادية ونمط من أنماطها المستمرة ضد الغزاة منذ قدوم القواتِ الفرنسيةَ الغازيةَ للأراضي الأزوادية، سنة 1894م عند وصول الغزاة الفرنسيون إلى مدينة تمبكتو. ومن تلك اللحظة تستمر مقاومة الأزواديين للاستعمار الفرنسي ومن ثم قوات الجيش المالي منذ 1963م أثناء الثورة المعروفة بـ63، وثورة 1990م ثم 2006 وأخيرا 2012 إلى يومنا هذا.

واجه الأزواديون القوات الفرنسية عند وصولهم مدينة تمبكتو العريقة وكذلك المناطق الوسطى لنهر النيجر بمقاومة شرسة من عدة قبائل ذات الاصول الأزوادية مثل كل تنجريجيف" و"كَلْ إنصر" و"إيرَجَنَتَنْ" و"كل تموليت" أشهر القبائل الطارقية التماشقية في تمبكتو وغربها وشمالها وجنوبها، واتفق الزعماء التقليديون على الإغارة ليلا على القوات الغازية وهذا ما حدث فعلا في تكنباوت، في السادس عشر (15) يناير 1894م التي انتصر فيها الأزواديون، وقُتِلَ فيها ثمانيةُ ضباط من قادة الجيش الفرنسي، وسبعة وستون عسكريًا من الأفارقة الذين جندهم المحتل الفرنسي ومعظمهم من قومية البنبارا (مالي حاليا) مع أنهم عرفوا بالقناصة السنغاليين ومن بعد تمبكتو، استمرت المقاومة في غاوا، ويناكا، وكيدال وغيرها من مناطق أزواد، كما هو الحال لما وصل غزات كونفيدرالية إيولمدن إلى أقوى كونفيدراليات أزواد آنذاك وأشهرها، والتي كانت منطقة أزواد وأجزاء من أزواغ تحت نفوذها، وقاوم أشهر زعماؤها الذين أصبحوا أبطالا للمقاومة الأزوادية أمثال مديدو أغ الخطاب، وفهرون أغ الأنصار وما قامت به هذه الكونفدرالية من مقاومة الفرنسيين منذ 1895م وحتى 1916م، والتي كبدت فيها الفرنسيين الكثير من رجالها المتعطشين لدماء الطوارق واستعمارهم، واستسلمت الكونفدرالية في أدرنبوكار بعد اغتيال بطلها المناضل فهرون أغ الأنصار. وشاركت القبائل العربية والسونغاي في المقاومة ضد الفرنسيين.

ولا ننسى دور آلاّ أغ البشير، والذي بدأ معارضته للسلطات الاستعمارية الفرنسية منذ 1925م، عندما جاء أحد القوم (Goumiers) لجمع الضرائب، فشدد على أهل القرية، فعارضه "آلاّ"، إلا أنَّ الأخير أراد قتله؛ فسبقه "آلا" بضربة سيف فوقع قتيلاً، فطلبت السلطات الفرنسية من الطاهر أغ إيللي أمنوكال منطقة آضغاغ تسليم "آلاّ" إليها، فأرسل آغ إيللي إلى أغ البشير يطلب منه الاستسلام وأنه سيكون تحت حمايته، إلا أنَّ الأخير رفض؛ وظل يقاوم فرنسا إلى أنَّ قُتل 1954م.

هكذا نرى أن الأزواديين لم يستسلموا قط لكل من استعمر مناطقهم. ولما وصلت سلطات مالي بعد استقلالها في 22 شتنبر 1960م قاومها الأزواديون الذين مازالوا يناضلون من أجل استقلالهم. وحدثت ثورة عارمة 1963 من أجل طرد المستعمرين الجدد وتم القضاء عليها. وفي 1990 بدأ الأزواديون ثورة جديدة أملا في الاستقلال أو على الأقل الحكم الذاتي وانتهت بالميثاق الوطني، الذي تم التوقيع عليه 1992م ولم يتم تطبيقه، ما أدى إلى قيام ثورة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير 2006م وانتهى ايضا باتفاقية الجزائر ولم يتم تطبيق بنود تلك الاتفاقية. وفي سنة 2012م اندلعت أكبر ثورة تحررية في أزواد ما بعد الكولونيالية وانتهت باتفاقية الجزائر 2015م التي طبقها الثوار الأزواديون حرفيا ولكن الجانب الحكومي لم يطبقها، وتماطل كثيرا حتى منتصف هذا العام حيث قام بخرقها كلها. وقام بضرب مواقع تابعة للحركات الأزوادية

واندلعت الحرب من جديد وكان آخر حوادثها دخول الجيش المالي ومرتزقة فاغنر الروسية مدينة كيدال. وكانت هؤلاء المرتزقة وأيضا الجيش المالي قاموا بعدة مجازر في طريقها إلى كيدال.

نداؤنا للعالم أجمع وخاصة المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة التدخل الفوري لوقف المجازر التي يرتكبها الجيش المالي برفقة مرتزقته فاغنير ضد المواطنين الأزواديين من العرب والطوارق والسونغاي والفولان وتسليم القائمين بهذه الأعمال الإجرامية إلى العدالة الدولية ليحاكموا في المحاكم الدولية.

* د/ محفوظ اغ عدنان

كرنولوجيا لمجازر مرتزقة فاغنير التي ترافق الجيش المالي في أزواد

بدأ الجيش المالي ومرتزقة فاغنر بارتكاب المجازر ضد المدنيين الأزواديين منذ قدوم الرتل العسكري المحتوي على مئات السيارات العسكرية المدرعة إلى أزواد لاحتلال مقرات المينوسما؛ وبدأت تلك الانتهاكات بمقل حوالي خمسين (50) شخصا في نمبلا في بداية شهر غشت الماضي. واصل الجيش المالي من مجازره في بير و إرسان و تبنكورت و أنفيف و لوغي و غيرها وتأتي المجازر على النحو التالي :

1- بين 4 و 6 غشت قامت قافلة الجيش المالي ومرتزقة فاغنر، وهي في طريقها إلى تينيكتو بقتل أكثر من 50 مدنياً بين فويتا وسومبي، حيث أوردت تقارير أن فاغنر تقتل أي مدني تلتقي به في الطريق.

2- ما بين 15 و 18 غشت قام أفراد من مرتزقة فاغنر بقتل سبعة (7) مدنيين واعتقال تسعة آخرين بدون أي مبررات أو أسباب معروفة ؛ كما أبلغت مصادر أخرى عن نهب الممتلكات الخاصة بالمدنيين وعدد من السيارات.

3- في 3 من شتنبر قامت دورية مشتركة بين مرتزقة فاغنر والجيش المالي باعتقال ستة مدنيين في وسط مدينة بير يوم الأحد الموافق 3 شتنبر 2023 بينهم تجار؛ وقامت بإطلاق سراح خمسة منهم و اغتيال السادس بدم بارد من قبل فاغنر في وسط المعسكر السابق للمينوسما في بير.

4- في 6شتنبر 2023 أدى الطيران المالي ضربات جوية أدت إلى تدمير مقر عمدة بلدية آجوني في بلدية سلام بولاية تينبكتو، وتسببت الغارة بأضرار مادية جسيمة في المبنى المذكور.

5- في 14 شتنبر 2023، اعترضت القوات المسلحة المالية وأعوانها من مرتزقة فاغنر حافلة سونيف لنقل الركاب كانت متجهة إلى غاو بعد الهزيمة التي تعرضت لها قوافلهم بعد كمين نصبته قوات المتطرفين بين هومبوري وغوسي على محور طريق جوسي- دورو، للانتقام من الإذلال الذي تعرضت له فاما-فاغنر. فهاجم تحالف فاغنير - مالي ركاب الحافلة الأبرياء، بعد فرز عرقي قبل إعدامهم على جانب الطريق دون أي شكل من أشكال المحاكمة. وعثر في مكان الحادث على 12 جثة لعناصر من الفولان والعرب والطوارق.

6- في 24 شتنبر 2023 قتل حوالي 14 مدنياً بواسطة مرتزقة فاغنر في منطقة ندوبا الواقعة على بعد 5 كم جنوب شرق مدينة نمبلا الواقعة على الحدود الأزوادية – المالية والقريبة من الحدود الموريتانية.

7- وفي 5 أكتوبر 2023 قامت دورية للجيش المالي وفاغنر بإعدام 18 مدنيا في منطقة إرسان بين تابنكورت و غاو بطريقة بشعة وقاموا بقطع رؤوسهم وتفخيخ جثثهم لزيادة عدد القتلى.

8- وفي 6 أكتوبر قامت دورية أخرى لمرتزقة فاغنر والجيش المالي بإعدام ثلاثة مدنيين في منطقة تابنكورت دون أي سبب.

9- وفي 7 أكتوبر 2023 قام الجيش المالي ومرتزقة فاغنر بإعدام 9 مدنيين في تكوكايت قرب مدينة أنفيف بطريقة بشعة، وقاموا بقطع رؤوسهم كما قاموا بمجزرة مماثلة في منطقة إين بوجيتن قرب أنفيف أيضا، حيث قتلوا ثلاثة مدنيين ونكلوا بهم حسب مصادر محلية مطلعة.

10- وفي 09 أكتوبر 2023 تم إعدام تسعة تجار من السونغاي داخل مدينة أنفيف بواسطة فاغنر، كما تم إعدام نساء وأطفال فضلت عوائلهم البقاء داخل المدينة وامتنعوا عن الخروج من أنفيف، ظنا منهم أن فاما ستحميهم. وفي نفس اليوم أعدم الجيش المالي مرفوقاً بمرتزقة فاغنر ثلاثة مدنيين في إين بوجيتن في ضواحي مدينة أنفيف.

11- وفي 10 من شهر أكتوبر 2023، قامت دورية للجيش المالي وفاغنر بقتل إثنين من المدنيين في منطقة تاركنت بين غاو و كيدال، كما تم الإبلاغ عن تسميم آبار المياه في نفس المنطقة.

12- وفي 15 أكتوبر نفذ الجيش المالي مصحوباً بمرتزقة فاغنر عمليات إعدام جديدة وانتهاكات للقانون الدولي تمثلت في قتل المدنيين ونهب ممتلكاتهم واغتصاب النساء في مناطق تشيليت الواقعة على بعد 25 كم شمال مدينة لير، ومنطقة أغوميمين على بعد 7 كم غرب ليري وكانت النتائج المروعة لهذه العملية كما يلي:

– إعدام 6 مدنيين بدم بارد؛
– نهب الممتلكات وتدميرها
– مصادرة المجوهرات النسائية؛
– واصبحت النساء ضحايا للاغتصاب. إنا لله وإنا إليه راجعون.

13- وفي نفس اليوم قامت دورية للجيش المالي وفاغنر بمغادرة غاو باتجاه انفيف بإعدام ثلاثة مدنيين في منطقة تاركنت بولاية غاو دون أي سبب.

14- في 19 أكتوبر 2023 قام عناصر من مرتزقة فاغنر بقتل خمسة مدنيين، من بينهم إثنين من كبار السن و ثلاثة من الشباب في تين فاضمات بولاية مينكا، وذلك بعد تفتيش مكثف لقريتهم دون أي سبب.

15- في 20 أكتوبر 2023 قام مرتزقة فاغنر بإعتقال إثنين من المدنيين في مدينة بير من العرب أحدهم من الجنسية الجزائرية وتم إعدامهما في نفس اليوم و هما:
– إبراهيم أغ محمد، راعي أغنام من الطوارق السود، يبلغ من العمر 20 عامًا.
– دكار كلي بن عيسى، جزائري صاحب محل صغير يعيش في بير.

16- وفي نفس اليوم 25 أكتوبر قامت مرتزقة فاغنر الإرهابيين في شمال ليرى بقتل شخص يدعى يوسف اغ إسماعيل دون دافع يذكر وقاموا بسرقة سيارته إلى معسكرهم في ليري.

17- في 21 أكتوبر 2023 قامت مرتزقة فاغنر باقتحام بلدة لوغي 25 كم جنوب نامبالا، وقاموا بعملية تفتيش مكثف لقريتهم لفترة لا تقل عن خمس ساعات وتم نقل جميع الرجال إلى جهة مجهولة بعد إحراق المنازل وسوق القرية، وابراج المياه وتم إعدام سبعة أشخاص بينهم شيخ وإمام القرية و زعيمها التقليدي السياسي والروحي.

18- في 24 أكتوبر 2023، قامت دورية لمرتزقة فاما وفاغنر وفي طريقهم إلى أنفيف، بإحراق مسجد ومستوصف ومنازل سكنية وسيارات نقل وشاحنات تابعة للمدنيين في تابنكورت، وقاموا بوضع ألغام تحت بقايا الأدوية بصيدلية المستوصف، بقرية تابرشات ما أدى إلى مقتل طفلين وقعا في الفخ.

19- في 26 أكتوبر 2023 أدى الجيش المالي ومرتزقة فاغنر غارة جوية في منطقة أمسركاض، إستهدفت سيارة مدنية ما أدى إلى تدميرها ومقتل أربعة (4) مدنيين وإصابة إثنين آخرين حسب مصادر محلية مطلعة.

20- في 27 أكتوبر 2023 قام إرهابيي الجيش المالي برفقة مرتزقتهم فاغنر بإعدام عشرة مدنيين من السنغاي والفلان في منطقة جانكي 30 كم شرق ليري.

21- في 29 أكتوبر 2023 قامت دورية من إرهابيي الجيش المالي وفاغنر بإعدام سبعة مدنيين رعاة من الطوارق والفلان في منطقة فويتا بعد توغلهم في القرية.

22- في 31 أكتوبر 2023 قام الجيش المالي برفقة مرتزقة فاغنر بإعدام رئيس قرية جانكي بكاي فوفانا وثلاثة من مستشاريه أمام الملأ دون أي سبب.

23- في 01 نونبر 2023 قام الجيش المالي مصحوبا بمرتزقة فاغنر بنهب وتخريب وإحراق المتاجر وتفتيش المنازل السكنية ونهب المحلات التجارية والمواد الغذائية والبطانيات والمقتنيات المعيشية في ضواحي منطقة دورو (غاو) وتحديدا في محليات تين_الغار و اغ_نانو.

24- وفي 2 نونبر 2023 إقتحم الجيش المالي مصحوبا بمساعديه الروس التابعين لشركة فاغنر المرتزقة في منطقة تين أسميض ببلدية إنتللت التابعة لولاية غاو وفتشوا المنطقة رأسا على عقب و نهبوا المحلات التجارية والمواد الغذائية وقتلوا شابين وقت وصولهم إلى المحلات التجارية وأحرقوا الدكاكين بما فيها من الأطعمة والمواد الغذائية والأساسية التي يعتمد عليها الشعب، بعد ما أخذوا ما يريدون.

25- وفي صباح يوم الجمعة 03 نونبر 2023 قام عناصر من فاغنر بقتل مدني من الطوارق السود (بيلا) وأخذ آخر لمكان مجهول وحرق عدة منازل للرعاة أثناء اقتحامهم لمنطقة تين لاتان بين إنتهقا وغاو على بعد 65 كم لمدينة غاو.

26- وفي 05 نونبر 2023م قامت دورية للجيش المالي برفقة مرتزقة فاغنر بإحراق مركز طبي في منطقة تين الغار الواقعة على بعد 2 كم لمحلية دورو ببلدية إنتللت ولاية غاو حسب ما أكده مصادر محلية مطلعة.

27- وفي 7 نونبر 2023 قام الجيش المالي ومرتزقة فاغنر بثلاث غارات جوية ضد أهداف مدنية في مدينة كيدال أسفرت عن مقتل 15 مدنياً بينهم سبعة أطفال أثناء لعبهم فرب مدرستهم، وإصابة 30 مدنيا، من بينهم 21 طفلا وكانت إحدى الغارات قرب مدرسة قريبة من المعسكر السابق للمينوسما.

28- وفي 10 نونبر قام مرتزقة فاغنر بإعدام ثلاثة مدنيين وهم إمام قرية جانكي و مؤذنه وشخص ثالث.

29- وفي 12 نونبر 2023 قام الجيش المالي مصحوبا بمرتزقة فاغنر باعتقال عشرات المدنيين في سوق تونكا وبعد البحث والتحقق من المعلومات تم العثور على عشرات الجثث وألقيت في مقبرتين جماعيتين في وادي تينجومورو، بالقرب من أشبول بين تونكا وغوندام. وفي الوقت نفسه، وقع نفس المشهد في نفس اليوم مع نفس الجناة ونفس طريقة العمل في المنطقة الواقعة بين لوسوجي وتنديرما.

30- وفي 14 نونبر قصف الجيش المالي سيارة لمدنيين فارين من مجازر الجيش المالي ومرتزقة فاغنر واستهدفت الغارة التاجر اوجينت اغ تليلي وعائلته، توفيت ابنته البالغة من العمر 4 سنوات ، وطالب في علم النفس يدعى اوانين اغ اشكونين.

31- وفي 15 نونبر نفذ الجيش المالي ومرتزقة فاغنر عمليات تفتيش وتمشيط شملت اغلب منازل كيدال تخللتها اعتقالات تعسفية لخمسة شباب من الطوارق في المدينة دون أدنى سبب، وتوجه السكان السود إلى المخازن والمحلات التجارية وقاموا بسرقة و نهب مافيها تحت أعين الجيش المالي ومرتزقته.

32- وفي 16 نونبر 2023 تكررت نفس المشاهد من اعتقالات تعسفية وقتل للمدنيين وقطع رؤوسهم و تفتيش لأغلب منازل مدينة كيدال وسلب ما فيها من الفلوس الموجود في جيوب المدنيين تم سلبه بواسطة الجيش المالي ومرتزقة فاغنر.

* إعداد عبد لله أغ الحسن
د/ محفوظ اغ عدنان

رحلتا هنري دوفيري وشارل دوفوكو وبداية اختراق فرنسا لشعب الطوارق

حين نتحدث عن العلاقات التي جمعت فرنسا بالطوارق، نجد أنفسنا أمام حتمية تاريخية نستحضر من خلالها مرحلة الاستعمار والمقاومة المحلية، ما بين 1881-1923، واستمرت تبيعاتها إلى اليوم، وظلت أساس الصراعات التي ادت الى انتهاك حقوق الانسان داخل الصحراء الكبرى، وساعدت على تحويل الصحراء الى مشتل للملشيات والتيارات المتخاصمة فيما بينها ومع غيرها، لكن قبل الكشف عن حيثيات الصراع القائم ومرحلة امتداد فرنسا نحو الطوارق عبر الجزائر، وجب الحديث عن مصالح فرنسا التاريخية بهذه المنطقة، والاستراتيجيات التي اتبعتها لبلوغ هدفها.

وللمقاربة للموضوع استندنا إلى رسالة ماستر تمت مناقشتها برسم سنة 2020-2021 بجامعة أحمد دراية -أدرار- الجزائر، حول قبائل الطوارق من خلال المستكشفين هنري دوفيري وشارل دوفوكو، من إنجاز كل من تكرا حنان وحمو علي مباركة تحت إشراف الدكتور بعثمان عبد الرحمن.

يحدد الفصل الأول من البحث موقع الطوارق في الصحراء جغرافيا، وتسمية الفروع الكبرى للطوارق وأصول تسميتهم، وتشكيلاتهم القبلية، وفي نفس الفصل وقف هذا البحث عند الجوانب الحضارية للطوارق وكل ما يرتبط بحياتهم الاجتماعية، والمكانة التي تتمتع بها المرأة داخل المجتمع، كما تعرض للأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الطوارق، ولثقافتهم الشعبية، وعالج الفصل الأول من البحث الصيغة التي جاءت بها هذه الملاحظات التفصيلية ضمن الرحلات التي تمت لغرض تمهيد الاستعمار.

* خلاصات رحلة هنري دوفيري

انطلقت رحلة هنري دوفيري الفرنسي من سكيكدة سنة 1859، نحو بسكرة عن طريق قسنطينة وباتنة، ثم إلى بسكرة نحو قورارة بميزاب ومنها إلى غرداية ثم متليلي، وكانت هذه الرحلة عبارة عن بحث مستمر عن الطوارق ومسالك التجارة الصحراوية، غير أنه ما يفيدنا في الرحلة هو رصد التدخل الفرنسي في اقتصاد شعب الطوارق، وذلك عن طريق الاتفاقيات المبرمة خلال هذه المرحلة، أهمها معاهدة غدامس 26 نونبر 1862، والتي كانت بالأساس ثمرة هذه الرحلة، وغايتها تحكم فرنسا في تجارة السودان.

ولم تكن لهذه الغاية أن تتحقق دون المرور عبر قبائل الطوارق، وبعد مفاوضات مطولة مع كبارها، تمت المعاهدة، بينهم وبين لجنة عالية التمثيل يترأسها قائد سرية الأركان، ومن أهم بنود المعاهدة:

- إقرار الصداقة والتبادل المشترك لحسن النوايا بين السلطات الفرنسية ومختلف فروع قبائل الطوارق.

- تمكن الطوارق من ممارسة تجارتهم بكل حرية والتصرف في بضائعهم وبضائع السودان داخل الأسواق بالجزائر دون أي شرط ما عدا أداء المكوس العادية.

- التزام الطوارق بتسهيل وحماية التجار المفاوضين الفرنسيين والأهالي الجزائريين المارين عبر مواطنهم وإلى بلاد السودان ذهابا وإيابا، وكذلك حماية بضائعهم التجارية مقابل دفع حقوق الرسوم.

- التزام السلطات الفرنسية وزعماء الطوارق بفتح طرق التجارة للفرنسيين إلى السودان وإصلاحها وتجديدها وتجديد المكوس وضبطها، وإزالة كل العراقيل التي تعترض نشاط التجار.

وبعد الموافقة على هذه المعاهدة وإمضائها من قبل الطرفين تم إضافة بنود أخرى خاصة من طرف قبائل آزجر، وتنص على:

- تتكلف عائلة الشيخ الحاج أخنوخن (زعيم آزجر) بضمان المرور لقوافل الفرنسيين التجارية عبر بلاد آزجر -تدفع القوافل التجارية الفرنسية ضريبة محددة للشيخ أخنوخن ووكلائه على أن تحدد قيمها فيما بعد.

- تسوى الخلافات التي تنشب بين الطرفين بالود والإنصاف من طرف الشيخ أو ممثليه بمقتضى الأعراف الجاري بها العمل.

- يلتزم الشيخ أخنوخن وإمغارن الآخرون لطوارق آزجر بربط علاقات جيدة مع طوارق قبيلة كال و اي، مع تهيئة الظروف الحسنة للمفاوضين الفرنسيين لكي يمروا بسلام بقوافلها عبر بلاد الآيير.

بعدما أقام هنري دوفيري بين الطوارق مدة سنة، غادر تاسيلي واتجه نحو مرزق وهو ينوي أن يقوم برحلة إلى شعب ثاني من شعوب الطوارق الهقار، إلا أنه أصيب بالتيفويد، وهناك عدة روايات حول وفاته، أبرزها تقول مات منتحرا سنة 1892، ومن بين أهم ما حققه الرحالة هو التمكن من نسج علاقات تجارية مع الطوارق، حيث أصبحت فرنسا طرف من أطراف التجارة الصحراوية في إفريقيا.

والواضح أن الغاية من رحلة دوفيري هي تدخل فرنسا في تجارة الطوارق والتحكم في الطرق التجارية التي تمر عبرهم إلى السودان، وحددت الرحلة كل المسالك التي تفيد ذلك وهيأت الطوارق لتقبل ذلك، لكن هذه الرحلة تبقى كغيرها من المراحل التي أشارت اليها الكتابات الاستعمارية أو الكلونيالية التي دونت دون تخطيط التاريخ الاجتماعي والثقافي لعديد من المناطق بإفريقيا ومنها شعب الطوارق، حيث كان دوفيري مولعا بتيفيناغ واللغة الطوارقية الأمازيغية، وشاركهم حياتهم اليومية وراح يستقصي أخبارهم وخباياهم ويدون تجربته ضمن مذكراته، التي كانت أساس كتاباته، ومن بينها؛ "Note sur le touargs et leur pays، Les Touargs du Nord، Voyage au Sahara، Sahara Algérien et Tunisien".

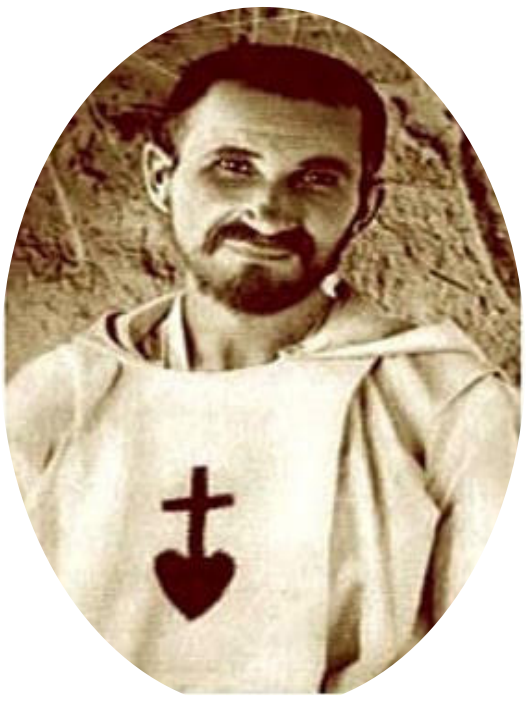

هنري دوفيري

شارل دوفوكو

* خلاصات رحلة شار دوفوكو

غير أن رحلة شارل دوفوكو من أجل اكتشاف شعب الطوارق جاءت بعد التعرف على المغرب حيث أنتج دليلا موثوقا خلال رحلته سنة 1883-1884، وكلف بمهمة من قبل السلطات الفرنسية نحو سوريا، وعاد لاكتشاف صحراء الطوارق في بداية القرن العشرين، وأنجز تقريره الاستكشافي على خطى دوفيري، والذي نال به ميدالية ذهبية عن الجمعية الجغرافية، وبصفة عامة استفاد دوفوكو من تجربة دوفيري لاكتشاف الطوارق، لخدمة المخطط العسكري الذي أعده لابرين لمنطقة الهكار.

استقر دوفوكو في إحدى قمم جبال الهكار وتسمى "اسكريم"، للاستقرار بين الطوارق وتزعم تياره التبشيري المعهود في الاستكشاف، واهتم هو الآخر بتعلم اللغة الأمازيغية الخاصة بالطوارق، وأفرد لها مؤلفا خاصا بالإضافة إلى معجم طوارقي فرنسي، ليتمكن من اختراق هذا المجتمع، الذي خصص له تحليل عميق في رحلته، غير أنه، فيما يخص اكتشاف شعب الطوارق لم تستفد السلطات الفرنسية من رحلة دوفوكو بحجم ما استفادت من رحلة دوفيري، التي هيأت ظروف توقيع معاهدة غدامس 26 نونبر 1862، والتي كانت بمثابة تدخل مباشر لفرنسا في تجارة الطوارق.

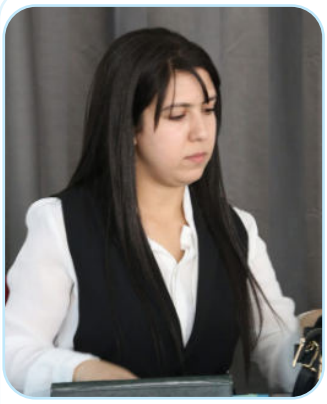

نادية بودرة

اختلفت رحلة هنري دوفيري عن رحلة شارل دوفوكو من حيث المواضيع والمقاصد، حيث تميزت الأولى بالدقة في جمع المعلومات وسجلت بعناية متناهية، بحيث أن الرحالة نشر عمله حول الطوارق بعد عودته من الرحلة بثلاث سنوات، ولا يزال يعتبر من الوثائق الأساسية التي لا يستغني عنها الباحث الدارس لهذا الشعب العريق، والكتاب عبارة عن دراسة شاملة لمنطقة الطوارق الشمالية، ويتضمن الجغرافية الطبيعية وطبقات الأرض والأحوال الجوية وموارد المياه...، كما يشمل ملاحظات حول الفونة والفلورة، ودرس بعمق كل ما يتعلق بالأحوال المعيشة والطقوس الدينية وأخلاق الطوارق وأعرافهم وتقاليدهم وأصولهم، ويحسب له أنه عاد في مؤلفه إلى الكتب القديمة والروايات الشفهية بالإضافة إلى معاينته الذاتية، كما تشمل الدراسة طوارق الجنوب منهم شعب الهكار، وغطت دراسته كل الجوانب الحضارية والاجتماعية والاقتصادية.

حلل دوفيري التراتبية الاجتماعية عند الطوارق بدأية من أمغار "أمنوكال"، ويتحدث عن بطون قبائل الطوارق وفروعها الكثيرة، ويقسم الطوارق وفق دوفيري إلى ثلاث فئات وهم: طبقة النبلاء وهي طبقة لا تشتغل لا بالزراعة ولا بالرعي، لأن هذه الأعمال تقوم بها الفئة الثانية، ويسمونها بلغة الطوارق "أمرهيد" وتعني الرعايا من الناحية الاجتماعية فقط أما الطبقة الثالثة، فهي فئة العبيد، ومجتمع الطوارق كان مجتمعا أميسيا، والطفل ينتمي لأمه حتى على مستوى الطبقة الاجتماعية، فالنبيلة تلد نبيل، كما تعرض للأساطير التي تعتبر إحدى أعمدة التراث الشعبي الطوارقي والذي يبلغ تمثلات راقية عن المرأة ومكانتها داخل هذا المجتمع، وما يحسب لدوفيري هو تفصيله في المجال الاقتصادي الذي جاء كرحالة من أجله، والذي كان في الأصل ممهدا لبلوغ الاختراق الاقتصادي لهذه المناطق واستغلالها من قبل الفرنسيين، وتوج هذا المخطط باتفاقية معاهدة غدامس 26 نونبر 1862.

في حين اهتم دو فوكو بلغة "التماشق" أو لغة الطوارق الأمازيغية وبحرفها تفيناغ وعمل في هذا الحقل لعدة سنوات، وألف مؤلفات في هذا الموضوع، وترجم نصوصا شعرية ونثرية طوارقية، تم جمعها في مجلدين، وقام بخدمة الإدارة الاستعمارية من خلال دراسة عادات وتقاليد المجتمع الطوارقي، لأنها كانت بمثابة استراتيجية استعمارية ممهدة لاختراق الشعوب، عبر تحليل القبلية والعشائرية، لهذا يعتبر شارل دو فوكو مكتشف ديني للصحراء وضمن أهم المبشرين الذين ارتكزت اهتماماتهم على الجانبين؛ العسكري والديني.

غير أن الطوارق حافظوا على أعرافهم وبنيتهم الاجتماعية ولغتهم وهويتهم الثقافية وقيمهم ما جعلهم يصمدون أمام فرنسا التي كانت ترغب في ضم الصحراء الكبرى وثرواتها الطبيعية، وهذه الرحلات الاستكشافية مهدت الطريق للاستغلال التجاري لكن في نفس الوقت تركت لنا رصيد معرفي مهم.

حاما آغ محمود رئيس الشؤون الخارجية السابق في المجلس الانتقالي لولاية أزواد في حوار حول القضية الأزوادية

قال حاما آغ محمود رئيس الشؤون الخارجية السابق في المجلس الانتقالي لولاية أزواد، إن "انهيار الدول وتهميش الساكنة القروية أدى، بشكل كبير، إلى تسهيل عملية توطين وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة (GAT) في منطقة الساحل"، وأضاف "أنه مهما كان حجم الجهود المبذولة للدفاع عن البلاد، وطالما استمرت القوات المسلحة والأمنية في انتهاك حقوق الإنسان، فلن يكون هناك نجاح في مكافحة الإرهاب"

وأكد آغ محمود "إن محاربة الإرهاب بشكل فعال، تستدعي بالضرورة إجراء إصلاح جذري لنظام الحكم السائد منذ الاستقلال"، وأوضح أن "الحل العسكري لا يجدي نفعا. ويبقى الخيار السياسي هو أساس الحل بامتياز". وأشار إلى أن "فرنسا سعت إلى إنشاء مستعمرة جديدة لسكان الصحراء والساحل، وخاصة الطوارق منهم، وذلك للحصول على الموارد المعدنية الضرورية لاقتصادها، بموازاة تحرير كل المستعمرات".

*** تواجه منطقة الساحل منذ سنين، هجمات الجماعات الارهابية. كيف تفسرون ذلك، وما هي الأجوبة المناسبة لدول المنطقة؟**

** ظهرت الجماعات الإرهابية المسلحة بمالي سنة 2002، وكانت حكومة باماكو آنذاك تمنحهم الحماية، رغم الرفض. ووصلت الجماعات الإرهابية المسلحة (GAT) إلى مالي سنة 2002. وقد وفرت لهم حكومة باماكو آنذاك الحماية، رغم انتقادات الدول المجاورة التي احتجزوا فوق أراضيها الرهائن الغربيين، ودفعت مقابل ذلك فِدْيات أعيد توزيعها على نطاق واسع على أعلى مستويات في الدول.

وكان هذا الترحاب من قبل السلطات هو الذي ضلل الساكنة بخصوص الطبيعة الحقيقية للجماعات الإرهابية المسلحة. وبفضل العلاقات الطيبة التي نسجتها هذه الجماعات مع الدول، كان لديها متسع من الوقت لكي تتوغل وتنتشر بين السكان القرويين، الذين يعانون أصلا من التهميش والفقر المدقع.

وفي عام 2012، استغلت الجماعات الإرهابية المسلحة (GAT) غياب الدولة في شمال مالي، وفي أعقاب الهجوم الخاطف للحركة الوطنية لتحرير أزواد، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة بطرد الأزواديين المغلوب على أمرهم وذلك بدعم وتشجيع من حكومة ديوكوندا تراوري .

أدى التدخل الفرنسي، في عام 2013، إلى انتشار الجماعات الإرهابية المسلحة (GAT) في جميع أنحاء هذا الإقليم، حيث كان لديهم متسع من الوقت لتحديد ومعرفة تضاريسها، والمناطق غير المأهولة فيها، لإنشاء معسكرات تدريب وإخفاء المعدات والأسلحة والذخيرة والوقود والأموال.

وهكذا تمكنت هذه الجماعات الإرهابية من نسج علاقات مع الساكنة القروية، التي تركت لمصيرها اليوم من قبل دول المنطقة، المتهمة بالتهور وعدم تحمل المسؤولية في مواجهة هذه التهديدات، لتدفع الثمن باهظا...

وباختصار شديد، فقد أدى انهيار الدول وتهميش الساكنة القروية، بشكل كبير، إلى تسهيل عملية توطين وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة (GAT) في منطقة الساحل.

لم تنجح القوات الفرنسية في وقف دوامة العنف الإرهابي.ولا يزال يتعين إنجاز كل المهمة، وهذا الأمر متروك للماليين ولا أحد غيرهم.

إنني أشعر بحزني شديد عندما أرى أن الحكام الحاليين ليس لديهم ما يقدموه للماليين، سوى الاحتماء بالأجنبي من أجل أمنهم.

لقد غادر الفرنسيون، وحلّ الروس مكانهم. إنها عملية استدامة لواقع معقد منذ ديونكوندا تراوري.

أين هم أبناء الأبطال العظماء الذين نستحضرهم كل يوم؟

إنها لمفارقة غريبة أن يقف الماليون (الكتائب السنغالية)، الذين غزوا الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، وشاركوا ببسالة في الحربين العالميتين، لأجل سواد عيون فرنسا، عاجزين على الدفاع عن بلدهم اليوم، ضد حفنة من الأشخاص الذين يدبون على أقدامهم أو يمتطون الدراجات النارية.

يجب على الحكومة ان تتحمل مسؤولياتها والشروع في استرجاع كل الأموال المنهوبة والمختلسة من طرف القادة العسكريين، لأن هذا الأمر تسبب في إضعاف معنويات الجيش.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على جميع الضباط، دون استثناء، ان يكونوا في طليعة الجيش، أو إحالتهم تلقائيا على التقاعد، إذا كانوا غير قادرين على الالتزام بواجباتهم العسكرية.

لكن أكبر عبء من المسؤولية يقع على عاتق السياسيين والسكان، لأن على الجميع أن يعملوا على ثني أطفالهم عن التجنيد في صفوف الإرهابيين.

معظم المحللين يقرون، اليوم، بأن الدول هي التي تصنع الإرهاب للتغطية على نزعتها التدخلية. كما أنها مسؤولية الدول المتقدمة التي رفضت دعم ومواكبة دولنا على درب النمو والتقدم، من خلال حجب التمويل والامتناع عن نقل التكنولوجيا.

انظروا كيف أعادت الولايات المتحدة بناء أوروبا ودول جنوب شرق آسيا بعد الحرب، ولكن يجب القول أيضًا، بان إفريقيا ليست هي ألمانيا وليست ضمن أولويات الدول الكبرى. كما أن قادتها ليسوا في المستوى المطلوب. لتجفيف منابع تجنيد الإرهابيين للشباب، يجب إشغالهم بالتوظيف في الصناعات الناشئة. ويمكننا من خلال تحويل القطن فقط، إيجاد فرص عمل لجميع الشباب المالي العاطلين عن العمل اليوم.

ولكن مهما كان حجم الجهود المبذولة للدفاع عن البلاد، فطالما استمرت القوات المسلحة والأمنية في انتهاك حقوق الإنسان، كما في الماضي، فلن يكون هناك نجاح في مكافحة الإرهاب.

إن صور جثث العديد من المدنيين المتفحمة، وأيديهم مقيدة وراء ظهورهم، لا تطاق. إنها مناظر تجعل الجيش لا يحظى بأي دعم من طرف السكان، وترسل إلى العالم بأسره أسوأ صورة عن مالي، وتجعل المجتمع الدولي يُجمع على التنديد بها.

إن محاربة الإرهاب بشكل فعال، تستدعي بالضرورة إجراء إصلاح جذري لنظام الحكم السائد منذ الاستقلال، والمسؤول عن تهميش شرائح واسعة من السكان، والتي أصبحت قابلة للاختراق من قبل الدعاية الإرهابية.

ترسخ وجود الجماعات الإرهابية المسلحة (GAT) في منطقة الساحل منذ 20 عامًا خلت. واليوم لم يعد الأجانب هم من يقاتلون القوات المسلحة بالمنطقة، بل إن المواطنين هم من يعبرون عن رفضهم لدولة ما بعد الاستعمار وعدم رضاهم عنها.

لكل هذا، فإن الحل العسكري لا يجدي نفعا. ويبقى الخيار السياسي هو أساس الحل بامتياز. وهذا يتطلب من ناحية، إعادة بناء حقيقية لدولة ما بعد الاستعمار، ومن ناحية أخرى، إقامة حوار ومفاوضات بإشراك جميع مكونات الأمة والاتفاق على أفضل شكل للتنظيم السياسي والإداري، والاقتصادي والاجتماعي الذي يعكس تطلعات جميع المواطنين.

لقد انهزم الجيش الأمريكي، أحد أقوى الجيوش في العالم، في أفغانستان وفشل أمام المقاتلين في حرب العصابات بالفيتنام، كما سبق للجيش الفرنسي أن لقي

> **لقد غادر الفرنسيون وحلّ الروس مكانهم**
>
> ********
>
> **فرنسا كانت سببا في تمردات الطوارق في مالي وتلاعبت بجميع حكام مالي باستثناء موسى تراوري**

نفس المصير في كل من الهند الصينية والجزائر.

لا يمكن للخيار العسكري أن يحل مشكل الإرهاب. إن الحرب، بما تخلفه من تدمير وجرائم وانتهاكات وتبديد للموارد على حساب التنمية، لا يمكن أن ينجم عنها إلا الكوارث. وقد يكون هذا بالتأكيد هو هدف الجماعات الإرهابية المسلحة ومن يرعاها ويقف وراءها.

لمكافحة الإرهاب اليوم، يجب على دول الساحل تغيير استراتيجياتها من خلال:

- تكوين وتجهيز قوات الأمن (الدرك والشرطة والحرس الجمهوري) التي تحترم حقوق الإنسان، بدلاً من الجيوش ؛
- إعادة بناء دولة ما بعد الاستعمار من خلال استلهام تاريخ وتراث ممالكهم وإمبراطورياتهم وكذا الأعراف الدولية.
- التفاوض مع الجماعات الإرهابية المسلحة (GAT)

يجمع معظم الخبراء اليوم، على أن الإرهاب هو شكل من أشكال التدخل من قبل أطراف أجنبية.

وإذا كان هذا هو الحال، فإن على دول الساحل، وكل أفريقيا، أن تحشد قواها وتبتكر في العديد من المجالات، لمواجهة هذا التهديد الذي يشكل أكبر خطر على الأمن والاستقرار والتنمية.

*** هل سيكون لانسحاب الجيش الفرنسي من بؤرة التهديد هذه، أي في مالي، عواقب على هذا البلد وعلى منطقة الساحل؟**

** إن التدخل الفرنسي لم يوقف الإرهاب في منطقة الساحل. فبعد نشوة بداية التدخل، ظهرت الحقيقة وأفسح الخيال المجال للواقع.

إن الأضرار الجانبية التي لحقت بالمنطقة، والاعتقالات التعسفية، والاختفاء القسري، وعمليات التحليق على مستوى منخفض فوق رؤوس السكان المسالمين، وما رافق ذلك من وخوف تسبب أحيانا في إجهاض النساء وهروب الأطفال اليائسين إلى الأدغال، قد غيرت نظرة السكان.

إن روايات الجنود الفرنسيين، التي تستحضر بحنين الملاحم الاستعمارية، انتهت من رسم وإبراز الصورة.

وفي ضوء كل هذا، يجب على السلطات السياسية أن تقيّم الوضع وتصحح أوجه القصور أو توقف أداء التكاليف بكل بساطة. وعلى ارض الواقع، لم يتم القيام بأي شيء من هذا القبيل. ولقد انتهى التدخل العسكري الفرنسي مسفرا عن نتائج ضعيفة. ولقد تم إبطاء الهجوم الإرهابي، لكن لم يتوقف. لم يتحقق الهدف الأصلي، المتمثل في قدرة فرنسا على نشر قوتها العسكرية على مسرح أجنبي كبير.

ففي عام 2013، اقتصرت المناطق التي احتلتها الجماعات الإرهابية المسلحة على شمال مالي. وهي تمتد اليوم إلى المنطقة بأكملها، وذلك وفق منطق التعزيز المستمر لاحتلال الفضاء، كما يتضح من خلال الهزائم المتكررة للجيوش المحلية.

أعتقد أن النداء الذي وجهه الرئيس د. تراوري إلى فرنسا عام 2013 كان عملاً سياسيًا غير لائق. هل نحن حقا بحاجة إلى جيش أجنبي لمواجهة بضع عشرات من سيارات الدفع الرباعي، التي تقل مقاتلين مدججين ببنادق الكلاشنيكوف، عندما كنا نتوفر على عدة كتائب في حالة تأهب في نفس الوقت، في كل من موبتي، وسيغو، ونيورو، وكايس، وباماكو.

كل هذا يبدو غريبا، على اعتبار أن السيد د. تراوري، هو الرئيس المدني الذي يعرف الجيش المالي أفضل من أي شخص آخر، لأنه ابن جندي وترعرع في الثكنات.

بعد الكارثة التي حلت بوحدات الجيش المالي في الشمال سنتيْ 2011/2012، أطلق السيد تراوري رصاصة الرحمة على هذا الجيش. الدعوة إلى التدخل الفرنسي كان لها أثر كبير في إضعاف معنويات الجيش المالي، الذي اعتبر منذ ذلك الحين أن السياسيين قد خذلوه، وهو محق في ذلك.

وبالنتيجة، فإن انسحاب الجيش الفرنسي سيعيد تأهيل الجيش المالي الذي سيستعيد الثقة في نفسه للقيام بمهمته السيادية والدفاع عن البلاد، عوض الشرطة أو الأمن الداخلي. وهذا ينسحب على جميع الدول الأخرى في المنطقة.

كما أن هذا الانسحاب سيسمح للسياسيين بالوقوف على الحقيقة جليا. وإذا كانوا غير قادرين على تأمين الدفاع عن البلاد وضمان أمنها، فلا مكان لهم في أعلى هرم الدولة.

*** لعبت فرنسا دورًا أساسيا في توقيع اتفاقية السلام بين المطالبين باستقلال أزواد وحكومة مالي، هل هناك حظوظ في أن يصمد اتفاق الجزائر في السياق السياسي الحالي الذي يميز العلاقات الفرنسية المالية؟**

** كلما قل عدد الفاعلين الأجانب في المفاوضات بين الأطراف المالية، كلما كان ذلك أفضل.

في عام 2012 ، اقترحت الحركة الوطنية لتحرير أزواد فتح مفاوضات مباشرة مع حكومة مالي. لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن هذا الاقتراح.

إن فرنسا هي التي كانت سببا في تمردات الطوارق في مالي. كما أنها تلاعبت بجميع حكام مالي، باستثناء موسى تراوري.

أدرجت فرنسا مسألة الطوارق في مالي على أجندتها السياسية منذ القانون/الإطار (1960/1956)، لزعزعة استقرار مالي أحيانًا، وأحيانًا أخرى لإبادة الطوارق، عن طريق الإبادة الجماعية، وذلك بتوافق ضمني مع مختلف

الحكومات المالية.

وفق الوتيرة التي تسير بها الأمور، فليس سراً أن أحد أطراف الاتفاقية يتجه نحو مراجعتها، إذا لزم الأمر، من جانب واحد، دون أخذ أحكام الاتفاقية المذكورة بعين الاعتبار. وإذا تعذر ذلك، فيمكنه أيضًا أن يشترط لأجل تطبيقها القيام بالمراجعة/الإلغاء، وهو ما يعني بكل بساطة عرقلة الاتفاقية.

إن الموقف الرسمي، الذي تناقلته اللوبيات، يرى أن اللامركزية، التي يجب أن تشمل كامل التراب الوطني، هي بمثابة تحريض على انفصال الطوارق والعرب. وبالنتيجة، فإن كل سكان مالي سوف يقبعون إلى الأبد تحت النظام السياسي الإداري للاستعمار الفرنسي.

في الحقيقة، يعارض السياسيون الماليون أي تقاسم للسلطة. كلهم يحلمون بتركيز كل السلط بأيديهم، على رأس الدولة. وهو ما يتيح لهم تبديد جميع موارد البلاد بسهولة. هذا هو السبب في أن الغالبية العظمى من السكان، الذين تُركوا لحالهم، يتم تجنيدهم إلى حد كبير من قبل الإرهابيين.

إن قناعتي اليوم هي أن الحكومة الانتقالية، وفقًا لجميع المؤشرات، تتجة بلا هوادة لخرق الاتفاقية، وفقًا لنفس إستراتيجية إبراهيم أبو بكر كيتا. هناك عرقلة لتطبيق الاتفاقية بينما يتم الاستعداد للحرب.

في ظل النظام الاستعماري، فضلت فرنسا استئصال الطوارق من الصحراء والساحل، وفقًا لتوصيات خبيرهم، شارل دو فوكو: «إن تعليم الطوارق مثل توطين اليابانيين على الحدود الجنوبية لفرنسا ».

هذا هو السبب الذي دفع فرنسا لإبادة جميع الطوارق عن طريق حجزهم ضمن الحدود الإدارية. إنه لأمر مميت بالنسبة للسكان الذين يعيشون بشكل رئيسي على الرعي والترحال والتجارة عبر الصحراء.

في السودان الفرنسي والنيجر، أوصت فرنسا بحرق المراعي وتسميم آبار المياه وفرض الحصار على الأسواق، في مواجهة الطوارق. والغريب في الأمر هو أن حكومة مالي اتخذت نفس الإجراءات، بالإضافة إلى المجازر المرتكبة.

هذه الإجراءات الإجرامية، تسببت في إلحاق أضرار جسيمة بالطوارق الذين استطاعوا النجاة كل مرة من هذه المحن المؤلمة، بفضل صمودهم وقدرتهم على الانتشار والتواجد في كل مكان، وهو ما حال دون إبادتهم.

في بداية الستينيات من القرن المنصرم، سألت سيدة فرنسية، كانت صديقة للطوارق، الجنرال ديغول عن سبب إقدام فرنسا على توزيع الطوارق بعد الاستقلال على دول الجوار، بعد ان وجدتهم عند استعمار المنطقة في دولهم المستقلة.

كان جواب ديغول هو: «الطوارق لا يحبوننا، لقد رفضوا المدرسة والخدمة العسكرية. أنشأنا لهم منطقة خاصة بهم، (المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية O.C.R.S)، لكنهم لم يرغبوا فيها. إنهم يكرهوننا. ولهذا قسمناهم بين العرب والزنوج ليبيدوهم».

هذا هو الاعتقاد السائد حول الطوارق لدى أعلى هرم في السلطة الفرنسية، وهي على ما يبدو خطة تشاركها جيدًا السلطات المالية منذ عام 1962.

ولفهم السلوك القاسي لفرنسا تجاه الطوارق، لا بد من الإشارة إلى إبادة هؤلاء لوحدتين فرنسيتين مهمتين في الهكار وبعد ذلك في تمبكتو، بواسطة أسلحة بيضاء فقط، وذلك أثناء دخول الاستعمار...

الطوارق أقاموا علاقات تجارية بين إفريقيا السوداء والمنطقة المغاربية كجزء من العالم الإسلامي
قيام هذه الروابط التاريخية والجغرافية والروحية والثقافية تمثل تهديدًا للنفوذ الفرنسي

ترك هذا العمل الفذ انطباعًا عميقًا في نفوس الفرنسيين، وتسبب إلى حد كبير، في الاستياء الفرنسي تجاه الطوارق. ولحسن الحظ ، فإن اغلب الفرنسيين لا يشاطرون وجهة نظر حكامهم.

أما السبب الثاني لهذا التحامل القاسي لفرنسا، فيكمن في التموقع الجغرافي للطوارق.

شكل الطوارق، منذ آلاف السنين، همزة وصل بين المنطقة المغاربية وإفريقيا الغربية، كروّاد للوحدة الأفريقية، في حين أن السياسة الفرنسية تتوخى عزل المناطق الأفريقية عن بعضها البعض، وجعل شعوب المنطقة تتصارع في ما بينها.

بالنسبة لفرنسا، فإن الطوارق أقاموا علاقات تجارية بين إفريقيا السوداء والمنطقة المغاربية، كجزء من العالم الإسلامي. قيام هذه الروابط التاريخية والجغرافية والروحية والثقافية تمثل تهديدًا للنفوذ الفرنسي، مثل التوتسي، في إفريقيا الوسطى، الذي يُنظر إليهم على أنهم أداة للتأثير الأنجلو ساكسوني في إفريقيا الاستوائية الناطقة بالفرنسية. وتدفع فرنسا في كلتا الحالتين، بكامل ثقلها للضغط على الحكومات والساكنة بهدف إبادة الطوارق والتوتسي بالوكالة. في مالي، لا وجود لسياسة، باستثناء موسى تراوري، الذي يستطيع، مثل بول كاغامي، الوقوف في وجه الفرنسيين لتجنب الوقوع في الفخ.

اليوم، في ظل غياب فرنسا وأتباعها على رأس السلطة في مالي، فإن فرص التوصل إلى تسوية نهائية للصراع متوفرة، شريطة أن يُظهر المسؤولون عن المرحلة الانتقالية حسن النية بالطبع.

*** السكان الطوارق في كل من الجزائر وليبيا والنيجر وبوركينا لم يحملوا السلاح ضد بلادهم أبدًا؟ هل يمكن أن تشرحوا لقرائنا الأسباب الكامنة وراء تمرد الطوارق في مالي؟**

تعود أصول تمردات الطوارق في مالي إلى الفترة الاستعمارية، إلى القانون الإطار(1956/1960).

بينما في النيجر المجاورة، شارك الطوارق في جميع المؤسسات، في الحكومة، والجمعية الوطنية، والإدارات العامة الرئيسية، أما في مالي فكان الإقصاء الاضطهاد التام هو مصيرهم.

إن فرنسا هي المسؤولة عن اختلاق مشكلة شمال مالي منذ خمسينيات القرن الماضي. عبر القانون الإطار(1956/1960)، سعت فرنسا إلى إنشاء مستعمرة جديدة لسكان الصحراء والساحل، وخاصة الطوارق منهم، وذلك للحصول على الموارد المعدنية الضرورية لاقتصادها، بموازاة تحرير كل المستعمرات. رفض الطوارق في السودان هذا الاقتراح رفضًا قاطعًا. قالوا : لماذا لا نستحق الاستقلال مثل كل الشعوب الأفريقية؟

وهكذا ناهض السكان في جنوب نهر النيجر، «المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية(O.C.R.S)»، باستثناء قاضي تمبكتو، محمد محمود، لأسباب خاصة به. وأدركت الإدارة الاستعمارية، حينها، أن الأطر السياسية الطوارقية والعربية تدعم سياسياً وماليا الوطنيين المغاربة والجزائريين.

كان الأمر غير محتمل بالنسبة لفرنسا، في وقت لم تعد لديها القدرة على معاقبة الطوارق. لذلك، لجأت إلى مناورة دنيئة، حيث قام المستعمرون في جنوب نهر النيجر، تحت قيادة حاكم السودان، جيبولون ، بجمع أطر «سونريس» وأبرموا الصفقة التالية:

"فرنسا ستغادر قريبا. لن نكون هنا بعد الآن لكي نفضلكم على الطوارق. هذا ما يجب عليكم فعله الآن لضمان تفوقكم على السكان البيض. وبالتالي، من الضروري اتخاذ الإجراءات التالية لضمان السيادة على الطوارق والعرب:

1- تنحية وإبعاد قادة الطوارق والعرب الحاليين عن المسؤوليات وقطع الطريق أمام من يحتمل أن يحل محلهم؛

2- اختلاق حادث خطير وسط السكان البيض من شأنه أن يثير رفض السلطات الجديدة. وكانت الشخصيات الطوارقية المستهدفة هي:

* حبيب وافي، عضو المجلس الإقليمي لدائرة غاو، وينحدر من عروان،
* محمد المهدي أغ الطاهر، مستشار إقليمي لدائرة غوندام ، زعيم قبيلة كل انتصار،
* محمد علي، الزعيم السابق للقبيلة نفسها، فر من السجون الاستعمارية وعاش في المنفى بكل من السعودية ، ثم مصر وليبيا والمغرب،
* بوبكر مختار، نائب عن دائرة بوريم، (1959).

بالإضافة إلى العديد من الأطر، وكلهم كانوا يعارضون المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS) وأنصارا للقوميين في المنطقة المغاربية.

ومنذ ذلك الحين، شكل أطر سونغاي أو سونراي جمعية تسمى «مجموعة ضغط كويروبور»، ودعوا إلى تقديم التماس إلى حاكم السودان(مالي)، لإقالة حبيب وافي، المستشار الإقليمي لدائرة غاو، بحجة تمويل جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

كانت الإدارة الاستعمارية آنذاك تحوز الأدلة التي قدمها أطر سونراي. وخيّر الحاكم لحبيب وافي بين السجن أو الاستقالة ومغادرة دائرة غاو، وهو ما اختاره.

هذا التساهل غير العادي يفسر بكون فرنسا كانت تخشى التداعيات السياسية لمحاكمة من شأنها أن تكشف للعالم، ليس فقط أن ثوار جبهة التحرير الوطني الجزائرية ليسوا عصابة من المجرمين، بل وطنيون حقيقيون، يتم الاقتداء بهم في «السودان الفرنسي» الجار.

ومنذ تلك اللحظة، أصبح الأطر في سونراي مدعوين لإيجاد أو إثارة أسباب من شأنها ان تبرر استبعاد المسؤولين الطوارق والعرب من منطقة جنوب النيجر، لاستبدالهم بأبناء سونراي.

كان بوبكر مختار، المنتخب في بوريم، ضحية لمخطط مماثل. حيث أجبر هو أيضا على الاستقالة كرها. وبالرغم من ذلك، فقد سدد كل المستحقات التي حصل عليها من الجمعية الوطنية خلال فترة ولايته القصيرة.

محمد المهدي، في غوندام، كان ضحية اتهام بالتمرد وجهها له زميله من غوندام، سيدي عمر تراوري.

بعد 6 أشهر من التحقيق من قبل الشرطة والدرك الوطني والأمن العسكري ومفوضيْن سياسييْن من حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي، لم يتم إثبات أي أدلة ضده.

الأمر يتعلق بالتمرد الشهير المعروف باسم «جمهورية ليثام»، عام 1963، في غوندام. وقد تم حفظ القضية بعد 6 أشهر من التحقيق.

ورغم خطورة هذا الاتهام، فإن مرتكبها لم يُعاقب بأي حال من الأحوال، قدم أحد أعضاء المكتب السياسي الوطني وصفاً مفصلاً عن ذلك، يكشف الحالة الذهنية التي كانت سائدة على أعلى المستويات في الدولة آنذاك.

وقدم الأمين العام للحزب موديبو كيتا، الموضوع وأبلغ الأعضاء بان التحقيق انتهى إلى غياب أي دليل يؤكد الاتهام.

ونظرا لخطورة الاتهام، طالب أحد أعضاء المكتب السياسي بفرض عقوبات على سيديدي تراوري. وعلى الفور، أكد عضو آخر، وهو المفوض السياسي «ألوسيني توري»، الذي ينحدر من غاو ، أن معاقبة سيديدي تراوري هي بمثابة الانتصار لرجل أبيض ضد رجل أسود. اختتم الأمين العام المناقشة بالإعلان عن إغلاق الملف.

كانت هذه هي الطريقة التي استطاع من خلالها «لوبي كويروبورو» طرد الطوارق والعرب من جميع مؤسسات جمهورية السودان ومالي، ومن الحكومة، والجمعية الوطنية، والمناصب العليا في الإدارة العمومية إلى غاية انقلاب 1968.

ولضمان سيادة السونغاي، تم سن تدابير أخرى أكثر تمييزيا من بعضها البعض، ضد المجتمع الأبيض في مالي، وذلك بفضل تساهل الرئيس موديبو كيتا.

وهو تساهل يعتبر أصل المشاكل التي تواجهها البلاد اليوم. ومن بين التدابير التمييزية الأخرى ، يمكننا أن نذكر، على سبيل المثال لا الحصر

- اختيار السونراي لتمثيل الطوارق والعرب حصريًا في البرلمان دون استشارتهم.

كان جميع النواب في شمال مالي، في ظل الجمهورية الأولى، من السونراي، باستثناء واحد.

- لم يكن أحد عضوا في المكتب السياسي أو الحكومة خلال نفس الفترة. وتم نقل جميع مدارس البدو إلى المدن لحرمان الطوارق والعرب منها، وأصبحت مدارس لسكان السونراي، باستثناء مدارس غوندام التي كان يشرف عليها ميد المهدي، الناجي من عملية التطهير.

- في بداية الحكم الاستعماري، عُهدت قيادة دائرة جنوب نهر النيجر» la Boucle du Niger «، بالإضافة إلى معظم الدوائر، إلى السونراي ، مع استثناء واحد.

- مصادرة أراضي الطوارق وإعادة توزيعها على أهل السونراي على طول نهر النيجر.

تم السماح لـ "الطاهر مايغا"، وزير المالية، والعضو المؤثر في «لوبي كويروبورو»، من قبل الرئيس موديبو كيتا لتوظيف السونراي في جميع المستويات داخل المصالح في دائرته، وتم استثناء الطوارق والعرب، الذين كان يفترض في اللوبي ان يمثلهم.

منذ هذه الفترة، تمكن السونراي من السيطرة على جميع مفاصل الإدارة في الدولة.

- تم توقيف عمليات إحصاء السكان الطوارق والعرب، للإخلال بالتوازن في النسب الديمغرافية لصالح السونراي.

- تولى المثقفون الماليون زمام الأمور بعد المستعمر الفرنسي لتشويه سمعة الطوارق.

وبناءً على هذا التموقع القوي، شرع «لوبّي كويروبورو»، الذي كان يتحكم في فرع «التجمع الديمقراطي الإفريقي» بغاو، على زعزعة استقرار قبيلة إيفوغاس.

ورغم أن تجمع الأعيان انتخب خليفة، وفقًا لعرف قديم تم احترامه حتى من طرف الاستعمار الفرنسي، إلا أن فرع «التجمع الديمقراطي الإفريقي» بغاو كان له رأي معاكس لهذا القرار من خلال فرض زعيم قبلي آخر من اختياره.

كان من الواضح أن الأمر يتعلق بنية خبيثة كان الهدف منها إثارة غضب السكان، الذين لا يطيقون هذا التدخل غير المبرر في الشؤون الداخلية للقبيلة.

تم ترجيح قرار «التجمع الديمقراطي الإفريقي»، الذي يسيطر على الإدارة، على الرغم من أن تعيين رئيس عشائري لم يكن أبدًا ضمن اختصاص السياسة.

تسبب هذا التدخل غير المناسب في مجال مخصص حصراً للسكان، في تمرد السكان الذين شعروا بالغبن، خاصة أن الحادث كان سابقة من نوعها في هذا المجال.

كان ذلك هو أصل تمرد سكان كيدال، وهو تمرد تسبب فيه «لوبي كويروبورو» عن قصد وسبق إصرار، وفقًا للخطة التي تم رسمها بالاتفاق مع الإدارة الاستعمارية.

كان الهدف من ذلك هو إثارة غضب سكان البعض منهم، مثل باكاري كاميان، وتماشيا مع العصر، يصف الطوارق بأنهم ضباع، دون خوف من رادع.

فرضت الإدارة الاستعمارية، وفق منطقها المتمثل في إثارة رد فعل سلبي من طرف السلطات المالية الجديدة تجاه الطوارق العرب، من 1958 إلى 1959 ، على رؤساء الدوائر الإدارية لمنطقة جنوب نهر النيجر، تقديم تقارير سرية تؤكد ان « الطوارق لن يخضعوا أبدًا للسود في السودان(مالي)»، وهو ما يكذبه تاريخ إمبراطوريات غانا ومالي وغاو.

كان الهدف من هذه الادعاءات خلق حالة من عدم الثقة لدى السلطات المالية تجاه السكان الطوارق.

تم ترك هذه الرسائل السرية بعناية في الأرشيف للسلطات الجديدة التي سارعت إلى نقلها إلى باماكو، مع إثارة القلق بشأن الوضع في كثير من الأحيان.

لا ينبغي أن ننسى أن جميع المناطق الإدارية جنوب نهر النيجر، تم إسناد إدارتها حصريًا لأطر السونراي عام 1959.

و وفقا للمنطق ذاته، كان لدى «لوبّي كويروبورو»، الذي كان منذ عام 1959 على رأس جميع دوائر منطقة جنوب نهر النيجر تقريبًا، متسع من الوقت لاقتناص الفرصة لإطلاق شرارة الحادث المبرمج، حيث تكون كل الشروط مستوفية.

كانت خلافة مشيخة إيفوغاس في كيدال فرصة غير متوقعة. كانت كيدال سياسيًا، قسما فرعيا تحت سلطة فرع «التجمع الديمقراطي الإفريقي» في غاو.

الطوارق، وجلب ردود الفعل الانتقامية واللعنة وتشويه سمعة كل الطوارق والعرب.

كان رد فعل السلطات غير متناسب جدا، حيث سلط على الساكنة قمعا أعمى، وعمد إلى اغتيال المدنيين، من نساء، وأطفال، ومسنين، ووجهاء، ونزع سلاحهم، وذبح القطعان، وإحراق المراعي ، وتسميم آبار المياه. كان الأمر باختصار، يتعلق بإبادة جماعية بكل معنى الكلمة.

أجبر السكان في كيدال، على حضور عمليات الإعدام الشكلية ودون محاكمات في حق الوجهاء.

أثارت هذه الممارسات المروعة فزعا ودهشة مهولة وسط السكان الطوارق والعرب في شمال مالي، بعيدا عن كيدال.

تم اعتقال أبرز الوجهاء، في باماكو لأكثر من عقد من الزمان دون محاكمة وعُرضوا أمام الجمهور لتشويه سمعة الطوارق بشكل عام. وتم إعلان كيدال منطقة محظورة، إذ كان السفر إلى هناك يتطلب جواز مرور ضروري.

استغل «لوبي كويروبورو» هذه القضية للقيام بحملات تشويه عرقية ضد السكان البيض في مالي، على الرغم من تحذيرات حاكم منطقة غاو، بكارا ديالو (انظر خطابه في فاتح يوليو 1961، بمناسبة تنصيبه) أمام حضور كبير من أعضاء المكتب السياسي الوطني والحكومة والعديد من الضيوف.

وبهذه المناسبة، شدد بحزم على خطورة هذه الحملات الكاذبة ذات الطابع الإثني والعرقي، التي تعاقب عليها القوانين الجاري بها العمل.

ومع ذلك، فإن ملاحظاته لم تفلح في وضع حد لهذه الأنشطة التخريبية الدنيئة التي وجدت صدى لها في أروقة السلطة في باماكو.

في أعقاب هذه القضية، تم تسليم أحد الشخصيات المستهدفة من قبل الإدارة الاستعمارية ولوبي كويروبورو، ويتعلق الأمر بـ»محمد علي»، الذي كان لاجئا في المغرب، بناءً على طلب الرئيس موديبو كيتا، بحجة المشاركة في تمرد كيدال، وهو زعم يفتقد لأدنى إثبات.

إن المكانة الكبيرة التي كان يتمتع بها هذا الرمز المناهض للاستعمار داخل قبيلة «كل انتصار» وخارجها، خلفت مشاعر استياء عميقة وسط الطوارق والسكان العرب.

في الوقت ذاته، أطلق «لوبي كويروبورو» تهمة التمرد، «جمهورية ليثام»، في حق شقيقه، «ميد المهدي»، النائب وآخر ناج من عمليات التطهير المبرمجة بالتعاون مع الإدارة الاستعمارية. لقد رأينا أعلاه المآل الذي انتهت إليه هذه القضية.

لكن كانت هناك قضية أخرى من قبل، تهدف إلى تشويه سمعة ميد المهدي، النائب عن غوندام، وكانت قيد التنفيذ، الإصلاح الزراعي المزعوم لأراضي قبيلة «كيل انتصار» لحدها دون غيرها.

خلال المؤتمر الجهوي لمنطقة غاو، في عام 1962، والذي عُقد في تمبكتو، اقترح سيديدي عمر تراوري ، نائب غوندام ، مصادرة جميع أراضي قبيلة «كيل أنتصار» لفائدة الأقنان، الذين كانوا يقومون بزارعتها.

كان ذلك بمثابة سلب للسكان البيض لصالح السكان السود الآخرين، وبالتالي، تشويه سمعة منتخب وزعيم الطوارق، ميد المهدي، وهو الهدف الأكبر لـ»لوبي كويروبورو».

وافق الرئيس موديبو كيتا، الذي ترأس الأشغال، على هذا الطلب فورا. لكن ميد المهدي تناول الكلمة لشرح كل العواقب السياسية والاجتماعية والأخلاقية التي تنجم عن مثل هذا القرار.

وفي الأخير، حسم الرئيس موديبو كيتا بشأن الموضوع، لصالح سيسيدي تراوري، واسند الأمر لفرع التجمع الديمقراطي الإفريقي في غودام لاتخاذ القرار بشأن شروط تقسيم الأرض بين المزارعين السود والملاك البيض.

كانت هذه هي المرة الأولى في مالي، التي يُتخذ فيها إجراء مصادرة ارض في بضع دقائق، وفقط ضد مجموعة سكانية مستهدفة بعناية لأسباب عرقية، على اعتبار أن نفس المشكل مطروح بكامل التراب المالي.

في عام 2012 تعرض الطوارق للذبح ونُهبت ممتلكاتهم تحت أنظار اللامبالاة للسلطات المالية في جميع المدن

وأذكر أن سكان سونينكي في مناطق كايس، وكوليكورو، وسيغو، الهاربين من آفة التصحر، منذ نهاية إمبراطورية غانا، لقوا ترحيبا من طرف سكان المناطق الجنوبية الذين منحوهم الأرض.
ورغم العديد من المحاولات، لم ينجح السونينكي في الحصول على ملكية هذه الأراضي التي كانوا يزرعونها منذ ألف عام. وهذا ما نسميه بسياسة الكيل بمكيالين.
وعلى الرغم من كل هذا التمييز والمضايقات والاستفزازات، لم ينجح لوبي كويروبورو في إثارة التمرد في غوندام، في قلب قبيلة كيل أنتصار، كما في كيدال. ويعود الفضل في ذلك إلى وجهاء كيل أنتصار، الذين اكتووا بنار الإدارة الاستعمارية، ولا سيما ميد المهدي وشقيقه الأكبر، ميد علي، الذين عرفا كيف يجنبا مجتمعهما فخ لوبي كويروبورو والإدارة الاستعمارية.
إن الأحداث التي ذكرتها للتو وقعت في الفترة ما بين 1958 و 1968. خلال هذه الفترة الحالكة، عانى الطوارق والعرب، وفي مقدمتهم النخب، من كل أنواع الاضطهاد. سأستحضر هذه الفترة من خلال شهادة شخصية لتوضيح الاضطهاد الذي تعرض له أطر الطوارق والعرب، وذلك في ظل لامبالاة تامة.
في عام 1960، كان من المقرر أن يعقد فرع التجمع الديمقراطي الإفريقي في تمبكتو مؤتمره العادي، في مارس. وعلى ضوء هذا الاستحقاق، قامت بعثة برئاسة النائب الثاني لقيادة الدائرة وعضوان من المكتب السياسي، بتجديد الأقسام الفرعية واللجان في القرى وفصائل الرحل. وكلما اقترح السكان أطرا من الطوارق والعرب، يقوم الوفد برفضهم وعدم قبول الأطر العاملة في الدائرة. كان الهدف هو استبعاد أطر الطوارق والعرب من الهيئات الحزبية، ولا سيما المكتب السياسي للفرع. وبسبب غيابهم في الهيئات القاعدية، لا يمكنهم أن يكونوا مندوبين في المؤتمر، ولا أعضاء منتخبين في المكتب السياسي.
وفي الوقت ذاته، كان هناك العديد من أطر الطوارق والعرب بمن فيهم أنا، يزاولون في مدينة تمبكتو وفي جميع أنحاء الدائرة. كانوا جميعًا ضحايا، تم استبعادهم بشكل تعسفي من هيئات الحزب، في وقت كان فيه الطوارق والعرب في أمس الحاجة إليهم.
يجب التذكير بأن الامر يتعلق بعهد الحزب التجمع الديمقراطي الافريقي»، وكان جميع المواطنين أعضاء فيه بالضرورة.
في اليوم السابق لاشغال المؤتمر، تحدثت مطولاً مع صديقي، السيد محمد ولد محمود ولد دحمان. بعد تدارس النظام الأساسي واللوائح الداخلية للحزب، أدركنا أنه لا يوجد أي بند يمنع كل مناضل غير عضو في مكاتب لجنة أو قسم فرعي ليكون مندوبا في مؤتمر الفرع. كان ذلك في مساء اليوم السابق للمؤتمر.
وبعد حصر قائمة أطر الطوارق والعرب الحاضرين، اتصلنا بمندوبي فصائل الرحل لنقترح عليهم ترشيح أطر من الطوارق والعرب كمندوبين. وبما ان لكل قسم الحق في مندوبين، فقد كان هناك متسع للجميع.
ونظرًا لأن الأسماء تتشابه بين الطوارق والعرب، فإن المنظمين لم يدركوا الخدعة إلا عندما تقدم الأطر، الذين أرادوا استبعادهم، أمام مكتب الدخول إلى المؤتمر مرفقين بانتدابات على أحسن وجه، تم تسليمها لهم من قبل المنظمين المكلفين بمنعهم.
كان واضحا ان الرئيس مهامان الحسن حيدرة، أمين عام الفرع، وعضو لوبي كويروبورو، الذي كان وراء المناورة، وقع في موقف لا يحسد عليه. لم تكن خطته تهدف فقط إلى قطع طريق المكتب السياسي على الكوادر الطوارقية والعربية، ولكن أيضًا لإعادة تجديد عهدة المكتب السابق لإدامة هيمنة السونراي. وتمكنا آنذاك، من معاينة حدث لم يسبق له مثيل في السجلات التاريخية للتجمع الديمقراطي الإفريقي.
وخلال عملية انتخاب أعضاء المكتب السياسي، كانت هيئة رئاسة المؤتمر ملزمة بانتخاب أطر من الطوارق والعرب. ولحفظ ماء الوجه، وبعد التشاور مع الوفد الوطني، تقرر فورا خلق مهام جديدة، لم ينص عليها النظام الأساسي، مهام ثانوية تم إسنادها لأطر الطوارق والعرب.
بعد مرور عام، تم تنقيلنا جميعًا من دائرة تمبكتو، بينما لم يخضع أي زميل من السونراي لمثل هذا الإجراء. إنه الكيل بمكيالين مرة أخرى.
وخلال هذه الفترة القصيرة، كنت شاهدا على عمليتين جعلتني أقرر أن أدير ظهري للتجمع الديمقراطي الإفريقي، بالإضافة إلى إجراء الإبعاد المتنكر في صورة تنقيل، والذي تعرضنا له:
– السجن التعسفي للشيخ توخا آغ إفاستان، زعيم قبيلة كيل تامولايت، البالغ من العمر أكثر من 80 سنة، من قبل قائد دائرة تمبكتو حاجي سانغاري، وهو من مواليد بوريم وعضو في «لوبي كويروبورو».
في مارس 1961، جاء «توخا» الوقور، كعادته كل عام في مثل هذا الوقت، ليستقر على أراضيه بجانب النهر. وكانت دهشته كبيرة هذا العام، عندما وجد هناك أحد الوجهاء من مدينة تمبكتو، ويتعلق الأمر بماهامان بابا.
وقد شيد هذا الأخير منزلاً وقام بتطويع جزء كبير من الجزيرة لزرع الأرز هناك، في غياب مالك الأرض. بعد التعبير عن دهشته وعدم رضاه، أمر الرجل العجوز الدخيل بإخلاء المكان.
كانت العواقب وخيمة، حيث قدم حارسان في اليوم التالي لاعتقاله بقوة دون أي اعتبار لمكانته ولسنه. تم اقتياده إلى السجن المدني حيث بقي لفترة طويلة بأوامر من قائد الدائرة. ولم يطلق سراحه إلا بعد أن تنازل عن أرضه. كانت تلك بداية لإجراءات المصادرة التي كان السكان الطوارق ضحايا لها لصالح السونراي.
كانت أراضي النهر موضوع اتفاقيات بين السكان الطوارق والسونراي منذ عهد الاستعمار. هذه الوثائق، التي تحمل توقيع رؤساء القبائل الرحل ورؤساء البلدات المستقرة، بموجب تحكيم الإدارة الاستعمارية أحصت جميع أراضي النهر وأصحابها.
كان الهدف هو وضع حد للعديد من النزاعات المتواترة التي سببتها المحاولات المتكررة للسكان المستقرين الذين تتزايد أعدادهم باستمرار، والذين يعتدون باستمرار على أراضي الطوارق.

> نموذج الحكم الحالي في مالي غير ديمقراطي ويندد به جميع السكان ومن الضروري تسوية النزاعات المتعلقة بجرائم السلب والاضطهاد والإقصاء التي كان السكان الطوارق ضحايا لها منذ الاستقلال

ولوضع حد لهذه الخلافات المتعددة، قامت الإدارة الاستعمارية بوضع دليل للأراضي وملاكها على طول نهر النيجر. وتعد مصادرة الأراضي المملوكة للطوارق جزءًا من الالتزامات التي تعهد بها لوبي كويروبورو منذ القانون الإطار، في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي.
أما الحدث الآخر الذي أذهلني، فهو طريقة جمع مساهمات سكان دائرة تمبكتو لتمويل إذاعة مالي وبيت الشعب.
تواصلت فصائل الرحل معي لتسديد الدفوعات لأمين عام الفرع. وعلاوة على ذلك، ولأسباب خاصة بهم ، فإنهم يمتنعون عن دفع مبالغ لأي شخص آخر. لاحظت في كل مرة أن الأمين العام لم يكن يسلم إيصالًا مطلقًا. علاوة على ذلك، فإن لا أحد كان يجرؤ على المطالبة بذلك خوفًا من أن يتم تفسير الأمر على أنه إهانة.
في النهاية ينتج عن هذا خلط كبير، بسبب استحالة معرفة المبلغ الدقيق لمساهمات دائرة تمبكتو.

منذ ذلك الحين، قررت التوقف عن النضال داخل الهيئات الحزبية. وإلى غاية اليوم، عندما أشاهد صور مصادرة السلطات الإسرائيلية لأراضي الفلسطينيين، أطرح على نفسي السؤال التالي: من ألهم الآخر، مالي أو إسرائيل؟
من خلال سرد الوقائع المذكورة أعلاه، فإني أرفع الحجاب عن جذور الشر والتمردات في مالي. ففي عام 1990، عمد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والزعيم الليبي معمر القذافي إلى التلاعب بشباب الطوارق والعرب، ضحايا قمع الستينيات والجفاف في السبعينيات والثمانينيات، لكي يلتحقوا بالفيالق الإفريقية للقائد.
بعد مواجهتهما في تشاد، قرر ميتران والقذافي التعاون بدلاً من الصراع في القارة الأفريقية. بالإضافة إلى ذلك، كان القذافي يبحث عن حلفاء لكسر الحظر الأمريكي الذي كانت ليبيا ضحية له، وأراد ميتران استعادة النفوذ الأنجلو ساكسوني المفقود على هذا البلد، بموازاة تقليل نطاق التأثير الليبي على الحديقة الخلفية الفرنسية.
علاوة على ذلك، لعب رئيس مالي دورًا كبيرًا في هذا التقارب، حيث أجرى 54 رحلة بين باماكو وطرابلس، رغم الحظر، لنقل الرسائل من رئيس إلى آخر. ولم يتحدث قط عن هذه الرحلات العديدة. وقرر الرئيس الفرنسي والزعيم الليبي، في عام 1990، إسقاط الرئيس موسى تراوري. وتعرض الجيش المالي لسوء معاملة حقيقية من قبل المتمردين، دون أن يهزم، إلى درجة الانقلاب على السلطات المالية.
لهذا تم اللجوء إلى خيانة المتعاونين المقربين مع الرئيس موسى تراوري لإسقاط النظام. إنها أيضًا حلقة في تاريخ مالي، التي كان لها اثر قوي علي.
لا شيء يمكن أن يبرر حقًا خيانة المتعاونين المقربين من الرئيس موسى تراوري، لأنهم كانوا في قمة هرم السلطة التي استفادوا من كل مزاياها من خلال الثقة التي تمتعوا بها.
وفي هذا الإطار، كنت بدوري قد تلقيت عرضا، لكنني رفضت ذلك دون السعي لجني أي فائدة أو دعاية ما.
ومع ذلك، فإن هذه الأحداث تقودني إلى إصدار حكم صارم للغاية في حق الإنتلجنسيا المالية، خاصةً عندما أدرك العالم كله أن ثورة 91 قد ولدت كل الفساد الذي هو أصل الفوضى الحالية.
في عام 91، وبمجرد انتهاء المناورة، حتى بعد التوقيع على معاهدة السلام، استؤنفت عادات القمع القديمة، والابتزاز، والنهب، في حق السكان الطوارق والسكان، دون أي سبب وبكثير من الاعتداد.
خلال عهد الجمهورية الأولى، حدث كل شيء بعيدًا عن الأنظار، هذه المرة فغن كل شيء يقع أمام أعين الصحفيين والدبلوماسيين وغيرهم من السكان المدنيين، كما كان الأمر أيام الحلبات الرومانية. مما يوحي بأن العراب الكبير منح بركته العظيمة لكل هذا.
ولتأكيد هذا الزعم، لم نر كثيرا الدبلوماسيين أو المنظمات غير الحكومية أو الصحافيين يعبرون عن مواقفهم بشأن هذه الأحداث الخطيرة.
وكما هو باد للعيان، فقد تم استغلال التمرد كفيروس مُلقح منذ الستينيات، ولم يتم علاجه مطلقًا، ويمكن تنشيطه في أي وقت. وكان السيناريو مطابقًا بالنسبة لانتفاضة 2011.

* هل يمكنكم اقتراح حلول لهذه المشكلة المؤلمة المستمرة منذ 1962؟

كل تمرد منذ 90 ، نتج عنه اتفاق لم تطبقه حكومات مالي أبدًا. آخرها يعود إلى عام 2015 ، الذي بقي دون أي تقدم ملموس، بسبب خطأ الطرف الحكومي.
الإمبراطوريات التي يشير إليها السياسيون الماليون لا تعرف أنظمة الحكم شديدة المركزية التي أدخلتها فرنسا.
نصحت فرنسا السياسيين الأفارقة، كما هو الشأن بالنسبة لسياستها الاستيعابية، بتقليد نظامها السياسي. لقد نسوا أن لأفريقيا مؤسساتها السياسية الخاصة قبل الاستعمار وأن الأفارقة مختلفون عن الفرنسيين.
إذا اطلع السياسيون الماليون على تاريخهم، فإنهم سيدركون أن الممالك والإمبراطوريات كانت لامركزية إلى حد كبير. وحتى نموذجهم الفرنسي اليوم، أصبح ذا طابع جهوي متقدم.
نموذج الحكم الحالي في مالي غير ديمقراطي ويندد به جميع السكان. لهذا فإن الإصلاحات التي طالب بها «الازواديون» يجب أن تمتد لتشمل كل البلد.
وبعيدًا عن الإصلاحات السياسية التي تتماشى مع العصر، فإنه من الضروري تسوية النزاعات المتعلقة بجرائم السلب المتعددة والاضطهاد والإقصاء، التي كان السكان الطوارق والعرب ضحايا لها منذ الاستقلال.
من غرائب الأمور، أنه لم يتم تقديم أي مرتكب لجرائم القتل أو باقي الجرائم الأخرى إلى العدالة خلال 60 عامًا، وهو ما يؤكد الفرضية التي طرحتها الجمهورية الأولى، والتي مفادها ان معاقبة خطأ ارتكبه شخص أسود يعني إنصاف للرجل الأبيض.
استمرار هذا التمييز لا يزال واضحا، كما هو الشأن داخل هيئة العدالة والحقيقة والمصالحة حيث نستمع للضحايا، ولا نرى الجلادين أبدًا.

* ما الذي يفسر وفاة واختفاء الموريتانيين في مالي؟

منذ قيام الجمهورية الأولى، تبنت مختلف الحكومات المالية، باستثناء الاتحاد الديمقراطي للشعب المالي/ موسى تراوري، سياسة التمييز في حق السكان البيض الطوارق والعرب.
جميع الجرائم التي ارتكبت بحق هؤلاء السكان لم يتم أبدا معاقبة مرتكبيها، الاغتيالات والسلب والنبذ، وما إلى ذلك. خلال 60 عامًا من الإفلات من العقاب، أصبح من الشائع ارتكاب مذابح في حق «الهنود الحمر» في مالي مع الإفلات التام من العقاب.
في عام 2012 ، تعرض الطوارق والعرب للذبح، ونُهبت ممتلكاتهم، تحت الأنظار اللامبالية للسلطات المالية في جميع المدن. وانتشرت حول العالم صور لمشاهد النهب التي طالت صيدلية «علامة»، للدكتور المهدي في «كاتي».
ومن المعروف أن الجيش المالي خلال حملاته لم يرحم قط المدنيين البيض. إنه لا يفرق بين الطوارق والعرب والماليين والموريتانيين.
المدنيون الموريتانيون الذين أعدمهم الجيش المالي مؤخرًا ليسوا أول من كان ذنبهم التشبه بالأزواديين. وهذا هو السبب في أنهم أعدموا دون تردد.
لكن في هذه القضية المؤسفة، التي استمرت لأكثر من 60 عامًا ، فإن الجناة الحقيقيون هم الحكام الذين أصدروا الأوامر، وظلوا قابعين وراء الإنكار التام.
أتمنى أن يُلهم سرد الأحداث هذا، القوى السياسية والقادة والرأي العام للانخراط بوضوح في التسوية النهائية لمشكلة التمردات في مالي.

مصدر الحوار:
https://fr.alakhbar.info/16379-0-Combattre-le-terrorisme-au-Mali-Un-ancien-ministre-demande-la-recuperation-des-fonds-detournes-par-les-Chefs-militaires.html

LA FONDATION HIBA ET LA FONDATION FRIEDRICH NAUMANN POUR LA LIBERTÉ ORGANISE LA TROISIÈME ÉDITION DE BAYT AL FENN

La Fondation HIBA et la Fondation Friedrich Naumann pour la Liberté ont organisé le vernissage de la résidence artistique Bayt Al Fenn, ce premier novembre 2023 à 18h00, à la Bibliothèque Nationale du Royaume du Maroc, à Rabat.

A la table ronde, intitulée « Vision de l'artiste sur l'enfance levier du citoyen futur » ont pris la parole les artistes sélectionnés et leurs formateurs.

Bayt Al Fenn est une résidence de création artistique, toutes disciplines confondues : un laboratoire d'inventivité à thèmes ainsi qu'un véritable lieu d'expérimentation et de création. Et pour cette année, elles ont choisi la thématique « 3layach 39elti : Enfance l'enfance sur l'adulte. Chacun et chacune a eu la liberté de partager avec le public, une histoire, et un ADN, dont le résultat de la convergence de leurs œuvres répondra à la question : 3layach 39elti ?

Ce vernissage a compté avec les œuvres d'un collectif de jeunes artistes, à savoir, Mohammed Roshdi, Mouad Ladraa, El Mehdi Ettalabi, Meriem Mihammou, Bahija Sajid, Boutaina Touffahi, Kawtar Waddi, Badr Lachhab, Manal Achaoui, Oumaima El-Gamraoui et Anas Guermouj.

Rappelons que la Résidence Artistique Bayt Al Fenn a été créée par la Fondation Friedrich Naumann pour la liberté (FFN) – Maroc, et lancée en partenariat avec la Fondation HIBA. Bayt Al Fenn se veut une résidence de création artistique, toutes disciplines confondues, un laboratoire d'inventivité à thèmes et un véritable lieu d'expérimentation et de création. Un projet offrant aux artistes un accompagnement de leurs projets, de la création à la diffusion au public.

Ainsi, l'activité de Bayt Al Fenn s'articule autour de 3 grandes orientations stratégiques :

1)– Pluridisciplinarité artistique : Bayt Al Fenn accueille tous les arts, avec des espaces dédiés et équipés en conséquence pour les arts visuels, le spectacle vivant et la musique, dans toutes ses déclinaisons, ainsi que des espaces favorisant l'interdisciplinarité, dans une démarche active de décloisonnement des pratiques.

2)– Une « pépinière artistique » : Incubateur de projets culturels et artistiques, Bayt Al Fenn permet d'accompagner les porteurs de projets artistiques avec un engagement de toute l'équipe, en faveur de la création, la diffusion, la sensibilisation et la formation, et avec la volonté de créer des espaces d'échange et de convivialité favorisant la mutualisation des idées et leurs réalisations.

3)– Le soutien de Bayt Al Fenn se traduit par des apports en nature et en industrie (pouvant inclure la prise en charge directe de certaines prestations nécessaires à la production). La résidence se conclut par une rencontre entre le public et l'œuvre (concert, spectacle ou exposition) dans sa forme finale ou intermédiaire. Elle s'inscrit dans une démarche au-delà des murs de Bayt Al Fenn, les projets artistiques réalisés étant recommandés au réseau des acteurs de la diffusion artistique (salles, festivals…) avec pour objectif principal : que l'œuvre créée à Bayt Al Fenn puisse être exploitée le mieux possible et rencontrer le plus large public.

Marocaine ».

Dans ce cadre de la résidence Bayt Al Fenn 2023, chaque artiste a pu à travers son art exprimer l'influence de

BANK OF AFRICA S'ALLIE À CHINA EXIM BANK

BANK OF AFRICA a signé le 13 octobre un mémorandum de coopération avec EXIM BANK CHINA, lors des Assemblées annuelles 2023 du Groupe de la Banque Mondiale et du Fonds monétaire International –FMI– tenu à Marrakech du 9 au 15 octobre. L'accord prévoit l'accompagnement conjoint des projets en Afrique et en Chine

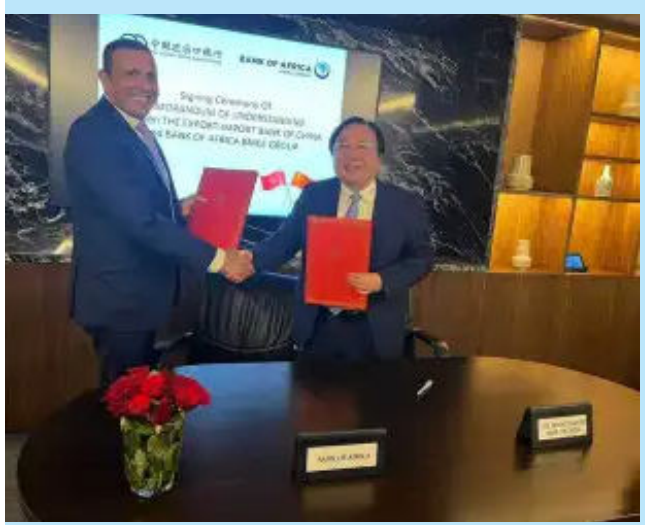

à travers des solutions de financement et de garantie.

Conclu lors de l'événement organisé par la Banque Mondiale et le FMI, ce partenariat, signé par M. Khalid Nasr, Directeur Général exécutif de BANK OF AFRICA et M. Zhang Wencai, Vice-Président de EXIM BANK CHINA, intervient dans le cadre de la promotion de la coopération entre la Chine et le Maroc et entre les entreprises des deux pays dans les domaines de l'économie, du commerce et de l'investissement.

A travers ce partenariat, les parties visent à joindre leurs efforts pour le soutien de projets dans le trade, l'énergie et l 'infrastructure en Chine et en Afrique à travers la proposition de solutions de trade finance, co– financement et garantie ainsi que l'échange d'informations économiques, financières, juridiques et commerciales pertinentes. Les deux groupes conviennent également d'explorer ensemble les possibilités de promouvoir le financement en RMB.

Les Assemblées annuelles des Conseils des gouverneurs du Groupe de la Banque mondiale et du FMI sont l'occasion de réunir des acteurs d'horizons : divers dirigeants du secteur public (banques centrales, ministères des finances et du développement, parlementaires) et du secteur privé, représentants d'organisations de la société civile, experts issus des milieux universitaires, autour des grands dossiers mondiaux.

L'ONG Imouhagh International dénonce l'attaque à Kidal

L'organisation Imouhagh International exprime sa vive préoccupation et sa colère à la suite des événements tragiques survenus dans la Ville de Kidal et appelle à épargner la vie des populations civiles.

Le mardi 7 novembre 2023 aux environs de 09h00, la ville de Kidal, située dans la région de l'Azawad au Nord du Mali, a été le théâtre d'attaques meurtrières, provoquant la perte de nombreuses vies innocentes. Des drones de fabrication turque, mis à disposition des forces militaires maliennes et de leurs supplétifs de Wagner, ont ciblé à la fois des civils innocents, dont des enfants, devant une école, ainsi que des notables dans la ville. Les résultats de ces attaques terroristes ont été très meurtriers, faisant quinze morts (15), dont huit (8) enfants, et six (6) notables, ainsi que trente-deux (32) blessés, dont vingt-et-un (21) enfants nécessitant des soins médicaux d'urgence.

L'organisation Imouhagh International condamne avec la plus grande fermeté ces actes inhumains et inqualifiables, qui s'apparentent à une épuration ethnique. Elle exhorte vivement les parties en conflit à rechercher des solutions pacifiques et à protéger les droits fondamentaux de tous les habitants de la région. Nous encourageons toutes les parties impliquées à œuvrer en faveur d'un dialogue constructif en faveur des populations. Les actes de violence contre les civils innocents, quelle que soit leur origine, ne font qu'aggraver les souffrances du peuple du Sahel et du Sahara et de compliquer le retour de la paix dans la sous-Région.

Imouhagh International s'inquiète de l'utilisation abusive de technologies de guerre modernes, telles que les drones, dans des zones habitées, car cela augmente gravement les pertes civiles. Nous appelons toutes les parties à respecter les normes humanitaires internationales et à éviter tout acte qui pourrait mettre en danger les populations innocentes.

Responsabilité de Baykar et de la Turquie :

Par ailleurs, nous lançons un appel pressant à la société turque Baykar, fabricant des drones TB2 utilisés lors de ces attaques, à examiner attentivement l'utilisation de ses produits entre les mains des putschistes du Sahel et à prendre des mesures responsables et urgentes pour éviter qu'ils ne soient détournés à des fins destructrices et génocidaires. La Turquie, en tant que nation, porte également une forte responsabilité de ses technologies qui sont mal utilisées qui ne contribuent pas à des massacres contre les populations civiles dans la région de l'Azawad (Nord du Mali) par les putschistes de Bamako et la société de Wagner présente aux cotés des militaires maliens.

Nous insistons auprès de la Turquie à reconsidérer sa politique de vente de drones à des régimes ou groupes qui les utilisent pour organiser des massacres des populations civiles innocentes.

Les sociétés technologiques et les gouvernements du monde entier doivent prévenir l'utilisation de technologies militaires contre les populations civiles et de les interdire que cette technologie soit entre les mains des pouvoirs de dictature.

L'organisation Imouhagh International continuera à suivre de près l'évolution de la situation à Kidal et à travailler en faveur de la résolution pacifique des conflits, de la protection des droits de l'homme et de la promotion de la justice pour tous les habitants du Sahel et du Sahara. Notre engagement envers la paix et la stabilité dans la région reste inébranlable.

Nous exprimons nos condoléances les plus sincères aux familles des victimes de ces actes ignobles contre les civils dans la ville de Kidal , et nous souhaitons un prompt rétablissement aux blessés. Imouhagh International est engagé dans la protection des innocents et en faveur de la paix, de la stabilité et des droits humains dans la région.

Mano AG ASSONI
Président de l'organisation Imouhagh International

CADRE STRATÉGIQUE PERMANENT POUR LA PAIX LA SECURITE ET LE DEVELOPPEMENT (CSP-PSD)

Ce Mardi 7 Novembre 2023, des frappes simultanées des drones de fabrication Turque mis à la disposition des terroristes de l'armée malienne ont ciblé un regroupement d'enfants devant l'école près du camp abandonné par la Minusma à kidal. Parallèlement, d'autres frappes ont visé une réunion des notables dans la ville.

Ces frappes, lâches, indistinctes et inhumaine, œuvre d'une junte terroriste et sanguinaire, ont fait le bilan suivant :

Quatorze (14)martyrs dont huit (8) enfants et six(6) notables;

30 blessés dont 21 enfants pris en charge.

Le CSP-PSD condamne avec énergie ces pratiques terroristes et lâches de la junte terroriste qui ne feront que renforcer sa détermination à s'imposer en tant que peuple sur ses terres ancestrales.

Le CSP-PSD dénonce et interpelle tous les Etats, qui soutiennent la junte terroriste du Mali dans son aventure des massacres documentés des civils en leur offrant des moyens humains (mercenaires de wagner)et des technologies modernes(drones Turcs) visant une epuration ethnique ciblée.

Le CSP-PSD demande aux autorités Turques de revoir leur politique de vente des drones à la junte terroriste au pouvoir au mali et au groupe de mercenaires Russe wagner, au risque d'être la caution morale des massacres des civils musulmans devant l'histoire .

Le CSP-PSD présente ses condoléances les plus émues aux familles des martyrs lâchement endeuillées par une junte terroriste et souhaite prompt rétablissement aux blessés.

Le CSP-PSD, appelle l'ensemble du peuple de l'Azawad à une mobilisation générale sur tous les fronts pour se débarrasser definitivement du terrorisme instutionnalisé sur notre territoire.

Kidal,le 7 Novembre 2023
Pour le CSP-PSD
Le Porte Parole
Mohamed Elmaouloud Ramadane

Mali: exactions barbares contre des civils en Azawad

Depuis quelques semaines, les forces armées maliennes (FAMA) et les mercenaires de la milice russe Wagner ont multiplié les exactions contre les populations civiles de l'Azawad. Une série d'exécutions extra-judiciaires ont été rapportées. Ces actes ignobles sur de paisibles populations viennent une fois de plus, illustrer l'attitude criminelle des autorités de Bamako concernant certaines communautés.

Parmi les derniers massacres, celui de la localité d'Ersan (Gao) ce 5 octobre 2023, revêt un caractère particulièrement atroce. Une quinzaine de personnes ont été décapitées par l'armée malienne et la milice russe Wagner, qui ont ensuite posé les têtes sur les corps avant de les piéger pour faire encore plus de victimes. Les images insoutenables de ces exécutions ont fait le tour des réseaux sociaux et des médias dans l'indifférence générale des défenseurs des droits humains et des organisations internationales.

L'impunité dont jouissent les autorités maliennes depuis des décennies, en dépit de leur responsabilité documentée dans de multiples massacres de civils contre certaines communautés, constitue une injustice notoire qui interpelle la Communauté Internationale dans ses responsabilités envers des populations particulièrement visées par une constante répression.

L'Organisation de la Diaspora Touarègue en Europe (ODTE /TANAT) appelle la Communauté Internationale à rappeler à la junte malienne ses responsabilités envers tous les citoyens et son devoir de les protéger. Les membres de la junte au pouvoir à Bamako seront tenus responsables de ces massacres et devront individuellement en répondre devant les juridictions internationales compétentes.

L'ODTE interpelle également le gouvernement algérien afin qu'il assume ses responsabilités de puissance régionale qui parraine depuis une trentaine d'années les pourparlers entre l'Azawad et le Mali. En tant que chef de file de la médiation internationale dans ce conflit, l'Algérie ne devrait pas tolérer que l'armée régulière malienne, secondée par une milice étrangère, massacre des civils en raison de leur seule appartenance à une communauté particulière.

La création récente de l'AES (Alliance des États du Sahel) entre le Burkina Faso, le Mali et le Niger pourrait conduire à un embrasement général du Sahel central si elle devait ouvrir la voie à une implication des forces armées du Niger et du Burkina Faso dans le conflit politique interne entre le Mali et l'Azawad. Elle pourrait en outre susciter l'intervention d'autres acteurs non étatiques susceptibles de se sentir concernés par cette nouvelle configuration conflictuelle.

L'ODTE appelle les organisations de défense des droits de l'Homme à intervenir auprès des Instances internationales afin que cette barbarie cesse et ne demeure pas impunie.

L'ODTE interpelle les légitimités traditionnelles et les autres autorités morales du Sahel à assurer leur rôle de médiation et d'apaisement afin d'alléger les souffrances des populations.

L'ODTE appelle l'Union Africaine, l'Union Européenne et les Nations Unies à sortir de leur mutisme et leur indifférence au sort des populations de l'Azawad vouées aux gémonies par l'Etat malien, incarné aujourd'hui par junte au pouvoir.

Pour le Bureau de l'Organisation de la Diaspora Touarègue en Europe (ODTE)/ TANAT

Le président – Abdoulahi ATTAYOUB

ⵙⵎ ⵜⵣⵇⵎⵅⵎⵏ ⵏ ⵜⵣⵡⵉⵢⴰ ⵏ ⵜⵎⴰⵄⴰ ⴷ ⵖⵙⵎⵏⴰⵅ ⴰⵅⵡⴷⴰⵏ ⵏ

ⵎⵜⵜⵉⴰⵓⵜⴰⵢ ⵖⵎⴰⵙ ⵏ ⵖⵍⵅⴰⵡ ⴰⵡⵎⵙⵙ ⵙⵇⴰⵙⵙⵎ ⵡⵅⴰⵓⵉⵎ ⴰⴷ ⵎⵅ "ⴰⵓⵙⵎⵅ ⴰⴷⵡⵙⵏ ⵏ ⵖⵙⵅⵓⵙ 2023" ⵅ ⵖⵙⵀⵙⴰ ⵏ ⵄⵄⴰⵙⵎⵎⴰ ⵏ ⵅⵙⴰⵡⵉⵙ ⵏ ⵜⵙⵖⵡⵉⵜ ⵏⵏ ⵜⵎⴰⵄⴰ 42, ⴷ ⵖⵙⵀⵙⴰ ⵏ ⵄⵄⴰⵙⵎⵎⴰ ⵎ ⵖⴷⵡⵙⵏ ⵙⵎⴰ ⵎⵙⵙⵓⵍ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ 01 ⵏⵖⵓⵏⵙⵎ ⴷ ⵙⴰⴷ ⵎⵢⵎⵎⵙ ⵜⵎⵣⵣ ⵏ 12 ⵏ ⵓⴰⵙⵙ, ⵙⴰⴷ ⵜⵣⵇ ⵜⵙⵖⵡⵉⵜ ⵜⴰⴷⴰⵓⵜ ⵏ 108 ⵏ ⵖⵓⵏⵅ, ⵙⴰⴷ ⵜⵏ ⵎⵙⵎⵍⴰⵢⴰ 2033 ⵏ ⵖⵄⵣⵇⴰⵅ ⴷ ⵖⵏⵀⵙⴰⵙ ⴷⴷⵖ ⵜⵄⵙⵙⵓⵔ: " ⴰⴷ ⵏⵙⴰⵓⵏ ⵎⴷⵡⵙⵏ .

ⵎⵜⵜⵉⴰⵓⵜⴰⵢ ⵙⵇⴰⵙⵙⵎ ⵡⵅⴰⵓⵉⵎ ⵙ ⵖⵙⵎⵏⴰⵙ ⵙ ⵜⴷⴰⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ ⵏⵏ ⵎⵢⵎⵎⵙ ⵅ ⵖⵙⵎⵏⴰⵙ ⵅ ⵎⵙⵎⵍⴰⵢⴰ ⵏ ⵖⵙⵀⵙⴰ ⵏ ⵅⵙⴰⵡⵉⵙ ⵏ ⵜⵙⵖⵡⵉ

ɛXIo⊙oI I +ɛ++⊙ ɛƐii ɣ ИƐʏ⊙Ɵ Λ⊙ ⊙⊙Ɛ⊙⊙oI +⊙Ɛ⊙ɣ+ ɣ +I+⊙ƐI IIoI ⋇ИƵIƵI

ⵣⵓ ⵓⵔ ⵉⵏⴰⵎ I ⵄⵓⵜ ⵜⵓⵔⵉⵖⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⵏ ⵜⵣⵔⵉⴼⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ

www.amadalmazigh.press.ma
Amadalpresse
ACTUALITÉS
NUMERO 274 - NOVEMBRE 2023
4
ⵉⵎⵔⵙ 274 - ⵍⵓⵍⵢⵣ 2973

ⵣⵓⵏⴰⵏ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⵜⵜⵓⵏ ⵓ ⵖⵓⵔⵖⵔ ⵏⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⵏⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ « ⵖⵓ ⵜⵎⵣⵔⵜ ⵏⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⵙⵏⵉ ⵜⴰⵣⵔⵓⵖⵓⵔⵉⵣⵜ ⵙⵏⵉ »

ⵜⵓⵏⵙⵏⴰ ⵜⵓⵎⵔⵉⵜ ⵜⵙⵏⵜⵓⵜ ⵏ ⵣⵓⵏⴰⵏ ⴰ ⵜⵓⵏⵙⵏⴰ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⵜⵜⵓⵏ ⵏⵜⵎⵣⵡⵔⵜ ⵙⵏⵉ

ⵜⴰⵙⵙⴰⵡⵍⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵣⵔⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵙ ⵜⵎⵓⵔⴰⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ

ⵜⵣⵎⵔⵜ ⴰⵙ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⴰⵣⵏⵉⴽⴰ ⵜⵙⴰⵜⵜⴰ ⵡⵜⵜⴰ ⵙ ⵜⵎⵓⵔⴰⵡⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⵎⵣⵔⵉⵖⵜ

MALI-AZAWAD: LES LIMITES DE L'OPTION MILITAIRE

Abdoulah ATTAYOUB

Le conflit qui oppose depuis plus de soixante ans le Mali à l'Azawad connait une fois de plus un regain de tension dont l'issue parait imprévisible. Ces huit dernières années, les deux parties signataires des accords d'Alger, Etat malien et CSP-PSD (cadre stratégique permanent pour la paix, la sécurité et le développement), ne sont parvenues ni à créer les conditions d'une paix durable, ni à éloigner la logique militaire. Tout au contraire, l'Etat malien, conforté par l'indifférence, voire la complicité coupable de la Communauté internationale, n'a montré aucune volonté d'application de ces accords et n'a eu de cesse de les saborder. Cette période semble plutôt lui avoir servi à préparer une énième confrontation armée. Dans cette nouvelle guerre, le pouvoir malien a décidé de faire appel à des mercenaires étrangers pour combattre des citoyens « maliens » et éloigner de facto tout esprit d'unité nationale en internationalisant ainsi le conflit qui l'oppose à l'Azawad. Les Accords d'Alger ne devraient pourtant pas connaître le même sort que le Pacte national des années 1990, dont l'application aurait sans doute pu éviter les évolutions actuelles.

Quelle que soit l'issue de l'offensive actuelle de l'armée malienne, encadrée par des mercenaires de la milice russe Wagner, contre les Mouvements de l'Azawad, il apparait illusoire d'espérer imposer durablement la paix par la force dans ce conflit. La montée en puissance tant clamée de son armée et les fameux vecteurs aériens n'ont manifestement qu'un impact limité sur la réalité militaire de terrain. La combativité des jeunes de l'Azawad semble encore au rendez-vous et le temps dira où cette nouvelle aventure amènera l'armée malienne qui a été hasardeusement jetée dans cette aventure par la junte au pouvoir à Bamako.

Ces combattants de l'Azawad, comme leurs pères des années 90, s'honorent dans ce conflit en refusant de céder aux amalgames vers lesquels les autorités maliennes ont toujours cherché à les pousser. Les observateurs s'accordent à reconnaître leur sens de l'honneur et du respect des règles élémentaires de la guerre qui consistent à épargner les populations civiles et même l'ennemi quand il est désarmé.

La gesticulation de quelques individus en mal de reconnaissance qui instrumentalisent les appartenances tribales pour diviser les populations de l'Azawad semble à contre-courant de l'Histoire et annihile leur capacité à jouer réellement le rôle auquel ils prétendent. Certains prétendus leaders communautaires de l'Azawad qui ne rompent leur silence que pour dénigrer ceux de leurs frères qui se sacrifient pour la dignité ne contribuent pas à la construction d'un vivre ensemble juste et pérenne. La décence et le respect pour les milliers des leurs tués par l'Etat malien auraient commandé qu'ils se mettent à l'écart et qu'ils laissent œuvrer ceux qui essaient de ramener Bamako à la raison en rappelant que l'unité du Mali ne pourra se faire que dans le respect de la diversité des communautés qui composent son peuple. La mise en avant de personnes retournées contre leurs communautés, et qui de ce fait ont perdu toute crédibilité, ne résoudra rien au problème de fond.

Quant à combattre les groupes extrémistes violents, il revient à l'armée dite nationale de s'en charger. Le faire à sa place signifierait pour les Mouvements de l'Azawad d'en devenir des milices et des mercenaires sans convictions politiques et au service d'agendas étrangers à leurs aspirations initiales. Tant que les autorités maliennes refuseront la mise en place d'une armée reconstituée reflétant la composition ethnoculturelle du pays, il serait suicidaire d'envoyer des combattants mourir pour un Mali encore mal défini. Seule la légitime défense ponctuelle et indifférenciée quant à la nature de l'agresseur peut se comprendre dans le contexte actuel.

La junte au pouvoir semble avoir une étrange attitude envers certains groupes « terroristes » qu'elle ne combat que rarement. Curieusement, son effort de guerre, par son caractère sélectif, laisse transparaitre ses véritables objectifs qui visent davantage les groupes les moins violents envers certaines populations civiles. Loin de sécuriser ces populations, l'armée malienne et ses supplétifs étrangers multiplient les exactions barbares à leur encontre sans que cela n'émeuve la Communauté internationale. Le moment venu, l'Etat malien ainsi que les commanditaires et les auteurs de ces exactions devront en répondre devant les juridictions internationales.

Les Accords d'Alger demeurent bien le seul cadre, certes minimaliste, susceptible de bâtir une architecture étatique inclusive au service des populations dans le respect de leurs spécificités et de leur droit à une paix juste qui tienne compte des réalités socioculturelles. Un abandon effectif et définitif des accords d'Alger pourrait convaincre davantage les membres les plus réticents de la communauté internationale que le retour au statuquo ante n'est pas tenable et que seule une organisation fédérale de l'Etat malien pourrait garantir la stabilité, éloigner la perspective d'une partition du pays et mettre un terme à ce conflit qui dure depuis la naissance du Mali actuel.

Le populisme s'appuyant sur les slogans creux du néo panafricanisme ne suffira pas à refonder l'Etat et à le mettre au service de tous. La souveraineté d'un pays ne peut se bâtir contre des communautés nationales qui n'aspirent qu'à être reconnues dans leurs droits les plus élémentaires.

❊ Consultant & Président de l'Organisation de la Diaspora Touarègue en Europe(ODTE)

AZAWAD – :WAGNER UN TOURNANT RISQUÉ POUR LA STABILITÉ AU SAHEL

Le 14 novembre 2023, les Mouvements politico militaires de l'Azawad ont annoncé leur retrait de Kidal afin de minimiser les pertes et de se repositionner autour de la ville. En effet, depuis quelques mois les autorités de Bamako ont décidé de relancer les affrontements militaires avec l'Azawad en faisant appel à des mercenaires du groupe russe Wagner et aux autres pays de la nouvelle alliance des États du Sahel (Niger, Burkina). Le conflit prend ainsi une dimension internationale qui risque d'éloigner davantage toute solution politique, pourtant privilégiée par la signature d'un accord de paix en 2015 sous l'égide de l'Algérie comme chef de file de la médiation internationale.

Huit après, la junte a donc choisi l'option militaire, menée essentiellement par une armée de mercenaires étrangers dotée de matériels inédits dans ce conflit. Il serait par conséquent difficile pour le Mali de se prévaloir aujourd'hui d'une quelconque victoire dans ces condition.

En 2014, l'armée malienne avait subi une humiliation sans précédent dans cette même localité de Kidal à la suite d'une bataille qui avait vu l'engagement de plus de deux mille soldats.

Traumatisée par cette défaite, l'armée n'a pu revenir à Kidal que dans les bagages d'un groupe de mercenaires étrangers.

L'actuel épisode de Kidal vient conforter ceux qui pensent que la solution de la question de l'Azawad ne pourra être que l'indépendance totale de ce territoire. La détermination du peuple de l'Azawad finira par venir à bout des réticences de la communauté internationale qui bloque depuis des décennies l'accès de ce peuple à l'autodétermination, pourtant brandie ailleurs au nom du droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, principe inscrit dans la Charte des Nations unies et considéré comme un des piliers essentiels du droit international.

Les combattants de l'Azawad qui ont fait le choix de la dignité et de l'avenir laisseront sur le trottoir de l'Histoire les quelques faibles esprits instrumentalisés dans une collaboration active avec les ennemis de leur peuple. L'histoire leur réservera sans aucun doute le sort qui est généralement celui des insignifiants et des traitres aux nobles causes.

D'autre part, se profile à l'horizon le risque d'une extension de ce conflit aux autres pays de l'AES (Alliance des Etats du Sahel) qui affichent ouvertement leur soutien à la junte malienne dans cette aventure de Kidal. Le Niger tout particulièrement ne tirerait aucun profit à s'engager dans ce conflit car cela risque de mettre à mal sa propre cohésion nationale. Personne n'est dupe des ressorts inavouables sous-tendus par ce soutien. La sagesse et la responsabilité auraient commandé de tenir compte des réalités sous-régionales et du fait que les équilibres communautaires soient encore à trouver. L'armée malienne n'est toujours pas une armée nationale. Elle demeure une armée au service d'une conception ethnocentrée du pays dont nombre de communautés sont encore largement exclues.

Loin de résoudre le problème de fond, cet épisode militaire à Kidal constitue un nouveau tournant de l'instabilité au Sahel. Chacun sait qu'à travers Kidal, c'est une communauté qui est visée et tout soutien à l'armée malienne non recomposée peut être par conséquent ressentie comme une agression à l'encontre d'une composante particulière de la population.

❊ Abdoulah ATTAYOUB

www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

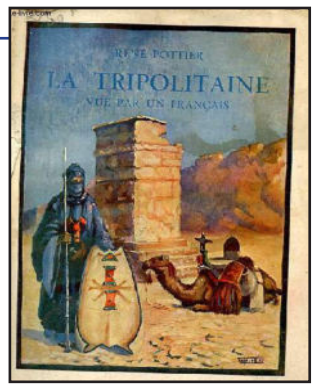

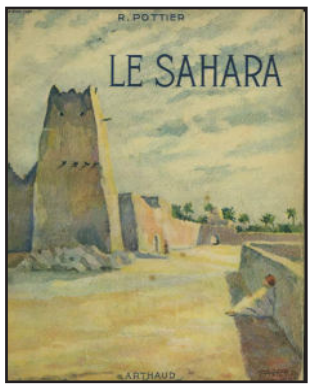

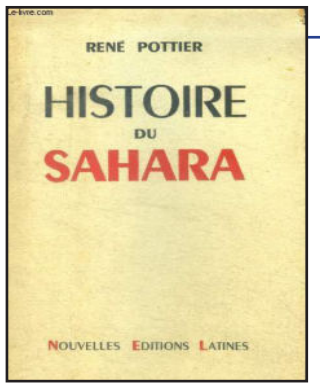

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 274/ NOVEMBRE 2023 - ⵍⵍⴰⵖⵓ 2973 - PRIX: 5 DH

LE MAROC CONTINUE SA DISCRIMINATION À L'ENCONTRE DE LA LANGUE DES AMAZIGHS MALGRÉ SA RECONNAISSANCE CONSTITUTIONNELLE

Rapport alternatif de l'Assemblée Mondiale Amazighe pour le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale (CERD) de l'ONU, concernant le 19ième à 21ième rapports périodiques de Comité pour l'élimination de la discrimination raciale (Genève, Novembre 2023), sous le thème :

« Malgré sa reconnaissance constitutionnelle, l'Etat marocain continue sa discrimination à l'encontre de la langue autochtone des Amazighs du Maroc ».

Introduction :

Lors de la soixante-dix-septième session de l'Examen des rapports présentés par les États parties, en l'occurrence le Maroc, conformément à l'article 9 de la Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale, qui avait eu lieu à Genève de 2 à 27 août 2010, le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale a publié le 13 septembre 2010 les observations finales.

Dans son paragraphe n°11, le CERD souligne : « Le Comité prend note des renseignements fournis par l'État partie sur les mesures prises en vue de promouvoir la langue et la culture amazighes, notamment leur enseignement, ainsi que sur le renforcement des capacités de l'Institut royal de la culture amazighe. Le Comité est cependant préoccupé par le fait que la langue amazighe n'est toujours pas reconnue comme langue officielle dans la Constitution de l'État partie, et que certains Amazighs continuent d'être victimes de discrimination raciale, notamment dans l'accès à l'emploi et aux services de santé, surtout lorsqu'ils ne s'expriment pas en arabe (art. 5).

Le Comité recommande à l'État partie d'intensifier ses efforts en vue de promouvoir la langue et la culture amazighes, notamment par leur enseignement, et de prendre les mesures nécessaires pour veiller à ce que les Amazighs ne soient victimes d'aucune forme de discrimination raciale, notamment dans l'accès à l'emploi et aux services de santé. Il encourage également l'État partie à envisager de faire inscrire la langue amazighe comme langue officielle dans sa Constitution, et à assurer également l'alphabétisation des Amazighs dans leur langue. Le Comité recommande enfin que l'État partie, dans le cadre de la Commission consultative de régionalisation, mette particulièrement l'accent sur le développement des régions habitées par les Amazighs. ».

Points positifs :

A propos de ces recommandations de CERD du 2010, la langue amazighe a connu de grands et palpables progrès au Royaume du Maroc, depuis le discours du chef de l'Etat, Sa Majesté Le Roi Mohamed VI, à Ajdir le 17 octobre 2001 et la création de l'Institut Royal de la Culture Amazighe (IRCAM) la même année.

La langue amazighe a compté avec l'approbation royale pour l'adoption de son alphabet Tifinagh pour son écriture, le 10 février 2003, et son intégration dans l'éducation nationale, même si elle était limitée juste à 300 écoles en 2003.

Cependant, le fait le plus marquant, et qui répond positivement à l'une des principales recommandation de CERD, c'est sa reconnaissance constitutionnelle au sein de la réforme de la loi suprême de l'Etat, le premier juillet 2011, et la promulgation, après un retard de huit ans, de la loi organique N° 26.16, concernant les étapes de l'activation du caractère officiel de l'amazigh et sur la manière de l'intégrer dans le domaine de l'éducation et des domaines prioritaires de la vie publique, adoptée par les deux chambres du parlement en 2019 (Dahir n° 1-19-121 du 12 moharrem 1441/12 septembre 2019).

Autres points positifs, la création de la télévision TAMAZIGHT-TV8 en mars 2010, le recrutement du ministère de la justice d'une soixantaine d'interprètes pour servir comme des intermédiaires linguistiques entre les justiciables amazighophones et les juges au sein de certains tribunaux et le recrutement d'une douzaine de personnes pour l'interprétariat des deux chambres du parlement.

Points négatifs :

Malgré le fait que la promotion compte avec la volonté et les directives royales, que Sa Majesté Le Roi Mohamed VI a réaffirmé, à l'occasion de la décision de reconnaissance du nouvel an amazigh, le 3 mai dernier, en affirmant que: « l'Amazighe en tant que composante essentielle de l'identité marocaine authentique riche par la pluralité de ses affluents et patrimoine commun à tous les Marocains sans exception », et malgré le fait que le dossier amazigh compte avec la volonté politique de l'actuel chef du gouvernement, M. Aziz Akhennouch, exprimée lors de son discours d'ouverture au parlement et de son programme gouvernemental où il insistait sur l'indispensable promotion de l'amazighité et de l'accompagner avec la dotation d'un budget conséquent, la langue autochtone des Amazighs du Maroc, pourtant officielle, continue, malheureusement, à être objet d'une « incompréhensible », « répétitif » et « intolérable » discrimination raciale de la part de plusieurs responsables et institutions gouvernementaux.

A leur tête, le ministère de l'Education Nationale, de Préscolaire et de la Santé qui l'a exclu complètement de l'éducation préscolaire, et qui bloque sa généralisation au primaire. Vingt ans depuis son introduction à l'école, la langue amazighe n'est même pas arrivé à couvrir 10% des élèves du cycle primaire (voir annexe 1).

Ce dernier ministère, à côté du ministère des Affaires Etrangères, de la Coopération et des Marocains résidant à l'étranger (MRE), de la Fondation Hassan II pour les MRE et le Conseil de la Communauté Marocaine à l'Etranger (CCME) ne veulent pas de tout inclure la langue amazighe de la grande majorité des communautés émigrées en Europe dans les programmes éducatifs offerts à la communauté marocaine résidente à l'étranger (annexe 2).

La banque nationale du pays, BANK AL-MAGHRIB et son président-wali Abdellatif JOUAHRI, s'obstinent à priver l'intégration de la langue amazighe au sein des données des pièces de monnaie et de billets nationales (annexe 3).

De même, le ministère des affaires religieuses et islamiques et l'Agence Nationale de Lutte contre l'Analphabétisme continuent à pratiquer la politique de discrimination totale à l'encontre de la langue Amazighe au sein des campagnes nationales d'alphabétisation des adultes (annexe 4).

Sans oublier le jeune ministre Mohamed Mehdi Bensaïd, ministre de la Communication, de la culture et de la jeunesse qui n'a pris aucune mesure contre la discrimination raciale à l'encontre de la presse amazighe (annexe 5). Et il ne fait rien pour appeler à l'ordre la société SOREAD-2M qui viole complètement l'article 14 de la loi organique qui stipule clairement que : « il est tenu compte du critère d'utilisation de la langue amazighe parmi ceux retenus pour la distribution des subventions publiques destinées aux productions audiovisuelles, y compris les films cinématographiques et téléfilms et les autres œuvres artistiques, ainsi qu'à la presse écrite et électronique ».

Par ailleurs, la majorité des départements gouvernementaux n'ont pas encore œuvré pour mettre pleinement en œuvre les exigences de l'article 28 de la loi organique précitée, qui stipule que la signalisation des différents moyens de transport assurant le service public ou appartenant à des services publics, devra être rédigée en langue amazighe, à côté de la langue arabe. Les véhicules et transports utilisés par les services publics, notamment ceux chargés de la sécurité nationale (Police), la Gendarmerie Royale, la protection civile, les forces auxiliaires, l'armée, les ambulances, ainsi que les avions, les trains et navires immatriculés au Maroc.

En définitive, notre principale recommandation c'est de demander aux différents ministères, départements gouvernementales et institutions nationales de Royaume du Maroc de respecter la volonté et les directives royales en ce qui concerne la promotion de l'amazighité, de respecter la Constitution, en l'occurrence son article 5 et d'appliquer sur le terrain le contenu des articles de la loi organique N° 26.16, concernant les étapes de l'activation du caractère officiel de la langue autochtone amazigh (annexe 6).

NOTES :

Annexe 1:
https://amamazigh.org/2023/09/generalisation-de-la-langue-amazighe-lassemblee-mondiale-amazighe-proteste-contre-la-politique-discriminatoire-du-ministre-chakib-benmoussa/

Annexe 2 :
https://amadalamazigh.press.ma/fr/journee-nationale-de-migrant-discrimination-persistante-a-lencontre-des-amazighs-de-la-communaute-marocaine-residente-a-letranger/

Annexe 3 :
https://amadalamazigh.press.ma/fr/lassemblee-mondiale-amazighe-interpelle-le-wali-de-bank-al-maghrib-sur-lexclusion-de-la-langue-amazighe/

Annexe 4 :
http://amamazigh.org/2023/11/les-amazighs-denoncent-la-discrimination-a-lencontre-de-la-langue-amazighe-dans-les-campagnes-dalphabetisation-des-adultes-au-maroc/

Annexe 5 :
https://amadalamazigh.press.ma/fr/lettre-ouverte-de-rachid-raha-au-ministre-de-la-communication-denoncant-la-discrimination-raciale-a-lencontre-de-la-presse-amazighe/

Annexe 6 :
https://adala.justice.gov.ma/reference/adala_v2/ar/3627b6a0-04cc-4758-8357-7ce4570d4b7f.pdf

الكاتب والباحث أبوبكر الأنصاري في حوار مع "العالم الأمازيغي" :

الجزائر من أشد أعداء حق تقرير المصير وكل وساطاتها تهدف لإجهاض الحلم الأزوادي

قال الكاتب والباحث أبوبكر عكرمة الأنصاري إن "الطوارق يقودون المقاومة الشعبية لشعوب الساحل والصحراء ضد إجرام روسيا و"مرتزقة فاغنر" وقوى الشر المعادية لتطلعات شعوب المنطقة"، مشيرا إلى أن "الطوارق هم الرقم الصعب في هذه المعادلة، لأنهم أصحاب الأرض".

وأضاف رئيس المؤتمر الوطني الأزوادي والعضو بالعديد من التجمعات والجمعيات والمنظمات الأمازيغية في لقاء مع "العالم الأمازيغي"، أن "بعض الحكومات تحاول الاستقواء بمرتزقة روس وشيشان ومن كل شذاذ الآفاق لمحاولة التخلص من سكان المنطقة من أجل الاستيلاء على الثروات الطبيعية" وفق تعبيره.

واعتبر الأنصاري مؤسس حزب المؤتمر الوطني الأزوادي عام 2006، أن "روسيا تحاول جعل منطقة الساحل ساحة لتصفية حساباتها مع الدول الغربية الداعمة لأوكرانيا"، كما اعتبر المسؤول السابق على الشباب في الجبهة الشعبية للتحرير والإعلامي في الجبهة الموحدة لتحرير أزواد "الجزائر من أشد أعداء حق تقرير المصير وكل وساطاتها تهدف لإجهاض الحلم الأزوادي".

* حاوره/ منتصر إثري

*** ما موقع الأمازيغ الطوارق من التغيرات الجارية في منطقة الساحل والصحراء؟**

** كما تعرف فإن الطوارق مكون أساسي من مكونات شعوب منطقة الساحل والمغرب الكبير، وقد دخل الاستعمار إلى المنطقة ووجدهم حكام وسلاطين في الصحراء الكبرى، كافحوه وتصدوا له وقدموا قوافل من الشهداء وبعد تمكنه، قام بقهرهم وحاربهم ثقافيا وسياسيا، وقبل رحيله (الاستعمار) قسم المنطقة إلى عدة دول وحرمهم من إنشاء وطن كما فعل بالأكراد في المشرق العربي.

ومنذ عام 1963 والثورة قائمة وهي عبارة عن جولات، الأولى انتهت بتسليم القادة لإنجاح وساطة موديبو كيتا بين الجزائر والمغرب في حرب الرمال، ثم جاءت في عام 1990 الجولة الثانية وانتهت باتفاق السلام المعروف بالميثاق الوطني 1992، وفي عام 2006 اندلعت جولة ثالثة انتهت باتفاق برعاية جزائرية، ثم جاءت الجولة الرابعة 2012 وانتهت باتفاق الجزائر عام 2015، والآن نحن بصدد جولة خامسة.

الطوارق رقم صعب في هذه المعادلة، فهم أصحاب الأرض، يقودون المقاومة الشعبية لشعوب الساحل والصحراء ضد إجرام روسيا و"مرتزقة فاغنر" وقوى الشر المعادية لتطلعات شعوب المنطقة، رغم محاولة بعض الحكومات الاستقواء بمرتزقة روس وشيشان ومن كل شذاذ الآفاق لمحاولة التخلص منهم من أجل الاستيلاء على الثروات الطبيعية.

*** هناك قتل واغتيالات للأطفال والشيوخ الطوارق في أزواد من طرف طائرات الجيش المالي يقابله صمت دولي وإقليمي مطبق، بماذا تفسرون ذلك؟**

**العالم اليوم تحركه المصالح الذاتية، إذ لعبت مالي أوراق محاربة الإرهاب ووزعت صفقات وامتيازات التنقيب عن الثروات الباطنية بين شركات غربية مثل Total الدولية الفرنسية وبين شركات شرقية مثل فاغنر الروسية، كما لعبت على جميع الحبال مثل الصراع الشرق أوسطي والطموح الروسي لاستعادة أمجاد الاتحاد السوفيتي، فحصلت على دعم عسكري من شركة الارتزاق الروسية فاغنر وتغطية إعلامية مؤيدة لوجهة نظرها في بعض وسائل الإعلام الغربية، وقامت بتوظيف ذلك كله ضد الأزواديين .

*** ما دور فرنسا فيما يجري؟ وماذا عن دور روسيا والجزائر والإمارات؟**

** تتعامل الدول الغربية مع السياسة الخارجية وفق حسابات اقتصادية لمصلحة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتضمن الحصول على صفقات الاستحواذ على مناجم الذهب وغيرها، ولذلك وقفت كل دولة في المربع الذي يضمن لها الحصول على حصة من الكعكة، وأحيانا بسبب حسابات انتخابية داخلية، لذلك تجد فرنسا متلونة لكسب أصوات الجاليات لصالح الأحزاب المتنافسة.

أما روسيا فهي تحاول جعل منطقة الساحل ساحة لتصفية حساباتها مع الدول الغربية الداعمة لأوكرانيا، وتعتبر فرنسا الحلقة الأضعف، والدخول لمستعمراتها ورعاية انقلابات وتنظيم ثورات ضدها وحرمانها من نهب القارة، فهي بذلك تحاول تفكيك التضامن الغربي مع أوكرانيا، لتصبح كل دولة تبحث عن مصالحها الذاتية ضاربة بعرض الحائط مواثيق حلف الناتو والأمن الجماعي الغربي.

أما الجزائر تعتبر من أشد أعداء حق تقرير المصير، وكل وساطاتها تهدف لإجهاض الحلم الأزوادي. أما بخصوص الامارات المتذبذبة، ليس لديها بوصلة معينة، فهي تارة مع الجزائر في بعض ملفات الساحل تحت غطاء مكافحة الإرهاب، وتارة ضدها

> **يقود الطوارق المقاومة الشعبية لشعوب الساحل والصحراء ضد إجرام روسيا و"مرتزقة فاغنر" وقوى الشر المعادية لتطلعات شعوب المنطقة**

كما هو الحال في ليبيا، حيث يدعم كل طرف عدو الآخر، ويلتقيان مع الروس في دعم الحكم العنصري في مالي ضد الأزواديين.

*** في نظركم لماذا ترفض دول الجوار كالجزائر حق تقرير مصير الشعب الأزوادي؟ وهي تناصر الانفصال في المغرب مثلا؟**

** الطوارق متواجدون في أكثر من دولة بمنطقة الساحل والمغرب الكبير ومنها الجنوب الجزائري، وقد روج الكثير من أعدائهم أكذوبة أن منحهم حق تقرير المصير سوف يتسبب في بعض الإشكاليات، وهذا عار من الصحة والحقيقة. فالطوارق هم من قاوموا الاستعمار ويقفون مع دولهم في كل المواقف، لكن الأنظمة التي حكمت بلادهم تمارس التمييز العنصري وتخترع الأكاذيب لتبرر ممارساتها العنصرية.

أما سبب تأييد الجزائر للانفصال في الأقاليم الصحراوية، فالموضوع لا يعدو كونه تصفية حسابات مع المغرب على خلفية حرب الرمال عام 1963، ولم تكن الجزائر يوما تتعاطف مع حق الشعوب في تقرير مصيرها.

*** ماذا عن وضع الطوارق في الجزائر؟ وماذا عن ليبيا؟**

** الطوارق في ليبيا والجزائر يطالبون بحقوقهم المدنية والمواطنة، وقد قام الجنرالات بمضايقة الكثير منهم بسبب تعاطفهم مع حق تقرير المصير للشعب الأزوادي، وهم محرومون من كل الحقوق السياسية والمدنية، ويسعون للحصول على أبسط الحقوق ويواجهون بذلك بشتى أنواع القمع. تخيل أنهم في ليبيا محرومون من الرقم الوطني، وهناك أجيال تطالب بالوثائق الثبوتية، ولايزال النظام يماطل ويسوف.

وفي الجزائر يطالبون بحقوق تنموية واجتماعية من قبيل بنى تحتية وجامعات ومستشفيات، ولكن يواجهون بالقمع والمنع.

*** كتبت الكثير من المقالات والمواضيع بشأن الطوارق وأسست لمجموعة من المبادرات المدنية وحتى السياسية في رأيكم ماهي الخطوات التي تعتقدونها مناسبة اليوم للشعب الطوارقي؟**

** الحل يكمن في اعتراف دول الجوار بحق الشعب الأزوادي في تقرير مصيره، وبالتدريج عبر منح حكم ذاتي انتقالي ثم استفتاء حق تقرير المصير، ومنح الطوارق في الدول المغاربية حقوقها الدستورية والمدنية، والرقم الوطني وتنمية مناطقهم، وكذا تدريس لغتهم والترويج لثقافتهم.

*** بالعودة إلى موضوع فرنسا، نلاحظ أفول الدور الفرنسي في كامل القارة في المقابل صعود النفوذ الروسي هل تحولت إفريقيا إلى ساحة تصفية الحسابات بين الدول الكبرى؟**

** نعم تحولت منطقة الساحل والمغرب الكبير إلى ساحة جنوبية للصراع الغربي الروسي حول أوكرانيا، وقد جعلت روسيا من المنطقة بعد سلسلة الانقلابات حديقة خلفية لحربها على أوكرانيا، وبعد الاستيلاء على يورانيوم النيجر، وذهب مالي، وثروات المنطقة عبر الانقلابات العسكرية، تأمل روسيا في تفكيك التضامن الغربي مع أوكرانيا، حتى تصبح فريسة سهلة يمكن التهامها، وهذا يضر بمصالح شعوب المنطقة التي تعيث "فاغنر" فسادا في اراضيها وتقتلهم دون حسيب أو رقيب.

*** ما موقع شعوب المنطقة من هذه الصراعات الدولية؟**

**شعوب المنطقة هي الخاسر والمتضرر الأكبر، فالأنظمة باعت ما لا تملكه للقوى الكبرى التي لا تستحقه، وهي تمنح امتيازات ورسوم للمرتزقة، لإبادة السكان المحليين، فيحصل من لا يستحق

على امتيازات من طرف من لا يملك، للتكالب على صاحب الحق والأرض.

*** ما هي الحلول التي تعتقدونها مناسبة للطوارق في منطقة أزواد؟**

** منح الطوارق حق تقرير المصير، بداية بحكم ذاتي موسع ضمن نظام فيدرالي، ثم دعم البنى التحتية وبناء الجامعات والمستشفيات والمطارات، وإعادة تأهيل الإقليم، ثم تنظيم استفتاء حق تقرير المصير على غرار تيمور الشرقية وجنوب السودان .

*** هل يمكن القول بأن العالم تخلى عن الطوارق؟ وما هي رسالتكم للحركة الأمازيغية في شمال إفريقيا؟**

** العالم تخلى عن الطوارق، إذ تم جره إلى صراعات على الموارد الطبيعية بين قوى كبرى عنصرية معادية للطوارق.

ورسالتنا للحركة الأمازيغية، هي اولا نشكر "الحراك الأمازيغي" المدافع عن القضية الأزوادية، وندعوه لمواصلة التعريف بالقضية العادلة في المحافل الدولية، ونخص بالشكر الحركة الأمازيغية المغربية على جهودها وبياناتها للدفاع عن ازواد، وندعو كافة الأمازيغ داخل القارة الأفريقية وفي المهجر إلى جعل القضية الأزوادية قضيتهم المحورية التي يتفقون على دعمها مهما تباينت آراءهم في مسائل أخرى، لتصبح القضية الأزوادية هي نقطة التقاء الأمازيغ.

كما ندعوهم إلى التنسيق مع الشعوب المناضلة الأخرى، مثل الكرد والأرمن والكشمير ومسلمي شبه القارة الهندية، وغيرهم من الشعوب المطالبة بحقها في تقرير المصير، ليكون هناك صوت مرتفع، يدافع عن هذه القضايا العادلة، وصولا لحل عادل وشامل يرضي الشعب الأزوادي، ويضمن استقرار وتنمية منطقة الساحل والمغرب الكبير.

الحركة الأمازيغية -الرباط تطالب كل أمازيغ العالم للتحرك العاجل من أجل أزواد

على خلفية الهجومات التي يشنها النظام المالي المدعوم من ميليشيا «فاغنر»، منذ شهر غشت الماضي على إقليم أزواد شمال مالي حيث يتواجد الطوارق ضاربا عرض الحائط باتفاق السلم والمصالحة الذي وقعه النظام المالي مع الحركات الأزوادية في سنة 2015 تحت إشراف الأمم المتحدة وأطراف دولية، دعت الحركة الأمازيغية بالرباط جميع الإطارات الأمازيغية والحقوقية للتحرك الفوري لتنبيه الرأي العام العالمي والمنظمات الحقوقية الدولية والأمم المتحدة لما يعانيه الطوارق الأمازيغ في إقليم أزواد من قتل واعتقالات وتدمير للممتلكات وتهجير على يد النظام العسكري المالي وميليشيا فاغنر السيئة الصيت وكثير من تلك الجرائم تم توثيقها بالصور والفيديوهات والتواريخ والموقع من طرف الحركات الأزوادية.

وأكدت الحركة في بيان لها أنه منذ شهر غشت 2023 أقدمت قوات النظام المالي وميليشيا فاغنر على ارتكاب جرائم شنيعة بحق المئات من المدنيين الطوارق وقوميات أخرى شملت الإعدامات والحرق والنهب وتدمير المنازل والمستوصفات ودور العبادة وتهجير قرى بكاملها..

وأضافت أن شعب الطوارق وجد نفسه بعد الإنقلاب العسكري في مالي محاصرا بين أنظمة تتواطأ مع النظام العسكري المالي وميليشيا فاغنر ضد شعب الطوارق وخاصة أنظمة روسيا والجزائر وبوركينافاصو والنيجر وتركيا، وهذه الأنظمة تدعم النظام العسكري المالي بطرق مختلفة ضمنها الدعم العسكري والسياسي والإستخباراتي وغيره..

وأمام هول الجرائم التي يستمر النظام المالي وميليشيا فاغنر في ارتكابها منذ ثلاثة أشهر ضد شعب الطوارق في إقليم أزواد وأمام صمت المجتمع الدولي والتعتيم الإعلامي، دعت الحركة الأمازيغي بالرباط إلى تنوير الرأي العام الدولي بما يقع في المنطقة، خاصة حول مجزرة العاشر أكتوبر 2023، حيث قام مرتزقة فاغنر، برفقة جنود ماليين، بإعدام رجلين وقطع رأسيهما وتفخيخ جثتهما، كما كسروا قدم حارس واختطفوا رجلاً آخر في «تاركنت» وتعرضت القرية للنهب وفر سكانها ونساءها وأطفالها إلى البرية دون ماء ولا طعام، وبقيت الجثث مكانها ولم يستطيع أحد الاقتراب منها حينها.

واشارت الحركة إلى أنه على مدى ثلاثة أشهر تم نشر العشرات من الصور والفيديوهات التي توثق جرائم النظام المالي وميليشيا فآغنر بإقليم أزواد كما نشرت تقارير بتفاصيل الجرائم البشعة في حق المئات من المدنيين الطوارق دون أن يحرك المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الخقوقية الدولية ساكنا.

وأمام الصمت حول ما يقع لشعب الطوارق الأمازيغ في إقليم أزواد دعت الحركة الامازيغية كل التنظيمات الأمازيغية بالمغرب وشمال افريقيا عموما، لدعم الطوارق الأمازيغ بمختلف الوسائل، وتوفير كافة أشكال الدعم العاجل لهم، للوقوف في وجه كل المؤامرات الرامية إلى وأد جمهورية أزواد بتصفية وإبادة أمازيغ الطوارق ...

الكاتب والخبير الإستراتيجي الطوارقي أكلي شاكا في لقاء مع "العالم الأمازيغي" :

الجزائر تمنع حق تقرير المصير على الأزواديين وتدفع مليارات الدولارات لتقسيم المغرب

اغتيال الطوارق وإبادتهم في صحرائهم هو إبادة للتاريخ وللإصالة

فرنسا هي المسبب الرئيسي لما يحدث اليوم في إقليم أزواد للطوارق والجزائر «جارة ظالمة»

أكد الكاتب والخبير الإستراتيجي، أكلي شاكا أن "التحولات التي تعيشها المنطقة اليوم من أخطر التحولات على الاطلاق التي مرت بها منطقة الساحل الافريقي والصحراء"، مشيرا إلى أن "تواجد المجموعات الإرهابية والمنظمات العابرة للحدود مثل "فاغنر" ناهيك عن التنافس الدولي، سيما بين روسيا والولايات المتحدة بالإضافة إلى الصراعات الداخلية ومطالب الانفصال كلها عوامل خلقت تغيرات جيوستراتيجية خطيرة على هذه المنطقة".

وقال مؤسس منظمة "إيموهاغ" الدولية من أجل العدالة والشفافية في لقاء مع "العالم الأمازيغي"، إن "وضع الطوارق في ليبيا والجزائر متقارب من حيث سوء الظروف الاقتصادية والحقوق المدنية وهو مرشح للانفجار في أي لحظة ما لم تعمل هذه الدول في تغير نظرتها وتعاملها معهم".

وأفاد أكلي وهو مؤسس قناة "توماست الفضائية" أن "المشكلة الأساسية التي تواجه طوارق أزواد ليست مالي بل مع الجنرالات الجزائرية، لأنها المسؤولة عن إطالة هذه الأزمة التي فاقت 50 سنة اليوم"، مضيفا أن أغلب أبناء الإقليم يطلقون على الجزائر لقب "الجارة الظالمة" مستغربا من "حرمان أبناء أزواد من تقرير مصيرهم في المقابل تدفع مليارات الدولارات لتقسيم المغرب".

◊حاوره: منتصر إثري

*** كيف ترون التحولات الجيوسياسية والجيوستراتيجية التي تعرفها منطقة الساحل والصحراء؟**

** تعتبر التحولات التي تعيشها منطقتنا اليوم من أخطر التحولات على الأطلاق التي مرت بها منطقة الساحل الافريقي والصحراء عموما. هذه المنطقة عرفت منذ قرون استقرارا نسبيا مقارنة ببقية مناطق شمال وجنوب افريقيا نظرا لعدم وصول التنافس الدولي على هذه المنطقة التي تعتبر من أغنى مناطق العالم. فتواجد المجموعات الإرهابية والمنظمات العابرة للحدود مثل "فاغنر" ناهيك عن التنافس الدولي، سيما بين روسيا والولايات المتحدة بالإضافة الى الصراعات الداخلية ومطالب الانفصال كلها عوامل خلقت تغيرات جيوستراتيجية خطيرة على هذه المنطقة.

*** ما موقع الأمازيغ الطوارق في ظل هذه التغيرات؟**

** الطوارق أصحاب هذه البقعة، وتاريخيا لم ينازعهم أحد في إدارة الصحراء الكبرى، وعندما كانوا يسيطرون على هذه المنطقة، لم تشهد أي حروب، ولم نرى هجرات المهاجرين الأفارقة إلى الشمال ومنها إلى أوروبا، ولكن عندما عملت دول المنطقة بإضعافهم ونزع السلطة منهم بطريقة خبيثة الكل اليوم يدفع ثمن ذلك وسيدفع الجميع ثمن أكبر في المستقبل.

*** كيف تنظر إلى واقع الطوارق في كل من ليبيا وأزواد والجزائر؟**

** وضع الطوارق اليوم للأسف في ليبيا والجزائر متقارب من حيث سوء الظروف الاقتصادية والحقوق المدنية وهو مرشح للانفجار في أي لحظة ما لم تعمل هذه الدول في تغير نظرتها وتعاملها معهم. ولكن الوضع في الجزائر اسوأ بكثير من وضع الطوارق في ليبيا، لأن الجزائر تنتهج سياسة بوليسية اقصائية قديمة. أما وضع الطوارق في إقليم ازواد فهو خطير جدا سيما حيال الصمت الدولي والمحلي على جرائم الجيش المالي الذي استعان في الفترة الأخيرة بمجموعة فاغنر الروسية الإرهابية التي تمارس سياسة الأرض المحروقة بأوامر الانقلابين في باماكو. وزاد الوضع خطورة وسوء بعد دخول تركيا على الخط بدعمها للجيش المالي بالمسيرات (درون) التي تقتل كل يوم المدنيين والأطفال وتحرق مصادر عيشهم الحيوانات، ويحدث هذا في ظل صمت دولي رهيب.

الضامن الوحيد لأمن دول شمال افريقيا وجنوب المتوسط هو تقوية مطالب الطوارق في هذه المنطقة فهم تاريخيا ومستقبلا الجدار الحامي لهذه الدول.

*** قلتم في السابق بأن وضع الطوارق في الجزائر خطير جدا وقابل للانفجار في أي لحظة، وذكرتم بأن مشكلة الشعب الأزوادي الأساسية ليست مع مالي ولكن مع جنرالات الجزائر؟**

** نعم ونعيد تكرار ذلك، الجميع اليوم بات مقتنع بأن المشكلة الأساسية ليست مالي بل مع الجنرالات الجزائرية، وهي المسؤولة عن إطالة هذه الأزمة التي فاقت 50 سنة اليوم. والجميع أيضا يلوم حُكام الجزائر على الفشل الذريع الذي أصاب هذه القضية منذ عقود باعتبارها هي التي تلعب دائما دور الوسيط وذلك في كل الثورات التي قامت في إقليم ازواد ابتداء من ثورة 1990 إلى أخر ثورة في 2012 والتي على إثرها تم توقيع اتفاق سلام بوساطة جزائرية وبحضور دولي في 2015، ولكن هذا الاتفاق تم تمزيقه من قبل الانقلابيون في باماكو بعدما وجدوا الضوء الأخضر من الوسيط الجزائري وبعد أن شعر الانقلابين بقوة بعد تلقيهم الدعم الروسي والتركي. الجزائر أيضا متهمة بنشر الإرهاب وبدعم الجماعات الإرهابية في المنطقة لغرض خلط الأوراق وخلق ما يعرف بالفوضة الخلاقة في المنطقة.

*** أي تأثير لما يجري في حق الطوارق من قتل واغتيالات على المستقبل الأمني لشمال إفريقيا؟**

** اغتيال الطوارق وابادتهم في صحرائهم، هو إبادة للتاريخ وللأصالة والفن، وكل ما يجعل الحياة ذا قيمة وجمال في هذه المنطقة. سوف تدرك دول الشمال وأخص بالذكر هنا، الجزائر وليبيا فداحة الخطأ الذي يرتكبونه في حق شعب مسالم لم يشارك يوما في زعزعة استقرارهم وامنهم ولم يشارك يوما في المؤامرات الداخلية او الخارجية التي تعرضت وتتعرض لها هذه الدول.

في الفترة الأخيرة كتبت مقالا موسعا حمل عنوان: "الـــطـــوارق الجدار العازل بين شمال القارة وجنوبها الذي بدأ يتهاوى أمام إرهاصات الحرب بين الرجل الأسود والابيض على جانبي البحر الابيض المتوسط"، وفي هذا المقال عرضت فيه تفاصيل مملة للمخاطر التي تهدد في الحاضر والمستقبل استقرار منطقة الساحل ودول شمال افريقيا التي جعل حكامها الطوارق عدو لهم وهم لا يدركون أو يتجاهلون أن انتهاء وإضعاف الطوارق في هذه المنطقة يشكل خطرا حقيقيا حول وجود هذه الدول قاطبة.

*** هناك صمت دولي مريب تجاه ما يجري من قتل بدم بارد للطوارق من طرف الجيش المالي المدعوم بمرتزقة روسية، بماذا تفسرون هذا الأمر؟**

** لم نجد لهذا الصمت أي تفسير منطقي سوى أن عالمنا اليوم وصل إلى درجة لا يمكن تصورها من هبوط في الاخلاق والأزودواجية في المعايير التي أصبحت سيدة الموقف اليوم في إقليم ازواد ومع قضيته العادلة التي تعتبر من أقدم القضايا في العالم اليوم، إلا أنها لم تحظ حتى هذه الساعة بأي دعم محلي أو دولي. وبالتالي هذا الصمت المريب عن الانتهاكات والمجازر التي ترتكب بشكل يومي على يد مليشيات الجيش المالي والمجموعات الإجرامية العابرة للحدود على رأسها فاغنر والتنظيمات الإرهابية المصنوعة لقتل الشعب الأزوادي ولغرض تحويل قضيته العادلة إلى قضية إرهابية لا تحظى بأي اهتمام.

يجب ألا ننسى أيضا أن أغلب القنوات المهتمة بهذه المنطقة يسيطر عليها الفرنكفونيين والقوميين العرب الذين يكنون عداءا دفينا لجميع قضايا منطقة شمال افريقيا والساحل الإفريقي.

*** هل هناك علاقة بين ما يجري في منطقة الساحل والصحراء وأفول النفوذ الفرنسي بأفريقيا؟ وأين تتجلى؟**

** عندما نتحدث عن فرنسا فإننا نتحدث بلا شك عن المسبب الرئيسي لما يحدث اليوم في إقليم ازواد للطوارق في هذه الدول والتي على رأسها مالي والنيجر والجزائر، فرنسا هي المسؤولة عن تقسيم أراضي الطوارق التقليدية بين مجموعة من الدول وجعلت منهم لقمة سائغة لهذه الأنظمة التي جاءت بعد خروجها من المنطقة لتقتل وترتكب أبشع الجرائم في حق هذا الشعب المناضل.

خروج فرنسا الأخير من منطقة الساحل هو فتورة لابد أن تدفعها لعدم تعاملها وتجاهلها لمطالب الطوارق في المنطقة، فهي تلقت الطرد والإهانة من قبل من مكنتهم بعد خروجها من القارة، وسوف تلقى المصير ذاته في بقية الدول التي تتواجد فيها، لن يستقر لها المقام طالما أنها تتجاهل قضايا الشعوب العادلة، لذلك لا سبيل أمام فرنسا اليوم سوى أن تحاول تصحيح أخطاءها التاريخية في حق شعب الطوارق، وأن تقوم بدعمهم لاسترجاعهم أرضهم ازواد من مالي. علما ان معاناة الطوارق في إقليم ازواد، لم تنقطع منذ اليوم الأول من خروج فرنسا من افريقيا في عام 1960 إلى اليوم.

*** هل يمكن ربط بين ما يجري في أزواد وبين تصفيات الحسابات وصراع النفوذ بين فرنسا من جهة وروسيا وحلفائها من جهة أخرى؟**

** يقينا بأن النكسات الأخيرة التي تلقتها فرنسا على يد مستعمراتها القديمة (الانقلابات العسكرية-الأخيرة) في إفريقيا ناتج عن الأخطاء السياسية لدولة فرنسا في المنطقة، ولا يمكن أيضا فصلها عن التغيرات التي يشهدها العالم اليوم من سباق النفوذ والسيطرة على المراكز الاستراتيجية المهمة في القارة الغنية بالموارد الطبيعية سيما في منطقة الساحل الإفريقي. السباق الروسي والصيني والتركي إلى منطقة الساحل، أصبح أمر واقع اليوم، ويشكل ضغطا كبيرا على حاضر ومستقبل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة الإستراتيجية التي سوف تلعب دورا رئيسا فيما يعرف بالطاقة الخضراء المتجددة البديلة التي سيعتمد عليها العالم مستقبلا.

*** ماذا عن دول الجوار كالجزائر مثلا؟**

** دور الجزائر التي بات يطلق عليها أغلب الأزواديون اليوم لقب "الجارة الظالمة"، لا يحتاج إلى التحليل، فهو دور واضح ومكشوف لا تخفيه جنرالاتها، التي صرحت في مناسبات عديد وبشكل علني بانها لا يمكن أن تعترف بتقسيم مالي ولا يمكن أن تسمح للطوارق بتقرير مصيرهم. والغريب حقا أن الجزائر في الوقت ذاته، تدفع مليارات الدولارات لتقسيم المغرب وتفعل نفس الشيء مع القضية الفلسطينية التي تدعمها سياسيا وبالأموال.

الجزائر تفعل ذلك في حق الطوارق الذين كانوا الداعم الرئيسي في "جبهة تحرير الجزائر" التي كان مقاتلوها يتخذون في وادي "انتديني" (وادي قريب من كيدال) موقعا استراتيجيا ضد المقاومة الفرنسية.

*** ولماذا في نظركم تمنع وترفض قيام دولة أزواد؟**

** نحن لم نجد أي سبب مقنع ومنطقي حيال هذا العداء الكبير، ولكن الجزائر تسوق للعالم بأنه في حال تحصل الطوارق على الاستقلال في ازواد فان الطوارق المتواجدين في جنوب الجزائر قد يطالبون هم أيضا بالإستقلال. وهذا طبعا أمر غير وارد نهائيا بحكم أن الطوارق في الجزائر وليبيا لم يسبق لهم ان قاموا باي تحرك ضد بلدانهم.

*** ما هي رسالتكم إلى المنتظم الدولي؟**

** على العالم خاصة دول الشمال أن تتدارك الوضع في أزواد وأن تدعم مطالب الطوارق في هذا البلد الذي أصبح يشكل تهديدا مباشرا لاستقرار وأمن منطقة شمال إفريقيا، ما لم يسيطر الطوارق على هذه المنطقة سوف تكون مرتعا للإرهاب ومصدرا للهجرة غير الشرعية وكذا ستكون بوابة للحروب الأهلية بين شعوب جنوب القارة السمراء ومنطقة شمال إفريقيا.

الضامن الوحيد لأمن دول شمال افريقيا وجنوب المتوسط هو تقوية مطالب الطوارق في هذه المنطقة فهم تاريخيا ومستقبلا الجدار الحامي لهذه الدول وفي حال تهاوى هذا الجدار سوف نشهد حروب وتغيرات ديمغرافية خطيرة لمنطقة شمال إفريقيا.

أكلي شاكا في سطور

- ولد أكلي شكا عام1983، وينحدر من إحدى أكبر القبائل الأمازيغية الطوارق في الصحراء الكبرى
- ترعرع أكلي شكا في إحدى أحياء مدينة سبها الليبية
- في عام 2010م قام بتأسيس "جمعية تيفيناغ" في بريطانيا
- أسس منظمة شباب إيموهاغ الدولية من أجل العدالة والمساواة
- أسس قناة توماست الفضائية وهي أول قناة ومنبر إعلامي للطوارق في العالم 2014
- محلل سياسي وخبير في الشؤون الأفريقية والصحراء الكبرى

الجيش المالي و «مرتزقة فاغنر» الروسية يرتكبان «مجازر» ضد الشعب الأمازيغي الطوارقي بأزواد
تنظيمات تندد وتستنكر وسط صمت دولي مطبق

عبرت تنظيمات وهيئات الطوارق عن إدانتهم للمجازر التي يرتكبها الجيش المالي المدعوم من "مرتزقة فاغنر" الروسية في حق المدنيين العزل بمنطقة أزواد.
وأدانت الهيئات المذكور ما وصفته بـ "الممارسات الإرهابية والجبانة للمجلس العسكري المالي والجرائم البشعة التي ترتكبها مليشيات "فاغنر" في حق المدنيين في إقليم أزواد (شمال مالي).
وقالت إن "الإفلات من العقاب الذي تتمتع به السلطات المالية منذ عقود، على الرغم من مسؤوليتها الموثقة عن مذابح متعددة ضد المدنيين ضد مجتمعات معينة، يشكل ظلمًا فادحًا يتحدى المجتمع الدولي في مسؤولياته تجاه السكان المستهدفين بشكل خاص من القمع المستمر".

◊ منتصر إثري

"CSP-PSD" يُدين "إرهاب" الجيش المالي

قال المكتب التنفيذي لـ"لإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية (CSP-PSD)" إن "ضربات متزامنة استهدفت يوم الثلاثاء 7 نوفمبر 2023 بطائرات بدون طيار تركية الصنع كانت متاحة للإرهابيين من الجيش المالي، مجموعة من الأطفال أمام المدرسة بالقرب من المخيم الذي تركته "مينوسما" في كيدال. في الوقت نفسه، استهدفت غارات أخرى اجتماعا لوجهاء المدينة".

وأوضح في بلاغ توصلنا به، أن "هذه الضربات الجبانة والمبهمة واللاإنسانية من صنع طغمة إرهابية ومتعطشة للدماء، أسفرت عن أربعة عشر (14) شهيداً، بينهم ثمانية (8) أطفال وستة (6) أعيان، و30 جريحاً بينهم 21 طفلاً تم نقلهم إلى الرعاية".

وعبر محمد المولود رمضان الناطق باسم CSP-PSD عن إدانته بشدة هذه "الممارسات الإرهابية والجبانة للمجلس العسكري الإرهابي، والتي لن تؤدي إلا إلى تعزيز تصميمه على فرض نفسه كشعب على أراضي أجداده"، كما أدان "جميع الدول التي تدعم المجلس العسكري الإرهابي في مالي في مغامرته المتمثلة في ارتكاب مذابح موثقة ضد المدنيين من خلال تزويدهم بالموارد البشرية (مرتزقة فاغنر) والتقنيات الحديثة (الطائرات بدون طيار التركية) التي تهدف إلى التطهير العرقي المستهدف".

وطالب "السلطات التركية بمراجعة سياستها المتمثلة في بيع الطائرات بدون طيار للمجلس العسكري الإرهابي الحاكم في مالي ومجموعة "فاغنر الروسية المرتزقة"، في خطر أن تكون الضمانة الأخلاقية لمذابح المدنيين المسلمين في وجه التاريخ"، داعيا" جميع سكان أزواد إلى التعبئة العامة على جميع الجبهات للتخلص نهائيًا من الإرهاب المؤسسي على أراضينا" وفق ما جاء في البيان.

"طوارق أوروبا" يُنددون بمجازر الجيش المالي و "فاغنر الروسية"

قال مكتب منظمة الطوارق في الشتات في أوروبا، "إن القوات المسلحة المالية (فاما) ومرتزقة ميليشيا فاغنر الروسية زادت في الأسابيع الأخيرة من الانتهاكات ضد السكان المدنيين في أزواد".

وأوضح في بيان استنكاري، أنه تم "الإبلاغ عن سلسلة من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء"، مضيفة أن "هذه الأعمال الدنيئة ضد السكان المسالمين توضح مرة أخرى الموقف الإجرامي لسلطات باماكو تجاه مجتمعات معينة".

وذكرت أن "من بين المجازر الأخيرة، تلك التي وقعت في منطقة إرسان (غاو) في 5 أكتوبر 2023، كانت فظيعة بشكل خاص، حيث تم قطع رؤوس حوالي خمسة عشر شخصًا على يد الجيش المالي وميليشيا فاغنر الروسية، ثم وضعوا الرؤوس على الجثث قبل تفخيخها لإحداث المزيد من الضحايا."

وانتشرت الصور المريعة لعمليات الإعدام هذه على شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام وسط اللامبالاة العامة من جانب المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الدولية.

وقالت الهيئة إن "الإفلات من العقاب الذي تتمتع به السلطات المالية منذ عقود، على الرغم من مسؤوليتها الموثقة عن مذابح متعددة ضد المدنيين وضد مجتمعات معينة، يشكل ظلمًا فادحًا يتحدى المجتمع الدولي في مسؤولياته تجاه السكان المستهدفين بشكل خاص من القمع المستمر".

ودعت منظمة جالية الطوارق في أوروبا (ODTE TANAT /) المجتمع الدولي إلى "تذكير المجلس العسكري المالي بمسؤولياته تجاه جميع المواطنين وواجبه في حمايتهم". وقالت إن "أعضاء المجلس العسكري الحاكم في باماكو يتحمل مسؤولية هذه المجازر ويجب عليهم بذلك الإجابة بشكل فردي أمام المحاكم الدولية المختصة".

كما تدعو ODTE الحكومة الجزائرية إلى تحمل مسؤولياتها كقوة إقليمية ترعى المحادثات بين أزواد ومالي منذ حوالي ثلاثين عامًا وباعتبارها زعيمة الوساطة الدولية في هذا الصراع، لا ينبغي للجزائر أن تتسامح مع قيام الجيش المالي النظامي، المدعوم من ميليشيا أجنبية، بذبح المدنيين لمجرد أنهم ينتمون إلى مجتمع معين.

واضافت أن "إنشاء تحالف دول الساحل مؤخراً بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر يمكن أن يؤدي إلى حريق عام في منطقة الساحل الوسطى إذا كان سيفتح الطريق أمام مشاركة القوات المسلحة للنيجر وبوركينا فاسو في الصراع. صراع سياسي داخلي بين مالي وأزواد. ويمكن أن يؤدي أيضًا إلى تدخل الجهات الفاعلة الأخرى غير الحكومية التي من المرجح أن تشعر بالقلق إزاء هذا التكوين الجديد للصراع".

ودعت منظمة ODTE منظمات حقوق الإنسان إلى التدخل لدى السلطات الدولية حتى تتوقف هذه الهمجية ولا تبقى دون عقاب. كما دعت قادة الشرعيات التقليدية والسلطات الأخلاقية الأخرى في منطقة الساحل إلى ضمان دورهم في الوساطة والاسترضاء من أجل تخفيف معاناة السكان.

وتدعو منظمة ODTE الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة إلى كسر صمتهم وعدم مبالاتهم بمصير سكان أزواد المحكوم عليهم بالتشهير من قبل الدولة المالية، والتي يجسدها اليوم المجلس العسكري الحاكم.

"إيموهاغ" تشجب جرائم الجيش المالي ومرتزقة "فاغنر الروسية"

استنكرت منظمة "إيموهاغ الدولية من أجل العدالة والشفافية" في بيان لها للرأي المحلي والعالمي، وبأشد العبارات "الجرائم البشعة التي ترتكبها مليشيات "فاغنر" والجيش المالي في حق المدنيين العزل في إقليم أزواد (شمال مالي)".

وأضافت المنظمة "أنه بعد مرور ثمانية سنوات على فشل "اتفاق الجزائر" الموقع في عام 2015 بين الحركات الوطنية الأزوادية التي تطالب باستقلال الإقليم والحكومة المالية، أخذ الوضع الأمني والإنساني في إقليم أزواد بالتدهور سيما مع بداية إعلان انسحاب "قوات حفظ السلام الدولية" التدريجي من الإقليم وتفاقم الوضع أكثر بعد إعلان الانقلابين في باماكو المدعومين من روسيا، الحرب على الحركات الأزوادية، حيث بدأ الجيش المالي بالاستيلاء على مواقع "بعثة المنيسما الدولية المتعددة الأبعاد" كخطوة استباقية لشن حرب شاملة على الإقليم المتنازع عليه".

وزادت في نفس البيان الاستنكاري "أنه منذ بداية إطلاق الجيش المالي ومليشيات "فاغنر" العمليات العسكرية في منطقة بير في 14 من أغسطس الماضي، ارتكبت مجموعة من الانتهاكات البشعة في حق المدنيين العزل على يد مليشيات فاغنر الروسية والجيش المالي الذي يقوده الانقلابي، العقيد اسمي غوتيا".

وتمكنت منظمة إيموهاغ الدولية من رصد "مجموعة من الانتهاكات والتي كان من بينها جريمة بشعة ارتكبت بتاريخ 14 من سبتمبر 2023 عندما أقدم مرتزقة "فاغنر" على إعدام 12 شخصا مدنيا في منطقة "غوسي" بعد إجبار هؤلاء العزل على النزول من حافلة نقل عمومي كانت متجهة إلى غاوة قبل إعدامهم رميا بالرصاص. كما تحصلت المنظمة على أدلة لجريمة مماثلة أخرى ارتكبت بتاريخ 20 من غشت 2023 في حق الشيخ حمد أغ مبا اغ إبراهيم ومجموعة من تلاميذه. حيث يظهر في الفيديو الذي بثته "الفاغنر" على موقعها الرسمي مجموعة من المدنيين وهم يقومون باقتياد الضحايا بعيدا عن الطريق العام قبل إعدامهم رميا بالرصاص"، يضيف البيان الاستنكاري.

وفي ختام بيانها، طالبت المنظمة المنتظم الدولي جلب ومعاقبة الجناة وأن الجرائم لا تسقط بالتقادم، وروسيا بسحب مرتزقتها من إقليم أزواد ووقف الدعم المالي واللوجيستي للانقلابيين في باماكو، وحملت المجتمع الدولي مسؤولية الانسحاب التدريجي للمدنيين من الإقليم دون وضع آليات واضحة لحمايتهم.

من المسؤول عن إبادة شعب الطوارق ؟

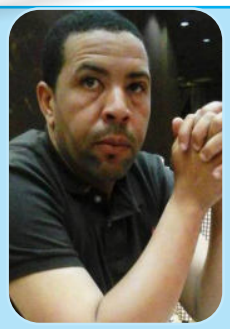

الحسن بنضاوش

مع استمرار محاولة إبادة الشعب الطوارق الأمازيغ، والتضييق عليهم، والقضاء على ثوراتهم من أجل الحرية والكرامة وبناء دولتهم وتقرير مصيرهم، وذلك تحت مسميات مختلفة وأسباب وهمية خارج سياق حقوق الإنسان الدولية والكونية، يطرح سؤال المسؤولية عن إبادة والسعي للقضاء على شعب الطوارق الصامد ؟ إننا أمام جريمة دولية ضد شعب صامد، يقاتل من أجل البقاء، والمحافظة على أراضيه واستقلال شعبه، والسعي إلى إثبات ذاته، وتحقيق أمل البقاء شعبا أمازيغيا لا يعتدي على أحد ، له تاريخه وحضارته، تحاول قوى خاريجية مزجت بين المصالح الشخصية للدول الطامعة في الثروات الباطنية والفوق أرضية لهذا المجال، وأخرى تحس بالخوف من حضارة عريقة أمازيغية مازالت تنبض بالحياة في شمال إفريقيا رغم كل المحاولات اليائسة من أجل القضاء ومحو هذه الحضارة بكل الوسائل والطرق وبأموال طائلة وسياسات دولية فاشلة وحدت بين الشمال والجنوب من أجل مصلحة اقتصادية وعرقية بالقارة الأفريقية. والغريب في الأمر أن شعب الطوارق يعاني ويقاسي مع القوات المسلحة، والتدمير والابادة الجماعية أمام أعين الجميع، وفي واضحة النهار، مع تسجيل غياب تام لأية مواكبة إعلامية وحقوقية دولية وقارية كأن هذا الشعب لا يشكل أي شيء في الخريطة الدولية والعالمية. إنها منهجية واضحة، أمام تستر العالم على جرائم إبادة جماعية، ومحاولة محو الشعب الازواد من الوجود من أجل بسط السيطرة على الثروة الباطنية، واستغلالها من طرف شركات عالمية لفائدة دول ونظام اقتصادي متوحش، إضافة إلى محاولة القضاء على حضارة أمازيغية صحراوية، عمرت لقرون بشمال إفريقيا. وتبقى مسؤولية الجميع قائمة أمام الجرائم البشعة، وتستر المنتظم الدولي، خاصة الحقوقي منه على جرائم قوى دولية فوضت عمل الإبادة والقضاء على الشعب الطوارق لدول مجاورة، فشلت في القضاء عليه بالطرق السرية، قبل أن تنهج نهج التدمير والغزو العسكري، والقضاء النهائي على هذا الشعب الصامد. وأمام صمود هذا الشعب، والنضال من أجل البقاء، على المجتمع الدولي والقوى الحية بالعالم أن تناصر هذا الشعب، وتدافع عنه، وأن لا تشهد ومعها التاريخ البشري والإنساني على إبادة شعب عظيم، اختار دائما السلم والسلام، وناضل من أجل الحرية والكرامة، لكن القدر اختاره بين دول وقوى تفكر بمنطق الاستغلال وحب الذات والإبادة الجماعية لكل من يقول في وجهها لا ويدافع عن الحرية والإستقلال.

علي بوبكر مدون وناشط حقوقي مهتم بشؤون الساحل والصحراء الكبرى في حوار مع "العالم الأمازيغي" :

عدم التوصل إلى حل سريع وسلمي لما يقع في كيدال ستكون تداعياته وخيمة على حكومة مالي

المستقبل الأمني والسياسي في الساحل الإفريقي مرتبط باستقلال دولة أزواد في شمال مالي

قال الناشط الطوارقي علي بوبكر "إن شعب الطوارق يعيش بالصحراء الكبرى في الشمال الإفريقي بنسبة 80٪ منهم في الجنوب الكبير للجزائر والنيجر ومنطقة أزواد شمال مالي، بينما تعيش البقية 20٪ بنسب ضئيلة موزعة بين السودان وبوركينا فاسو، المغرب وموريتانيا وتشاد".

وأضاف بوبكر أن الطوارق يعيشون "منذ ألاف السنين في مواطنهم بالصحراء الكبرى في الشمال الإفريقي التي تعد أكبر صحراء في العالم من حيث الموارد والثروات الباطنية من البترول والذهب والغاز الطبيعي والفسفور، والحديد، واليورانيوم، والرخام. ومع ذلك يعانون من الفقر والتهميش في أراضيهم التي قسمها المستعمر الفرنسي بين عدة دول".

وعن الوضع السياسي الذي يعيشه الأزواديين أكد أن "الطوارق بإقليم أزواد شمال مالي غايتهم من الحرب، هي الاعتراف الرسمي بدولة "أزواد" والتي أعلنتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد منذ 2012"، مضيفا بأن "الحركات الأزوادية تقاتل بشجاعة وتمتلك من المؤهلات القتالية ما يرعب حكومة مالي".

◊حاورته رشيدة إمرزيك

*** أستاذ علي هل ممكن ان تقربنا من نسبة او عدد شعب الطوارق؟**

** ليست هناك معطيات دقيقة عن تعداد مجتمع الطوارق في الصحراء الكبرى عامة أو الساحل الإفريقي لأن هذه الرقعة الجغرافية هي الموطن الأساسي لشعب الطوارق، لكن هناك تقديرات من مراكز إحصاء لمناطق تواجدهم في السنوات السابقة تشير إلى أن عددهم الإجمالي يناهز ال 5 ملايين فرد موزعة بين ليبيا والجزائر وأزواد (شمال مالي) والنيجر وشمال السودان وبوركينا فاسو وبعض الأقليات في المغرب وموريتانيا وتشاد، يعيش الطوارق بالصحراء الكبرى في الشمال الإفريقي بنسبة 80٪ منهم في الجنوب الكبير للجزائر والنيجر ومنطقة أزواد شمال مالي. بينما تعيش البقية 20٪ بنسب ضئيلة موزعة بين السودان وبوركينا فاسو المغرب وموريتانيا وتشاد

*** كيف تقيمون الوضع السياسي والاجتماعي الذي يعشيه الطوارق اليوم؟**

** يعيش الطوارق منذ ألاف السنين في مواطنهم بالصحراء الكبرى في الشمال الإفريقي التي تعد أكبر صحراء في العالم من حيث الموارد والثروات الباطنية من البترول والذهب والغاز الطبيعي والفسفور، والحديد، واليورانيوم، والرخام. ومع ذلك يعانون من الفقر والتهميش في أراضيهم التي قسمها المستعمر الفرنسي بين عدة دول، وهذه الأخيرة لا تعير كل الطوارق الاهتمام بهم وبموطنهم، إن صح التعبير تهتم بهم من الجانب الثقافي كعرضهم على العالم كديكورات محلية فقط ورغم ذلك فهم يناضلون من أجل كرامتهم وعزتهم التي سلبت منهم فعلى سبيل المثال الطوارق في أزواد شمال مالي سلبت منهم ارضهم منذ عقود من الزمن ومنذ تداول حكام مالي السابقون على السلطة في حكومة بماكو ناسين كل النسيان منطقة الشمال الأزوادي التي همشت بسبب ثوراتها ضد النظام التقليدي بمالي المبني على سياسة التمييز بين الأجناس. وعلاوة على ذلك عدم تحقيق وعود السلطة بالتنمية في شمال البلاد كما تسميه حكومة بماكو الاحتلالية

*** ما هي أبرز مطالب الطوارق اليوم في ظل الوضع المتأزم الذي يعيشونه؟**

** الطوارق شعب أمازيغي مسلم كغيره من شعوب العالم الأصيلة التي تعيش على مناطقها الجغرافية منذ آلاف السنين تسعى دائما لتقرير مصيرها ضد الكيانات التي تهددها بالزوال والتهميش

ولا يخفي أن الطوارق بإقليم أزواد شمال مالي غايتهم من الحرب بغض النظر عن نضال الكرامة، هي الاعتراف الرسمي بدولة «أزواد» والتي أعلنتها الحركة الوطنية لتحرير أزواد منذ 2012 بعد معاراك كبدت الجيش المالي، في منطقة كيدال ومحيطها، هزائم كبيرة بين 2012 و2014، وظل تمرد هذه المنطقة مصدر إزعاج كبير للحكومة المالية، وبذلك عبروا عن رغبتهم في الانفصال عن مالي.

*** هل الحركة الوطنية لتحرير أزواد قوية بما فيه الكفاية لمواجهة الحركات الإسلامية والمتطرفة في منطقتها؟**

** الحركة الوطنية لتحرير أزواد تقاتل وتناضل، وقد انضمت إليها عدة حركات موالية لها بنفس الأهداف، ما نتج عنه تأسيس تنسيقية الحركات الأزوادية، والتي تطورت لا حقا في مايو 2021 إلى ما يسمى ب الإطار الإستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية من أجل حماية شعبها بكل أطيافه وحماية وجوده الذاتي سواء ضد التنظيمات الإرهابية الدولية أو غيرها من التحالفات اللاإنسانية المتطرفة، وفي ذات السياق نذكر ان الحركات الأزوادية تقاتل بشجاعة وتمتلك من المؤهلات القتالية ما يرعب حكومة مالي التي تم طردها تكرارا من أغلب المناطق الأزوادية في الثورات السابقة .

*** كيف هي علاقة ازواد مع فرنسا، وإلى أي حد ساهمت فرنسا في تأزيم الوضع بالمنطقة؟**

** ليست هناك علاقة مباشرة ولا علاقة تعاون ولا مساندة بين الأزواديين وفرنسا، بل على العكس الطوارق لم ينسوا العدوان الفرنسي وتقسيمه لأراضيهم وخاصة بأزواد، وحتى تدخلاتهم الدولية المزعومة بمحاربة الإرهاب، ونذكر منها عملية برخان التي ظهرت في إقليم أزواد بعد الإعلان عن استقلال دولة أزواد من طرف الحركة الوطنية لتحرير أزواد2012.

كما قاوم الطوارق الاستعمار الفرنسي بشجاعة سابقا كغيره من الشعوب الإفريقية، ومع خروج الاستعمار الفرنسي من أراضيه تغيرت علاقة الطوارق بتلك لأنظمة وخصوصًا في مالي. وأول تحرك سياسي لهم كان بين العام1960 و1963 في شمال مالي للمطالبة بحقوقهم السياسية، إلا أن حكومة الرئيس السابق موديبو كيتا قمعتهم بشدة وزجّت بمعظم نشطائهم في السجون.

مع بداية تسعينيات القرن الماضي نشطت حركات مسلحة طوارقية في مالي والنيجر، وقد قامت الجزائر بوساطة بين مالي وهؤلاء المسلحين، وتم توقيع اتفاق سلام في «تمنراست» جنوب الجزائر (1991) لكن الطرفين المتنازعين لم يحترماه بسب تغيرات داخلية في نظام الجمهورية المالية آنذاك .

*** هل فعلا الاحداث السياسية والعسكرية التي تعرفها مالي راجع إلى فشل السياسة المالية في حل ازمة الطوارق بالبلد؟**

** أصبحت مالي اليوم أمام مشكلة الإرهاب وجماعات التهريب وارتبط اسمها بالجريمة المنظمة وكيفية التخلص منها، وهذا كله فضلا عن أزمة الطوارق والتي كانت من الأسباب المباشرة لظهور كل هذه التهديدات التي تحيط بدولة مالي منذ الاستقلال، بحيث أدى الأمر سابقا بالطوارق إلى المطالبة بالانفصال وإعلان دولة أزواد (2012)،

ومنذ وصول الانقلابي الخاص بالمجلس العسكري المدعو "عاصيمي غويتا" إلى السلطة في الفترة الانتقالية صار هدفه واضحا وإنتقامي، ولم يكن ينوي بتاتا تطبيق اتفاقية الجزائر للسلم والمصالحة والتنمية على الإطلاق، بل استأجر مرتزقة دوليين من روسيا من أجل ذريعة محاربة الإرهاب وشكل عدة تحالفات مع انقلابي بوركينا والنيجر لنفس الهدف الوهمي ولا ننسى عقد اتفاقية مع الشركة التركية للطائرات المسيرة بأموال ضخمة ناهيك عن تلك الملايين التي تدفع لعصابات فاغنر المجرمة التي استنجد بها لمحاربة الحركات الأزوادية وغزو منطقة كيدال التي تشكل رعب نفسي وسياسي لكل الماليين .

*** بعد تصاعد القتال بين مالي و"الطوارق".. ما مصير اتفاق الجزائر حول السلم والمصالحة الموقع بين السلطات المالية والحركات المسلحة لقبائل الطوارق؟**

** الجميع يعرف أن اتفاق السلم والمصالحة في مالي، المنبثق عن مسار الجزائر، نتج عنه زيادة في منسوب الثقة بين الاطراف الموقعة من حركة التنسيقية الأزوادية والجيش المالي والامم المتحدة، وما خلقته من "ديناميكية ايجابية" تستدعي ترجمتها على أرض الواقع، بتطبيق ملموس لبنود الاتفاق، والذي انعقد لأول مرة بمدينة كيدال شمال مالي، وحظي بإشادة كل الأطراف المعنية بما فيها الامم المتحدة التي رأت في الاجتماع التاريخي خطوة جيدة و "نقطة انطلاق جديدة" قبل أن يتم طردها اليوم من شمال مالي، من أجل مباشرة عمليات الغزو العدوانية التي ذكرناها سابقا ضد الحركات الأزوادية الموقعة على بنود اتفاق السلام والأمن والاستقرار.

اليوم بعد انتهاك هذا الاتفاق، من خلال اعتماد دستور تتجاهل أحكامه ما يتعلق بالحكم في أزواد، قامت حكومة بماكو بمهاجمة مواقع الحركات الأزوادية في كل من بير، تمبكتو، ليرا، وقاو وصولا إلى أنفيف ودخول مدينة كيدال من خلال الاحتماء تحت جناح المرتزقة الروس وطائرات التحالف العنصري.

وقد تزايد العنف بين الجيش المالي والحركات الأزوادية في ضواحي كيدال، ما دفع الآلاف من الأسر الى اللجوء إلى الجزائر وموريتانيا خوفا من بطش مرمى النيران المتبادلة، لأن العواقب كانت كارثية، فقد قُتل عشرات الأشخاص وجُرح العديد جراء قصف الطائرات المسيرة لأهداف غير عسكرية، ونزح مئات الآلاف، وتعرضت المرافق الصحية للهجمات من طرف عصابات فاغنر، فمن دون التوصل إلى حل سريع وسلمي، فسوف تكون التداعيات وخيمة على حكومة مالي وعلى أطرافها التي تسير بخطواتها.

*** أستاذ علي أترى أن المستقبل السياسي لمنطقة الساحل الإفريقي رهين باستقرار وضع الطوارق بالمنطقة؟**

** بطبيعة الحال المستقبل الأمني والسياسي في الساحل الإفريقي مرتبط ارتباطا كبيرا باستقلال دولة أزواد في شمال مالي، وللأسف هذا ما لا تدعمه بعض الدول المجاورة، خوفا من انتشار عدوى سياسات التحرر القومية. ولا ننسى أن الحدود الجغرافية لكل من النيجر والجزائر وموريتانيا الواقعة بمحاذات الموقع الجغرافي الأزوادي، يشهد منذ سنوات استقرار أمني جيد، ومنع انتشار الجماعات الإرهابية الدولية، وخاصة تلك التي تتخذ المثلث النيجيري والبوركينابي مقرا لعملياتها حاليا والتي نتج عنها في الأشهر السابقة ألاف الانتهاكات اللاإنسانية.

*** هل ترى أنه يمكن تأسيس دولة موحدة ومستقلة للشعب الطوارقي إن علمنا ان الطوارق عبارة عن قبائل متعددة ومتفرقة؟**

** قد يكون سؤالك متمحور حول الموقع الجغرافي للطوارق في الصحراء الكبرى، لكن في الحقيقة نود أن نبين للعالم والرأي العام أن الطوارق يناضلون في أزواد من أجل تقرير مصيرهم واستقلال دولتهم عن مالي، ولا وجود لنضال سياسي وعسكري، غير ذلك المترتبط بدولة مالي، التي كانت في الأصل أثناء الاستعمار الفرنسي تسمى السودان الفرنسي، وهي سلطنة متحدة مع أقليات من بوركينا فاسو والسنيغال، لكن عندما خرج الاستعمار الفرنسي من أفريقيا في الستينيات (1960)، استولت الأنظمة العنصرية في الساحل على اقليم أزواد، وضمته لمالي وهو من أسباب النضال الحالي منذ تولي موديبو كيتا سلطة رئاسة الجمهورية المالية آنذاك .

*** ما هو موقف الطوارق من دعم النظام الجزائري لجبهة البوليساريو؟**

** في الحقيقة ليس هناك موقف ثابت أو موقف واضح للطوارق، سواء في أزواد أو غيرها من مناطق تواجدهم، من دعم الدولة الجزائرية لجبهة البوليساريو، فلا أعتقد أن هناك قضايا مشتركة معلنة للعام بين الطوارق ومناضلي منطقة الخلاف بين جبهة البوليساريو والدولة المغربية الشقيقة.

المهندس والرئيس السابق لحزب الجبهة الشعبية و نائب رئيس الكونغرس الامازيغي العالمي سابقا، طلبة محمد محمود :

ما يقع في مالي أشد قسوة على ما يقع في غزة

في إطار إطلاق مبادرة مساندة الشعب الطوارقي بموريتانية، والتي انخرط فيها العديد من الفاعلين والمناضلين الأمازيغي والطوارق بشمال افريقيا، اتصلت "العالم الامازيغي" بالمهندس طلبة محمد محمود والذي قدم لنا مجموعة من التوضيحات حول المبادرة واهدافها واليات العمل التي سيتم القيام بها بالعديد من الدول خاصة المغرب وموريتانيا، من أجل الوقوف إلى جانب الشعب الطوارقي في محنته.

منذ بداية بروز معاناة شعب أزواد وإقبال اللاجئين من مالي، إلى الحدود الموريتانية المالية، قمنا بعدة مبادرات لمساندتهم، نظرا للظروف الصعبة التي يعيشونها والتي لا تطاق، فلكل نازح قصة مأساوية، فهناك من فقد جميع افراد عائلته وهناك من ذبحوا والديه أمام أعينه...

فقد سلط حكام باماكو بمالي مرتزقة (غوندكوي) على الطوارق- وهي ميليشيات متوحشة جدا، ومن هنا جاءت فكرة إطلاق مبادرة لمساندة الشعب الطوارقي، والأزاوادي عموما؛ والتي تهدف: أولا إلى توعية المواطن الموريتاني بعلاقته العرقية والثقافية والتاريخية بأزواد والطوارق والعمل على استقبالهم، حيث كانت هناك جهات تحاول حصرهم في مخيمات على الحدود، وتقوم بتخويف السكان منهم، ولا ترغب في تواجدهم، وقد حاولت عدة مرات منع الطوارق القادمين من مالي إلى الحدود الموريتانية من الدخول باعتبارهم أجانب، وهم بمئات الالاف.

الحمد لله تجاوزنا هذه الأزمة، وقمنا بحملة كبيرة، روجنا لقضيتنا عن طريق وسائل الاعلام المحلية المكتوبة والسمعية البصرية وعبر القنوات المحلية، وأجرينا مقابلات مع أئمة وخطباء المساجد الذين ساهموا معنا مشكورين في هذه الحملة التوعوية بوضعية الازواديين خاصة من خلال خطب الجمعة، حيث استمرت هذه الخطب أربع أسابيع في جل المدن الموريتانية وكان لها وقع إيجابي خاصة في نواكشوط، حيث حشدت عشرات المتطوعين، والذين قاموا باتصال مباشر بالسكان والوجهاء وحشدوا تعاطفهم، ووفروا لهم السكن بالمجان والكثير من أصحاب الحوانيت وظفوهم في الحراسات وأعمال شحن البضائع...، وهناك من استقطب بعضهم للعمل في بعض شركات الحراسة، لأن اكثرهم أميين، ولهم عائلات وأطفال صغار، ما يجعلهم في حاجة ماسة للعمل.

والهدف الثاني من هذه المبادرة تمثل في تنظيم عملية التبرع، فتحنا مخازن وسط المدينة، تستهدف المتبرعين من كل الفئات، وعملنا على إحاطتهم بواقع اللاجئين في تلك المناطق، لانهم لا يملكون أي شيء، ولا حتى الملابس أحيانا، يفتقرون للماء الشروب ويواجهون ندرة الغذاء، وعملنا على تحسيس السكان بأن كل تبرع بسيط قد يساعدهم، واستجاب لنا أهل موريتانيا الكرام، والكثير من المقيمين الاجانب مشكورين.

تفاجأنا بالعدد الكبير من الافاضل المتبرعين، الذين تبرعوا بالمواد الغذائية وبالملابس والأحذية...، وتكفلت الدولة الموريتانية مشكورة بتوفير بعض السيارات لشحن وتوزيع التبرعات على المخيمات في الحدود أي 1400 كلم عن انواكشوط.

وتمثل الهدف الثالث من المبادرة في إطلاق دعاية ضد الحكومة المالية وعلى رأسها الرئيس المالي، وفي زياراته لموريتانيا قمنا بوقفات أمام الرئاسة وأمام السفارة المالية، واستطعنا ان نستقطب بعض الاحزاب الموريتانية والفاعلين السياسيين، والذين تبنوا قضية الشعب الازوادي، وهذه المبادرات تفيد الوقوف في وجه الحكومة المالية الظالمة ومن يدعمها.

طلبة محمد محمود

بالنسبة لعملية جمع التبرع لا تزال قائمة وقمنا بالتنسيق مع منظمة "مودش"، هي منظمة غير حكومية معروفة، تكلفت بجمع وتوزيع المساعدات العينية، داخل المخيمات.

غير أن المنظمات الدولية الأوروبية قامت بخطأ كبير حيث اعتمدت عاملين داخل المخيمات من اصول مالية -حاقدين عنصريين-، ينكلون باللاجئين ويفرضون توجهاتهم عليهم داخل المخيمات، راسلنا وزارة الداخلية، ومنظمات اللاجئين واستطعنا على الاقل أن نفرض الاستفادة من خدمات عمال طوارقيين داخل المخيمات، ووجهنا هذه المطالب العادلة للوزارة التي استجابت لنا.

وما يجري الآن في كيدال هو نزوح كبير لمئات اللاجئين القادمين إلى مقاطعة بايكنو وضواحيها، خاصة في معبر الحدود بين مالي موريتانيا، حيث بلغنا وبشهادات موثوقة ممارسات تنتهك ابسط حقوق الإنسان من قبل القوات المالية وميليشيات فاكنر، التي تقتل بدون رحمة السكان البدو، وتقتل حتى الحيوانات، وكما قلت هناك الالف من اللاجئين الفارين يقتربون من الحدود الموريتانية، وهناك منهم من دخل إلى موريتانيا، انا قمت ببعض الاتصالات بالقبائل والمقاطعات المجاورة من أجل التشاور والاطلاع علي الوضع الحقيقي، ولنا اتصالات مباشرة مع عمداء ووجهاء تلك المناطق، كما يوجد افراد من المنخرطين في المبادرة مقيمين في المخيمات ونتواصل معهم باستمرار لتفقد الوضع.

وسنحاول في الأسبوع القادم فتح باب جمع التبرعات على مستوى موريتانيا، وعلى المستوى الدولي أيضا، وسنقوم بفتح مخازن وسط مدينة انواكشوط كنقط لتجميع التبرعات العينية بالتعاون مع منظمة "مودش" وكل شخص يمكن أن يساعد حسب قدرته، خاصة الملابس الشتوية لأن المنطقة تعرف بردا قارسا، كما اتصلت ببعض الأشخاص وهم مستعدون للتبرع ببعض الألبسة والأفرشة، وطبعا قمنا بإعلام السلطات العمومية، والأمور تسير بشكل جيد، كما أن المساعدات القادمة من خارج موريتانيتا معفية من الرسوم الجمركية. هذه المساعدات ستشرف عليها منظمة "مودش" المتخصصة في توزيع التبرعات على مخيمات اللاجئين، سوف نتصل بالقناة التلفزية شنقيط، وهي قناة محلية يشاهدها العديد من الموريتانيين والطوارق والماليين والجزائريين ومنطقة الساحل والصحراء المغربية خاصة العيون والداخلة، وهي قناة معروفة، وذلك من أجل تنظيم أيام تحسيسية بأهداف المبادرة وأهمية التبرع للمخيمات واللاجئين الازواديين، وكذا التحسيس بالمشاكل الحالية علي الحدود وعرض صور جرائم القتل البشع ونزوح السكان واللاجئين القادمين لموريتانيا ووضعهم، كما نحاول التواصل مع بعض الشخصيات للتدخل خاصة العمداء والنواب والمنتخبين المحليين عموما الموجودين في الحدود الموريتانية.

كما نتواصل مع بعض السياسيين من أجل التدخل والذين انخرطوا معنا مسبقا، والآن سنفتح حساب لجمع التبرعات، وأي شخص استطاع التبرع فيمكنه ذلك وهناك لجنة مكلفة بجمع هذه التبرعات تعمل تحت مراقبة الدولة طبعا، مهمتها توزيع هذه التبرعات حسب حاجة المتضررين لكي تصل إلى كل المحتاجين.

ما نطمح اليه اليوم هو تشكيل لجنة مكلفة بجمع التبرعات لإخواننا الطوارق خاصة النازحين في المخيمات، وعلى مستوى نقل هذه المساعدات من المغرب مثلا، فالأمر لا يطرح لنا أي مشكل فهناك سيارات مخصصة لنقل المساعدات من الدار البيضاء إلى نواكشوط والحمدالله علاقاتنا مع المغرب جيدة ولا تطرح أي مشكل، وبعدها سنتكلف نحن بتوزيع هذه المساعدات وإيصالها إلى المحتاجين في الحدود المالية الموريتانية.

كما نتمنى أيضا بلوغ مستوى تنظيم قوافل طبية من أوروبا والمغرب مزودة بأطباء وأدوية، بعين المكان ونحن سنتكلف بالإجراءات الإدارية، كما يمكنهم الإشراف على توزيع المساعدات على اللاجئين والقيام بالكشف الطبي على المرضى والجرحى، وهذا هو الأمر الأساسي الذي يجب أن يتحقق، لأن المساعدات الدولية لا تصل دائما إلى عين المكان.

المساعدات تبقى حاجة ملحة لأن هؤلاء يعانون أوضاع صعبة جراء تخلي الدولة المالية عنهم، وبقوا لوحدهم ضحية للقصف لطائرات الدرون التركية وجماعة فاغنر التي تمارس في حقهم الإبادة الجكاعية، في الحقيقة الوضع في المنطقة لا يمكن وصف بشاعته وأكيد ان ما يقع في مالي اشد قسوة مما يقع في غزة، وهذا لا يعني ان ما يقع في الشرق الأوسط لا يؤلمنا، بل على العكس، ولكن أيضا يجب تسليط الضوء على الجرائم التي يتعرض لها الشعب الطوارقي بمالي، وأن نمد لهم يد المساعدة بقدر المستطاع ماديا ومعنويا وان نبلغ قضيتهم للرأي العام الدولي.

* نادية بودرة

التجمع العالمي الأمازيغي يدعو الدول الإفريقية إلى وضع حد للإبادة الجماعية في حق طوارق أزواد وإدانة اللعبة القذرة التي يمارسها جنرالات الجزائر

راسل رشيد الراخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، عدد من وزراء خارجية الدول الأفريقيا من أجل التدخل العاجل لوقف الإرهاب الجهادي في منطقة الساحل، ووضع حد للإبادة الجماعية في حق طوارق أزواد، وإدانة اللعبة القذرة التي يمارسها جنرالات الجزائر

وقال التجمع في رسالته "لقد ذُهلنا عند رؤية المسؤولين الحكوميين الجزائريين يعرضون أنفسهم كوسطاء في أزمة النيجر، وذلك في أعقاب الانقلاب ضد رئيسها المعتقل محمد بازوم، كما فعلوا من قبل في مالي من خلال فرض اتفاقيات الجزائر لعام 2015 على بلال أغ الشريف. وإننا نثمن عاليا الرد الصريح والشجاع للسلطات النيجيرية الجديدة وموقفها الرافض للوساطة المذكورة. والحقيقة أن الضباط الجزائريين، المعروفون بأعمالهم القذرة، يتصرفون كحمقى ومختلين عقليا من خلال ألاعيبهم الشيطانية حيث يتسببون في إشعال النيران، وفي الوقت نفسه يقدمون أنفسهم كرجال إطفاء منقذون يسعون للمساعدة في إخماد الحريق!"

واضافت الرسالة" إذا كانت مالي قد شهدت انقلابات متعددة، تلتها بوركينا فاسو وبعدها النيجر مؤخرا، فإن هذا يرجع بالأساس إلى انعدام الأمن الناجم عن الجماعات الإرهابية الجهادية والتي فشلت للأسف، في استئصالها جيوش دول الساحل هذه!" وتسألت الرسالة حول "من يقف وراء إنشاء هذه الجماعات الإرهابية في الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، التي عُرفت منذ قرون كمنطقة سلام وعزلة، حيث تعيش مجموعات إثنية مختلفة في وئام واحترام، خاصة الطوارق، والمور، والفولاني، والدوغون، والتبو، والشونغاي...؟".

وتابعت الرسالة "ما فتئت منظمتنا غير الحكومية، «التجمع العالمي الأمازيغي»، توجه أصابع الاتهام إلى المخابرات العسكرية الجزائرية، التي كانت وراء إنشاء الجماعة الإرهابية «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، كما تشهد على ذلك الدراسة القيمة التي أجراها فرانسوا جيز وسليمة ملاح. ونتيجة لذلك، فإنهم مسؤولون بشكل مباشر عن جميع جرائم القتل المرتكبة، والتي لا تزال تُرتكب، في بلدان الساحل. إن هذه المخابرات العسكرية الجزائرية، المعروفة باسم «DRS» (دائرة الاستعلام والأمن)، قبل أن تتحول إلى المديرية العامة للتوثيق والأمن الخارجي «DGDSE»، لم تقم فقط بتمويل وتقديم المشورة وتوفير المعلومات عبر الأقمار الصناعية لمرتزقتها الجهاديين في منطقة الساحل، كما هو الشأن بالنسبة لـ«إياد أغ غالي» زعيم أنصار الدين، والذي وفرت له (ولا تزال) ملجأ على أراضيها، كما أنها تزود تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (الذي اتخذ اسمًا جديدًا وهو مجموعة نصرة الإسلام والمسلمين-GSIM)، بمرشحين يتم تجنيدهم خاصة من بين الصحراويين المحتجزين في مخيمات تندوف".

وأوضح التجمع في رسالته أنه "إذا كانت منطقة الساحل قد تحولت إلى برميل بارود، مما أدى إلى زعزعة استقرار مالي وبوركينا فاسو والنيجر (وهو ما قد يؤثر على دول أفريقية أخرى مثل موريتانيا وتشاد)، فإن جنرالات الجزائر هم من يتحمل مسؤولية ذلك، بالدرجة الأولى، ثم إنهم ليسوا الوحيدين ، إذ أنهم يعولون على التواطؤ المؤكد البائس وغير المفهوم للدولة الفرنسية".

واستشهد التجمع في رسالته بالردّ الصريح للسيد رومانو برودي، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة الساحل من 2012 إلى 2014، على سؤال لمجلة جون أفريك: هل في نظركم دولة أزواد قابلة للحياة؟ حيث قال «آمل أن يتم التوصل إلى اتفاق مقبول بين باماكو والجماعات المسلحة. لأنني أعتبر أنه من دون التوصل إلى اتفاق مع الشمال، لن يكون هناك سلام أبداً في مالي».

ولحل النزاع بالمنطقة تقول الرسالة، أن الرئيس المنتدب لمنظمة التجمع، الدكتور ميمون الشرقي،سبق أن اقترح أن الحل الأمثل لانعدام الأمن السائد في منطقة الساحل لن يتحقق إلا من خلال حل سياسي بالأساس: وهو تطبيق المادة 3 من "إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية" ومنح الحكم الذاتي السياسي لأزواد في إطار دولة اتحادية مالية، أسوة بكردستان العراق، والمستلهم من «ميثاق تامازغا من أجل كونفدرالية ديمقراطية، واجتماعية عابرة للحدود، مبنية على الحق في الحكم الذاتي للجهات» . وهو حل اتفقت عليه أطراف النزاع المالي في واغادوغو يوم 4 دجنبر 2012، بمبادرة من الرئيس البوركينابي السابق بليز كومباوري، والذي حظي بدعم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO) وبمشاركة كل من الحكومة المالية وممثلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد، الذين أكدوا على «رفض الإرهاب» وعلى احترام الوحدة الترابية، واتفقوا على «ضرورة خلق إطار للحوار من أجل التوصل إلى وقف الأعمال العدائية» حيث تتخلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد عن استقلال الشمال مقابل ضمانات بـ«حكم ذاتي موسع»، على غرار مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به المغرب سنة 2007 لحل قضية الصحراء".

وأضافت الرسالة أن جل "المقترحات السياسية لحل هذا النزاع أُجهضت بسبب الموقف العدائي لفرنسا، التي جندت جيشها، من جانب واحد، عبر عملية «سيرفال»، في يناير 2013، وبعدها عملية «برخان»، نشرت من خلالها أكثر من 5000 جندي وميزانية ضخمة وصلت مواردها المالية إلى مليار يورو سنويًا. دون نسيان عملية «فرقة عمل تابوكا» عام 2020 حيث استطاعت إشراك حكومات عديدة من الاتحاد الأوروبي (ألمانيا، وبلجيكا، وهولندا، وجمهورية التشيك، والدنمارك، وإستونيا، والبرتغال، والسويد، إلخ).

وأكدت الرسالة أن فرنسا "أصرت على ترجيح الحل العسكري على الحلول السياسية! وها هي قواتها العسكرية الخاصة تجد نفسها اليوم مطرودة من مالي، وفي الطريق للطرد من النيجر، مع ما رافق ذلك من تزايد في انعدام الأمن وتكاثر الجماعات الإرهابية المختلفة في منطقة ليبتاكو على الحدود الثلاث"!

والأخطر من ذلك، تضيف الرسالة، "أن الرئيس الفرنسي الحالي، السيد إيمانويل ماكرون، يحاول تبييض جنرالات الجزائر المجرمين، مثل الجنرال جبار مهنا، المسؤول المباشر عن عملية الاغتيال المروعة والخسيسة التي راح ضحيتها رهبان تيبحرين الفرنسيين السبعة، وهو ما ذكره الصحافي هشام عبود في فيديو ومقالة حديثة! إن السلطات الفرنسية لا تفعل شيئًا لتقديم هذا المجرم أمام العدالة، وهو اليوم الرئيس القوي للمخابرات الجزائرية والمحاور الرئيسي للمخابرات الفرنسية؟ إن من واجب فرنسا ان تقدم مهنا جبار أمام المحكمة الجنائية الدولية، أسوة بما فعلته المحكمة الجنائية الفيدرالية السويسرية ضد زميله اللواء خالد نزار"!

وفي الأخير، تقول الرسالة، أنه "كما رفع الملك الأمازيغي العظيم ماسينيسا، قبل ألفي عام شعار: «أفريقيا للأفارقة»، فإن جميع دول شمال أفريقيا والساحل مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى توحيد جهودها واستخدام كل نفوذها لتحقيق السلام ومكافحة آفة الإرهاب الجهادي ووقف الحروب الأهلية".

كما دعا التجمع إلى "الكف عن بسط السجاد الأحمر أمام المسؤولين الحكوميين في الدول التي تشجع الإرهاب الإسلاموي، وعلى رأسها الجزائر، وقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معهم".

وشدد على ضرورة "دعوة روسيا، التي تريد تعزيز تواجدها في إفريقيا، لسحب ميليشياتها المرتزقة فاغنر من مالي (ومن ليبيا)".

ولم يستسغ التجمع "أن تقع بعض البلدان الأفريقية، التي بدأت في تحرير نفسها من ربقة الاستعمار الفرنسي الجديد، في قبضة استعمار روسي جديد، أو ما هو أسوأ من ذلك، حيث يتم التلاعب بها في إطار الجيواستراتيجية العسكرية لروسيا ضد دول الاتحاد الأوروبي التي تدعم أوكرانيا وذلك من خلال فتح جبهة جديدة لها في الجنوب"؛

واشار إلى أنه "يتعين على روسيا أن تتجنب التواطؤ في عملية تطهير عرقي جديدة وأن تحترم حقوق السكان الأصليين، وعلى رأسهم «الأفارقة البيض أو الملونين» وهم الطوارق والمور. في هذا الإطار، ينبغي بشكل عاجل تشجيع القادة العسكريين للقوات المسلحة المالية FAMa ومقاتلي الطوارق في تنسيق حركات أزواد (CMA) أو الإطار الاستراتيجي الدائم (CSP) على الجلوس مرة أخرى حول مائدة الحوار والاتفاق على تشكيل نظام ترابي فيدرالي والذي سيشكل الخيار السياسي الأفضل لإنقاذ مالي ومنطقة الساحل.

يواصل الروائي خالد الملاحظ، في هذا الجزء الثاني من الحوار، كشف أغوار وسياق إصداره الروائي الأول "متاهات فريد زمانه"، ويكشف لنا من خلاله على أن "الأدب عموما، والرواية على وجه التحديد مدخلا للتشجيع على قراءة "التاريخ"، وأن توثيق أحداث معينة عبر حبكة قصصية، قد يستفز مضمونها القارئ ويحفزه على إعادة قراءة التاريخ بالبحث والنبش في الذاكرة للتحقق من المعطى التاريخي".

مؤكدا على أنه "من الرسائل التي حملتها الرواية وبشكل واضح هي "نزيف الهجرة" و"سيزيفية الإنسان الريفي" في متاهات بحثه عن الاستقرار والعيش الكريم، وفي ذات حلقة المتاهة الوجودية هناك بحث عن الذات التائهة من خلال التنقيب المستمر عن الأصل، عن الجذور، حيث علم الهوية يبقى خفاقا حيثما حل وارتحل ..".

ومضيفا كذلك على أن "نجاح أي عمل ينطلق من مدى قدرتنا على الاقتناع بأنه في مستوى تقاسمه مع الآخر وكذا الايمان بنجاحه، ولقياس هذه القدرة على المستوى الذاتي يمكن الارتكان لسلم السعادة حين قراءة ما نبدعه".

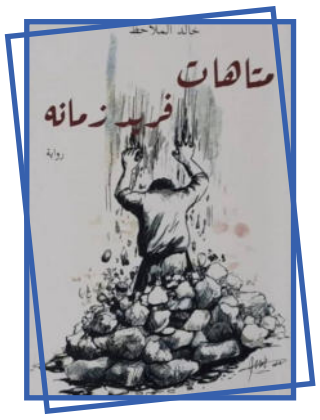

الروائي خالد الملاحظ مبدع "متاهات فريد زمانه" في حوار مع "العالم الأمازيغي" (2/2):

حاولت اعتماد الأسماء الأمازيغية التي طالها النسيان من منطلق توثيقها من الاندثار وإعادة نبض الحياة إليها

من الرسائل التي حملتها الرواية هي «نزيف الهجرة» و«سيزيفية الإنسان الريفي» في متاهات بحثه عن الاستقرار

حاوره: خيرالدين الجامعي

هل هناك شخصية معينة في روايتك تعتبرها مميزة أو تشعر بالتواصل العميق معها؟

طبعا شخصية «فريد محمد الوهراني الأفريقي الريفي الورياغلي» نالت التميز في خضم أحداث الرواية. وفي اعتقادي كل واحد منا يجد له فرعا من ذاته في شخصية فريد من خلال الطموح، المعاناة، الانفعال وردود الفعل، الحظ، الحب، العناد، الآلام والآمال... وبديهي طبعا بحكم انتمائي لقبيلة آيت ورياغل أجدني أقرب إلى هذه الشخصية، وهذا لا ينفي تواصلي الحميمي مع باقي الشخصيات بل وتعايشي معهم كعائلة. وقد لا أخفيك سرا أنني في يوم ما كنت أراجع مسودات الرواية، وفي لحظة ما وجدتني أذرف دموعا تفاعلا مع حدث معين، فتداركت توازني متسائلا بابتسامة فيها الكثير من الحيرة: «أتراني صدقت إلى هذا الحد ما نسجت من أحداث هذه الرواية؟».

ما مدى حضور وتأثير الموروث الثقافي الأمازيغي ضمن أحداث الرواية؟

الموروث الثقافي الأمازيغي حاضر وبقوة في كل الأحداث والأماكن والشخصيات، انطلاقا من شخصية فريد المنتمي لقبيلة «آيت ورياغل»، واعتزازه بالانتماء إليها، بل والدخول في صف الدفاع عن القبيلة في صراع تاريخي مع قبائل أخرى «إبقوين مثلا» في إطار «روبوع». شخصية فريد الأمازيغي الذي يأبى الإذلال والحكرة ويعشق الحرية والكرامة، من خلال محطات «الاعتقال السياسي» «الانخراط في العمل النقابي بفرنسا». أما الشعر الأمازيغي المغنى، أو «إيزران» فهو حاضر عبر أبيات شعرية أغلبها من أدب المقاومة. الأمثال الشعبية الريفية كذلك حاضرة بل وعنونت بها حكاية «من قال لك واهران ذابيلاج واها؟». الوشم كتراث ثقافي يؤرخ لرقي الإنسان الأمازيغي في تشبعه بثقافته وهويته حيث الرسم على الجسد كنوع من الإفتخار بالانتماء في دلالاته الرمزية. وأهم شيء هو العلاقات الإنسانية في منظومة القيم، فحين أهدت السيدة ترايثماس أم فريد دملجا، بادرت هي الأخرى فورا إلى إهدائها قلة عسل وهي أعز وأثمن ما تملك. فالجود والكرم حاضر رغم الحاجة والعوز، وهنا جاز لنا القول بأن الكرم والكرامة حاضرتين عند الإنسان الأمازيغي ولو في أشد الأزمات. وأستشهد هنا بموناليزا الحوز، تلك العجوز التي أنهكها الفقر وزادها الزلزال تدميرا لكل ما تملك لكنها تقول للزائر: «هل لي بعنوانك حتى أبعث لك بالزعفران؟؟».

كما أنني حاولت اعتماد الأسماء الأمازيغية التي طالها النسيان من منطلق توثيقها من الاندثار، ولم لا إعادة نبض الحياة إليها مثل: «موحند» «اروازنة» «ترايثماس» «حيدوش ن عمر» «حميدوش» «أعمار» «موح» الخ.

هل للرواية رسالة اجتماعية أو ثقافية تحملها من خلال أحداثها؟

من الرسائل التي حملتها الرواية وبشكل واضح هي «نزيف الهجرة» و«سيزيفية الإنسان الريفي» في متاهات بحثه عن الأستقرار والعيش الكريم، وفي ذات حلقة المتاهة الوجودية هناك بحث عن الذات التائهة من خلال التنقيب المستمر عن الأصل، عن الجذور، حيث علم الهوية يبقى خفاقا حيثما حل وارتحل ...

الرسالة الإنسانية تتجلى في النهاية التي اختتمت بها الرواية، فرغم المعاناة يختار فريد ارتداء عباءة الإنسان الكوني المتجرد عن الذات الضيقة وذلك عبر وهبه جثته للبحث العلمي بفرنسا، فريد الذي وثق تجربته الحياتية وأوصى بنشر مذكراته وبوهب مدخولها للآخر حتى تتم الاستفادة من تجربته.

هذا دون أن نغفل الحضور القوي لتيمة الذاكرة ـ كرسالة مشفرة ـ في سراديب الرواية، فهي تشكل حجر الزاوية في كل أحداثها، لكن في مسارين مستقلين وفي ذات الوقت متعانقين، فإذا كانت الذاكرة في المسار الأول هي تمثيل لأحداث الماضي وسرد لها، فإن الذاكرة في المسار الثاني والذي يفهم بين السطور طبعا هو التحذير أو المنع من القيام بنفس الأشياء (المتجاوزة!) التي تؤدي إلى نفس النتائج التي عانت المنطقة من ويلاتها. فنحن في اعتقادي نتذكر الماضي ليكون المستقبل أفضل (وصية فريد)، وإن لم يكن كذلك فسنظل عالقين في شباك أمجاد الماضي، نجتر تكرار بطولات قد تحَول بيننا وبين صناعة مستقبل يليق بنا كذات إنسانية. وهنا أستحضر عبارة لإنشتاين: «الغباء هو فعل نفس الشيء مرتين بنفس الأسلوب ونفس الخطوات وانتظار نتائج مختلفة».

كيف يمكن أن يساهم الأدب والرواية عمومًا في تسليط الضوء على تجارب الهجرة وتشكيل الهوية؟

كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك سابقا، قد يكون الأدب عموما، والرواية على وجه التحديد مدخلا للتشجيع على قراءة «التاريخ»، فتوثيق أحداث معينة عبر حبكة قصصية / روائية، قد يستفز مضمونها القارئ / القارئة ويحفزه على إعادة قراءة التاريخ بالبحث والنبش في الذاكرة للتحقق من المعطى التاريخي. وهكذا ففي كل قراءة سردية لأي عمل إبداعي يخص الهجرة قد تتحرك فينا مشاعر الانتماء للمنطقة التي أتينا منها، وبدرجة أعلى عند المهاجر/ المهاجرة، حيث ارتفاع مؤشر الحنين للأصل، والرغبة في العودة الرمزية للجذور.

وإن كان أحيانا نجد أن البعض يتنكر لأصوله في الظاهر، إلى أنه سيكولوجيا متشبث بهويته. وهذا الأمر عالمي في تكرار تجاربه، فنجد مثلا «شعراء المهجر» أو «أدباء المهجر»، خصوصا اللبنانيين المهجرين إلى أمريكا اللاتينية، المؤسسين لرابطة قلمية بمنطقة جغرافية بعيدة عن الوطن الأم أساسها الرمزي رفض الانسلاخ عن الوطن واللغة الأم، والتشبث بالهوية الأصلية.

لكل تجربة روائية تأثيرات، بالنسبة لكم، بمن تأثرتم من الروائيين؟

سأكون واضحا وبسيطا في التأكيد على أنه من خلال ممارسة هوايتي في القراءة والكتابة، أعجبت بكل الأعمال التي قرأتها لكل الكتاب والكاتبات، بيد أنه وبعيدا عن أية مقاربة «عنصرية» تأثرت بمدرستين لكاتبين من الريف أعتقد أن أعمالهما كان لها الفضل كل الفضل في منتوجي المتواضع، وهما الأستاذان: «محمد شكري» و«كمال الخمليشي».

هل لديك أي نصائح للكتاب الآخرين الذين يعملون على روايتهم الأولى؟

لا أنكر أنني بدوري أحتاج إلى نصائح، لأنني في بداية الطريق. ومع ذلك قد أقول استنادا إلى تجربتي المتواضعة، بأن نجاح أي عمل ينطلق من مدى قدرتنا على الاقتناع بأنه في مستوى تقاسمه مع الآخر وكذا الايمان بنجاحه، ولقياس هذه القدرة على المستوى الذاتي يمكن الارتكان لسلم السعادة حين قراءة ما نبدعه، بمعنى أنه يسرنا و يسعدنا نحن قبل الآخر... بعد ذلك يمكن تقاسم العمل مع من نثق في ملكات تقييم عملنا من الأقارب /الأصدقاء/ المهتمين بفعل القراءة، وانتظار ارتساماتهم وملاحظاتهم وتقبلها كيفما كانت، لأنهم الجمهور الأول والصادق والموضوعي.

ما هي خططكم المستقبلية فيما يتعلق بالكتابة؟ هل لديكم رواية أخرى في الأفق؟

لا أخفي سرا بأنني ترددت كثيرا قبل الإقدام على طبع «رواية متاهات فريد زمانه»، طبعا هذا التردد كان مرده الخوف من المغامرة في طبع عمل قد يكتب له الفشل في زمن قل فيه فعل القراءة. إلا أنه بعد نفاذ الطبعة الأولى في زمن قياسي «شهران فقط»، وبعد النقاش وردود الفعل التي بصم عليها هذا العمل، وبعد أن تلقيت العديد من الارتسامات الإيجابية حول الرواية، أجدني اليوم مثقلا أكثر من أي وقت مضى بمسؤولية المساهمة في تقاسم ما أكتبه مع العامة. ولربما هذه فرصة قد أعلن فيها أنني أشتغل حاليا على عمل بسيط ومتواضع دائما في صنف الرواية باللغة العربية.

كلمة حرة...

كل الشكر والتقدير والامتنان للصحفي خيرالدين الجامعي، وللطاقم الصحفي لجريدة «العالم الأمازيغي» على هذه الاستضافة المتميزة. أتمنى ألا أكون قد أطنبت في حديثي، ونزلت ضيفا ثقيلا على السادة القراء والقارئات.

كما أنني أغتنم الفرصة لأرفع القبعة لكل من ساهم / ساهمت في دعم نشر ونشر وصية فريد عبر العالم.

صاحب الجلالة الملك محمد السادس ينعم بأوسمة ملكية سامية على بعض أطر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

بمناسبة عيد العرش المجيد، الذي يصادف الذكرى الرابعة والعشرين لتربع صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على عرش أسلافه المنعمين، وفي إطار العناية المولوية السامية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لمؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، تفضل جلالته حفظه الله ورعاه، بالإنعام بأوسمة ملكية سامية على بعض رعاياه من مسؤولي وأطر مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وبهذه المناسبة، نظم المعهد برحابه حفل تسليم الأوسمة الملكية، يوم الخميس 2 نونبر 2023.

وشملت هذه الالتفاتة الملكية كلا من:

-عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الأستاذ أحمد بن إبراهيم بوكوس الذي نال وسام الاستحقاق الوطني من الدرجة الممتازة وتسلم الوسام من يد الأستاذ الحسين المجاهد الأمين العام للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

-والسيد حمو بن هرو أحيزون المساعد التقني بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتسلم الوسام من يد السيدة أسماء التوكاني رئيسة قسم الميزانية والمعدات بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

-والسيد محمد بن الحسن مخليص رئيس مصلحة بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتسلم الوسام من يد السيدة عائشة بوحجر رئيسة قسم التواصل بالمعهد الملكي للقافة الأمازيغية.

وقبل توزيع الأوسمة الملكية، تم الاستماع إلى النشيد الوطني، كما تم عرض فيديو يتضمن مقتطفات من الخطاب الملكي السامي بأجدير بمناسبة تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

وبالمناسبة قال السيد عميد المعهد أن الوسام الملكي للاستحقاق، الذي تكرم صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمنحه لثلاثة من أطر المعهد يمثل مكافأة لهم على الخدمات التي أسدوها للثقافة المغربية عامة، والأمازيغية خاصة. معتبرا أن هذا التكريم يمثل مصدر فخر للمعهد ولأطره المنخرطين في مشروع ملكي وجماعي ووطني، والذين يعملون بكل تفان وتضحية من أجل الارتقاء باللغة والثقافة الأمازيغيتين.

وبدوره عبر السيد حمو أحيزون عن فخره وامتنانه لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله على هذه الالتفاتة الملكية السامية .

ومن جهته، أعرب السيد محمد مخليص عن امتنانه وشكره لصاحب الجلالة الملك محمد السادس على هذه الالتفاتة التي تعتبر شهادة متميزة لعمل المعهد وتثمينا للمجهودات التي يبذلها أطر هذه المؤسسة، في سبيل النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين في جميع تجلياتهما، ونوه بالمبادرات والقرارات المرتبطة بالأمازيغية والتي اتخذت من طرف صاحب الجلالة، وهي قرارات تثمن الأمازيغية وتضمن لها مستقبلا واعدا في جميع المجالات الحيوية وقطاعات الدولة .

* إعداد خديجة عزيز
تصوير عبد الله فداح

الفنان نويغا بمعرض فني يحاكي متضرري زلزال الحوز

تضامنا مع منكوبي زلازل اقليم الحوز، افتتح الفنان التشكيلي المغربي ميلودي نويغا معرضا للوحات التشكيلية المرسومة بالضوء واللون والحرف، والذي احتضنه رواق نويغا بقصبة الاودية في العاصمة الرباط وبمشاركة جمعية "الفن حريتي "، مع تقديم كتاب "ذاك النور" الذي يحمل في طياته لوحات فوتوغرافية مرسومة بالضوء واللون تروي لنا قصة أطفال موهوبين من قرية آيت حمزة والقرى المجاورة لها في قلب الأطلس، وبالحرف في ترجمة شعرية للمترجم والكاتب نور الدين ضرار مع الأديبة الفرنسية دومينيك بيرجو.

وعُرضت هذه اللوحات ونسخ من الكتاب لعموم زوار المعرض والمهتمين من أجل تخصيص مبيعاته ومبيعات اللوحات لفائدة أطفال قرية آيت حمزة بقلب الأطلس الكبير، وهذه المبادرة كما وصفها الفنان نويغا مساهمة رمزية في دعم ضحايا الزلزال وتبعاته النفسية والاجتماعية التي آلت بهم إثر الكارثة التي مروا بها.

وقد أنتج هذا الكتاب بجهد فني ثلاثي فكانت اللوحات التي تضمنها الكتاب عبارة عن لوحات فنية مرسومة بأنامل الفنان نويغا ومجموعة من أطفال القرية وصور فوتوغرافية بعدسته توثق الحدث وتتكامل مع الصورة الشعرية للكاتبة دومينيك بيرجو والترجمة الأنيقة للكاتب والمترجم نور الدين ضرار

ويؤكد لنا الفنان نويغا أن أهم التجارب الإنسانية في عملية الخلق والإبداع الفني هي التي أنجزها بمشاركة مبدعين سواء كانوا فنانين محترفين او اطفال هواة يشاركوني التعبير.. وهذا ما حققته في قرية آيت حمزة منذ سنوات خلت وأكرر التجربة دائما حتى الى وقت قريب، وقد بدأت الحكاية بعفوية حيث شاركني أطفال القرية الفضوليين الذين استمتعت بفضولهم واختلاسهم النظر وتهامسهم عني اثناء رسمي في الطبيعة المجاورة لقريتهم في احدى رحلاتي الإستكشافية لجمال طبيعة وتنوع ثقافة بلدي قبل سنوات مرت وأسعدني ذلك كثيرا فبادرت بدعوتهم لمشاركتي الرسم والحوار.

وأضاف النويغا ان المبادرة "كانت فرصة رائعة لاكتشاف مواهبهم الفنية البكر وتعبيرهم العفوي الحر عن ابداعاتهم الفنية مما شجعني على العودة إليهم محملا بكميات من ألوان الصباغة وادوات اخرى للرسم فجمعتهم واعطيتهم دروس مكثفة تناسب عمارهم وثقافتهم وتغني فضولهم للاكتشاف والتعلم والتجربة الفنية.. وأسعدني جدا تفاعلهم وانخراطهم بحب وشغف في خلط الصباغة والرسم والتلوين وتشكيل تعبيرات فنية جميلة ومؤثرة من ابداعات اناملهم وخيالهم الخصب فهم موهوبين لا ينقصهم سوى الدعم والاهتمام.

وأضاف أن العمل مع الاطفال اسغرق سنتين "عملت معهم على مدى عامين متتالين وقدمنا معرضين لإنجازاتهم الفنية الإبداعية حيث عبروا عن حياتهم البسيطة المبهجة في قريتهم وتنوع الطبيعة المحيطة بهم مما حفزني لأن أؤسس لهم مدرسة لتساعد في تعليمهم وتطوير مهاراتهم وفتح قدراتهم الإبداعية وحرصت على زيارتهم والتواصل الدائم معهم لمتابعة مسيرتهم وتطور مواهبهم وقدراتهم.

وأكد نويغا أن تكرار تجربة عرض اعمال هؤلاء الأطفال التشكيلية وانتاجاتهم الفنية واللوحات والصور الفوتوغرافية هنا في رواق نويغا انما "نريد ان نسلط الضوء على هولاء الأطفال وهذه القرى التي فقدت حيويتها والوجوه التي فقدت بسمتها وبهجتها بفقدها اعزاءها ومنازلها وكل ما تملك وهذه الالتفاتة مهمة ومحاولة لدعم هؤلاء الناس الطيبين ومساعدتهم وزرع البهجة والبسمة والأمل في قلوبهم ووجوههم من جديد.. خصوصا بعدما تواصلت معهم فترة بداية الزلزال للاطمئنان عليهم مباشرة وعلى ذويهم واقاربهم واهل القرية والقرى المجاورة التي كنت أواظب على زيارتهم منذ سنين واتواصل معهم بشكل مستمر واسألهم عن احتياجاتهم ومع الأسف منهم من تضرروا بشكل كبير ومنهم من فقدوا منازلهم وبعض من أقاربهم وكانت هناك بعض الحالات التي تحتاج الى تدخل ومساعدة لذلك اول ما فكرت فيه هو إيجاد طريقة لمساعدتهم لذا خلقت هذا المعرض لأهداء ريع بيع منتجاته الفنية للمتضررين من أبناء هذه القرى".

وختم نويغا "أنا أومن بأن الفن يجب ان يكون في خدمة القضايا الإنسانية وأتمنى من كل الفنانين ان يساهموا بكل شكل ممكن لمساعدة ومساندة إخوانهم المغاربة الذين تضرروا من هذا الزلزال وهو قدر من الله يجب ان يتعاون كل المغاربة من أجل مساعدة ودعم ومساندة إخوانهم المتضررين من الزلزال تضامنا وتكاتفا وصفا واحد كما نحن في كل المواقف والظروف".

*اندلس البكري

ميراللفت تحتضن فعاليات النسخة العاشرة للمهرجان الدولي للسينما والبحر

تحت شعار" عشرة سنوات من الإبداع والعطاء"، تنظم جمعية المهرجان الدولي للسينما والبحر الدورة العاشرة من المهرجان الدولي للسينما والبحر وذلك من 23 إلى 26 نونبر 2023 بمدينة ميراللفت، بشراكة مع المركز السينمائي المغربي والمجلس الجماعي لمدينة ميراللفت، وبدعم من عمالة إقليم سيدي إفني والمجلس الإقليمي لسيدي إفني ومجلس جهة كلميم واد نون،

ويبرز هذا الحدث السينمائي الدولي الدور الأساسي لصناعة السينما في تعزيز الوعي الإيكولوجي وتوفير منصة فريدة لعرض الإنتاجات السينمائية المخصصة للبحر وقضايا البيئة، ويجمع المهرجان بين صناع السينما وعشاق البحر من جميع أنحاء العالم لاستكشاف هذه القضايا الهامة من خلال الفن السابع ومختلف الأنشطة المرتبطة بالبحر كفضاء إيكولوجي واقتصادي وثقافي وروحي.

الدورة العاشرة من المهرجان الدولي للسينما والبحر تقترح عدد من العروض السينمائية تمثل جنسيات مختلفة، إضافة إلى ورشات تكوينية ولقاءات مفتوحة، وأنشطة ثقافية وفنية متنوعة وإبراز أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الجاذبية السياحية للإقليم عبر السينما والثقافة.

كما يشكل المهرجان فرصة للعرفان وتكريم عدد من الوجوه الفنية والشخصيات البارزة التي تساهم في تقديم خدمات جليلة للسينما الوطنية والتنمية والبيئة.

* إبراهيم فاضل

25,5x36cm_Crédit_Daba_VA.pdf 1 11/10/2023 16:40

creditdaba.ma

BANK OF AFRICA
بنك أفريقيا BMCE GROUP

قارّتنا مستقبلنا

سلف استهلاك 100% عبر الأنترنيت و بأحسن فائدة !

مصاريف الملف مجانية

100 000* درهم

1519,29 درهم

83 شهر

من 9 أكتوبر إلى 9 دجنبر

080 100 8100
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 2087698270 درهم - مؤسسة إئتمان - قرار إعتماد رقم 2348-94 بتاريخ 23 غشت 1994 - 140 محج الحسن الثاني - 20039 الدار البيضاء المغرب - س.ت. : 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجباني : 01085112